آفاق تجديد العقد الاجتماعي في لبنان

تقرير بحثي

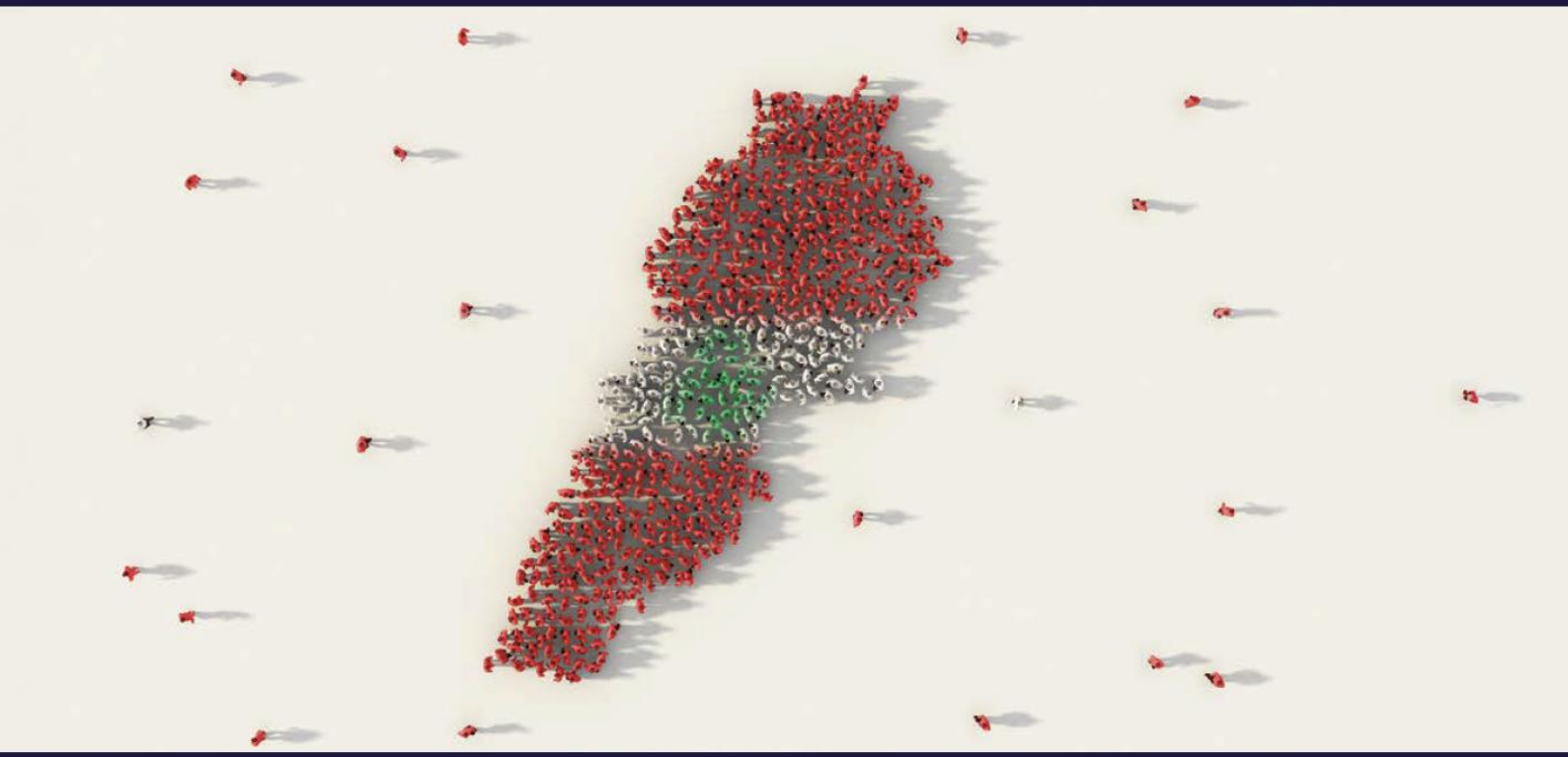

لارا عزام
محمد المشلاوي
جنى سليم

آذار 2026

Berghof Foundation
Foreign, Commonwealth & Development Office
WFD

المحتوى

المحتوى 2
الشكر والتقدير 5
إخلاء المسؤولية 5
المؤلفون 6
التمهيد 7
الملخص التنفيذي 9
أبرز النتائج 9
1. طبيعة العقد الاجتماعي في لبنان: قائم على الوساطة لا على علاقة مباشرة 9
2. القِيَم: توافق كبير يقابله خلل في التطبيق – أزمة في المصداقية لا في القِيَم 9
3. ترتيب واضح لاحتياجات البقاء: توفير الخدمات، الحماية، المشاركة 9
4. العلاقات بين المواطنين: تعايش فعّال مقابل ثقة هشة 10
5. تتوافق الأجيال حول الأهداف وتختلف حول مسارات الإصلاح 11
6. العوائق أمام تجديد العقد الاجتماعي: أزمة مصداقية 11
7. تفضيل الإصلاح الواقعي: التغيير التدريجي بدلاً من التحوّل الجذري 12
التوصيات المقترحة لدعم تجديد العقد الاجتماعي في لبنان 12
المداخل الرئيسية للإصلاح: 12
مجالات الإصلاح ذات الأولوية والتدابير المقترحة: 12
المقدمة 14
الإطار المفاهيمي والنظري 15
العقد الاجتماعي بوصفه إطاراً تحليلياً ومعيارياً 15
إطار الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة (3Ps framework) للعلاقة بين المواطن والدولة 16
منهجية البحث 18
الاستبيان 19
المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين (KIIs) 19
جلسات النقاش المركّزة 20
تحليل البيانات والتثليث المنهجي 20
الحوكمة والتكيّف والقيود 20
نتائج البحث 20
1. مفهوم العقد الاجتماعي في السياق اللبناني 20
1.1. العلاقات القائمة على الوساطة 21
1.2. العلاقات الأفقية والهويات الطائفية 21
1.3. التطور التاريخي 22

1.4.فرض الضرائب والعقود الاقتصادية... 23
1.5.التأثير الخارجي... 23
1.6.ديناميات التغيير... 23
2.القيَم والحقوق... 23
2.1.القيَم والحقوق الأساسية... 24
2.2.الواقع اليومي والقيَم التي يختبرها المواطنون... 25
2.3.القيَم المرفوضة... 26
3.العلاقات بين الدولة والمواطنين 27...
3.1.الأنماط الأساسية... 27
3.2.أبعاد الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة بين الانطباعات والتطلعات... 28
3.3.توفير الخدمات... 28
3.4.الحماية... 31
3.5.المشاركة... 34
3.6.المواضيع المشتركة في العلاقة بين الدولة والمواطنين.. 36
3.7.ترتيب الأولويات بين الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة... 39
4.العلاقات بين المواطنين... 41
4.1.الواقع اليومي والانطباعات ذات الصلة... 41
4.2.التطلعات: إدارة الاختلافات وبناء الثقة في المؤسسات... 43
4.3.فجوات: المصداقية والمساواة على صعيد المؤسسات... 44
5.منظور الأجيال المختلفة وما يتجاوزه... 44
5.1.منظور الأجيال المختلفة: العمر بوصفه متغيراً حاسماً... 44
5.2.متغيرات أخرى تتجاوز العمر... 45
6.العوائق أمام تجديد العقد الاجتماعي... 46
6.1.النظام الذي تشوبه العيوب... 46
6.2.سلوك النُخب... 46
6.3.السعي إلى الاستقرار... 47
6.4.محدودية المعرفة والمخاوف بين الطوائف... 47
6.5.التأثير الخارجي... 48
7.الفرص المتاحة لتجديد العقد الاجتماعي... 48
7.1.فاعلية الأجيال... 48
7.2.الاستفادة من التكنولوجيا... 49
7.3.الأطر القائمة... 49
7.4.التشريعات المتعلقة باستقلالية القضاء... 49

7.5. القطاعات غير المتنازع عليها... 50
7.6. المناخ الدولي الداعم... 50
8. الإصلاحات المنشودة لتجديد العقد الاجتماعي... 50
8.1. الإصلاحات المرتبطة بالمشاركة... 50
8.2. الإصلاحات المرتبطة بالحماية... 50
8.3. الإصلاحات المرتبطة بتوفير الخدمات... 51
8.4. تعزيز آليات الرقابة... 51
8.5. الإصلاحات القطاعية... 51
قائمة المراجع 52
قائمة الملاحق 54

الشكر والتقدير

أُجري هذا البحث في إطار مشروع "آفاق تجديد العقد الاجتماعي في لبنان من منظور الأجيال"، الذي تقوده مؤسسة بيرغهوف، بدعم وتمويل من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD).

تم تمويل هذا المشروع بالكامل من خلال منحة دعم مقدمة من مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية، وقد تم تكليف كل من الدكتورة ماغدالينا راندال-شاب، وبريا باهيا، ورانيا أبي حبيب بالإشراف عليه ومتابعته، مع دعم ضمان الجودة من إيرلي تايلور، وشانون أوكونيل، وغرايم رامشو.

يتقدّم فريق البحث بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأفراد الذين ساهموا في إتمام هذه الدراسة، بما في ذلك مقدّمو المعلومات الرئيسيون، والمشاركون في الاستبيان وفي جلسات النقاش المركّزة، الذين كرّسوا وقتهم وخبراتهم وتطلعاتهم لهذا المشروع. والشكر موصول أيضاً إلى أعضاء المجلس الاستشاري، الذين رافقوا فريق البحث منذ انطلاقته، وقدّموا إرشاداتهم وملاحظاتهم القيّمة طوال مراحل تصميم البحث وتنفيذه وتحليله. ويضم المجلس الاستشاري كلاً من أندريه سليمان، وفرح الشامي، وإبراهيم الجوهري، وجاد شحرور، وخليل جبارة، وليلى داغر، ومارتن عقاد، وسارة الشريف، ووسام اللحام.

وقد تم عقد جلسات النقاش المركّزة بالتعاون مع الاستشاريَين علي شاهين وجان بول شامي، حيث أسهمت خبرتهما في مجال تيسير النقاشات ومعرفتهما بالسياق المحلي اللبناني بشكل كبير في إثراء البُعد النوعي لهذا البحث.

ونود أيضاً التنويه بالتعاون التقني مع شركة إبسوس للشؤون العامة (Ipsos Public Affairs) في تنفيذ الاستبيان الوطني المباشر ودعم عمليات جمع البيانات.

كما نتقدّم بجزيل الشكر إلى زملائنا في قسم أبحاث تحويل النزاعات (CTR) في مؤسسة بيرغهوف، وهم بياتريكس أوستن، والدكتورة فيرونيك دودوي، ومستشارة دعم السلام الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سونيا نيويلر.

ويتحمل المؤلفون وحدهم المسؤولية الكاملة عن أي أخطاء أو إغفالات محتملة في هذا التقرير.

إخلاء المسؤولية

تستند النتائج المعروضة في هذا التقرير إلى بحث أُجري خلال الفترة الممتدة بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر من عام 2025، وهي تعكس الانطباعات والتصورات التي عبّر عنها المشاركون في وقت جمع البيانات. ولا ينبغي تفسير هذه النتائج على أنها تمثل مواقف رسمية لكل من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية أو مؤسسة بيرغهوف أو أي جهة حكومية.

وقد بذل المؤلفون كل ما يلزم من عناية ومهنية لضمان دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير حتى تاريخ إعداده. ولا يتحمل المؤلفون أي مسؤولية عن أي خسارة قد تنشأ نتيجة اعتماد أي جهة على محتواه.

تعود جميع حقوق هذا العمل، بما في ذلك حقوق النشر، إلى مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وهي محمية بموجب القوانين المعمول بها في المملكة المتحدة والقوانين الدولية ذات الصلة. ولا يجوز نسخ محتوى هذا التقرير أو مشاركته أو ترجمته إلى لغة أخرى أو تعديله من دون الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة. جميع الحقوق محفوظة. إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي للمؤسسة أو مموّليها أو حكومة المملكة المتحدة. كما لا تتحمل المؤسسة أو أي شخص يتصرف نيابةً عنها أي مسؤولية عن أي استخدام للمعلومات الواردة فيه.

المؤلفون

لارا عزام، مديرة مشروع أولى وباحثة رئيسية في مؤسسة بيرغهوف – لبنان

محمد المشلاوي، مدير مشروع في مؤسسة بيرغهوف – لبنان

جنى سليم، منسقة مشروع في مؤسسة بيرغهوف – لبنان

التمهيد

د. ماغدالينا راندال-شاب

رئيسة مجال الممارسة- المرأة والسلام والأمن وتحوّل النزاعات، مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

بريا باهيا

مديرة البرامج الأولى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

رانيا أبي حبيب

مديرة برنامج لبنان، مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

لا يُعدّ العقد الاجتماعي مجرّد فكرة نظرية، بل هو الإطار الأساسي الذي ينظّم العلاقة بين المواطنين والدولة، ويحدد ما يرتبط بها من توقعات بشأن دور الدولة ورفاه الأفراد. في لبنان، تعرّض هذا الإطار لضغوط شديدة كادت أن تؤدي إلى انهياره، نتيجة سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يُشار إليها مجتمعةً بـ"الأزمات المتداخلة". ويطرح هذا الواقع تساؤلات ملحّة حول الجهات التي تخدمها الدولة، والأسس التي تقوم عليها هذه العلاقة. واستجابةً لذلك، أجرت مؤسسة وستمنستر للديمقراطية دراسة بعنوان "آفاق تجديد العقد الاجتماعي في لبنان"، بهدف فهم واقع ممارسة السلطة وتوفير الخدمات وآليات المساءلة في الوقت الراهن، وكذلك دراسة ما يتطلع إليه اللبنانيون، على اختلاف انتماءاتهم، من دولتهم في المستقبل. واستناداً إلى استبيان تمثيلي على المستوى الوطني، إلى جانب مقابلات وجلسات نقاش مركّزة، يقدّم التقرير تحليلاً دقيقاً لكيفية اختبار الناس للعقد الاجتماعي في حياتهم اليومية، وما هي تطلعاتهم، وما الشروط التي يرونها ضرورية لبناء دولة لبنانية أكثر عدلاً وشرعيةً وفعاليةً.

وتشير النتائج إلى عقد اجتماعي يعاني من اختلالات عميقة. إذ يشمل هذا الاستياء مختلف الفئات العمرية والطوائف، كما يشمل مختلف الفئات من حيث النوع الاجتماعي والخلفيات الاجتماعية الاقتصادية. وبدلاً من أن يقوم على علاقة مباشرة وعادلة بين المواطنين والدولة، يُدار العقد الاجتماعي في لبنان عبر وسطاء من الزعماء الطائفيين والسياسيين الذين يتحكمون في الوصول إلى الخدمات والحماية والمشاركة. وفي هذا السياق، يُنظر إلى الحكومة على نطاق واسع على أنها لا تؤدي دورها بالشكل المطلوب، مما يقوّض مبادئ ديمقراطية أساسية مثل المساواة في المواطنة، وتوفير الخدمات بشكل حيادي، والثقة في المؤسسات العامة. وعلى الرغم من تقدير المشاركة السياسية، فإنها لا تُعدّ من الأولويات المباشرة للمواطنين، مقارنةً بتوفير الخدمات والحماية. ويؤدي ذلك إلى مفارقة تتمثل في أن الآليات الديمقراطية – وهي تحديداً تلك التي يمكن أن تتيح التغيير المشروع والمستدام وغير العنيف والتدريجي الذي يسعى إليه المواطنون – تصبح أقل أولوية بسبب انعدام الثقة المتجذّر في الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسات. ونتيجةً لذلك، تتقلّص فرص المشاركة المدنية والمساءلة والتمثيل، مما يحد من الشفافية، ويُضعف الاستجابة لاحتياجات المواطنين، ويعيق الإصلاح. ولم تؤدِّ عقود من الأزمات الداخلية المتداخلة، بما في ذلك انفجار مرفأ بيروت الذي كان كثيرون يأملون أن يُحدث تغييراً في الوضع القائم، إلى تغيير التفاهمات الراسخة بين النُخب من مختلف الطوائف، التي ما زالت تمنع تجديد الحياة الديمقراطية وتؤثر سلباً على مصداقية المؤسسات. ويبقى أن نرى ما إذا كانت الديناميات الإقليمية المتغيرة ستُسهم في إعادة تشكيل إطار العقد الاجتماعي القائم في لبنان، وكيف يمكن أن يتم ذلك.

وتُظهر نتائج البحث رسالة أساسية تتمثل في تراجع كبير في مصداقية الجهات الحاكمة الحالية والثقة بها. ولإعادة بناء هذه الثقة، يتوقع المواطنون اللبنانيون عدالة واضحة، وتطبيقاً ثابتاً للقانون، ومؤسسات أكثر فاعلية تخدم جميع المواطنين بالتساوي. وعلى الرغم من الانقسام السياسي ووجود حالة من الاستياء العام، يبرز توافق واضح لما ينبغي أن تقدّمه الدولة، وهو تحقيق العدالة وصون الكرامة. ورغم اختلاف المواطنين حول السُبل المتّبعة أو وتيرتها أو أولويات السياسات بسبب تنوع هوياتهم، فإنهم يتفقون على رفض التعسّف والتطبيق الانتقائي للقانون وتسييس المؤسسات العامة، لما لذلك من أثر في تقويض التماسك الاجتماعي وإضعاف الشرعية.

وفي هذا الإطار، تفخر مؤسسة وستمنستر للديمقراطية بدعم أبحاث تضع أصوات المواطنين في صميمها، في وقت تصبح فيه النقاشات والعمليات الديمقراطية الشاملة لإعادة تشكيل العقد الاجتماعي بشكل تدريجي محدودة أو غير فعّالة. وتُعدّ مبادئ ديمقراطية مثل الشمول والمساءلة والشفافية والمشاركة، إلى جانب أنظمة سياسية تستجيب لاحتياجات المواطنين وتحقق نتائج ملموسة للجميع، شروطاً أساسية لعقد اجتماعي متماسك يسهم في تعزيز صمود الدولة والمجتمع، وتحقيق تنمية عادلة، وترسيخ العدالة. ونتقدّم بخالص الشكر لجميع من شاركوا في إعداد هذه الدراسة – من المشاركين في كلٍّ من الاستبيان وجلسات النقاش المركّزة، ومقدّمي المعلومات الرئيسيين، وأعضاء المجلس الاستشاري للمشروع – الذين عبّروا عن آرائهم بصراحة وانفتاح.

وكذلك، عملت مؤسسة وستمنستر للديمقراطية بالشراكة مع قيادات سياسية ومجتمعية ومدنية في لبنان لأكثر من عقد، وستواصل دعم الجهود الرامية إلى تجديد العقد الاجتماعي في لبنان وتعزيز المؤسسات التي تطبّقه. ونأمل أن يسهم هذا التقرير في إغناء الحوار الوطني، وتوجيه جهود الإصلاح المؤسسي، ودعم الشركاء الدوليين الساعين إلى مواكبة لبنان نحو مسار يعزّز الشرعية، ويعيد بناء الثقة، ويقوّي المساءلة، ويرسّخ العدالة، ويدعم التماسك الاجتماعي. وفي نهاية المطاف، يعتمد قيام عقد اجتماعي سليم ومستدام على مدى استجابة الحوكمة لتطلعات المواطنين. ومن هذا المنطلق، تسهم هذه الدراسة في تعزيز هذا الفهم.

الملخص التنفيذي

شهد لبنان في السنوات الأخيرة سلسلة من الأزمات المتداخلة، من بينها الانهيار المالي عام 2019، وانفجار مرفأ بيروت، والشلل المؤسسي، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، إلى جانب استمرار عدم الاستقرار السياسي والإقليمي. وقد أعادت هذه الأحداث تشكيل علاقة المواطنين بالدولة على نحو جذري، وفاقمت التحديات القائمة في مجال الحوكمة.

وفي ظل هذه الديناميات، يتصاعد النقاش حول العقد الاجتماعي في لبنان، أي التوقعات والالتزامات الضمنية التي تنظّم العلاقة بين المواطنين والدولة والجهات الفاعلة السياسية.

تناولت هذه الدراسة بعنوان "آفاق تجديد العقد الاجتماعي في لبنان"، والتي أعدّتها مؤسسة وستمنستر للديمقراطية بالتعاون مع مؤسسة بيرغهوف بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2025، نظرة المواطنين اللبنانيين إلى العقد الاجتماعي القائم، وما يتوقّعونه من عقد متجدد. كما بحثت في القيَم والمبادئ والحقوق الأساسية التي تعتبرها الأجيال المختلفة جوهرية – أو ترفضها – في تشكيل لبنان عادل وشامل ومستقر وقادر على الصمود، إضافةً إلى تصورات هذه الأجيال لطبيعة العلاقة بين المواطنين والدولة، وكذلك في ما بينهم. وحلّلت الدراسة الآمال والمخاوف وأولويات الإصلاح التي عبّرت عنها مختلف الفئات العمرية بشأن مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحددت العوائق الهيكلية والفرص التي ترى هذه الفئات أنها تؤثر في إمكانية تطبيق عقد اجتماعي متجدد وشامل.

وجمعت الدراسة بين استبيان وطني حول انطباعات المواطنين شمل 1100 مواطن، و39 مقابلة مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين، و10 جلسات نقاش مركّزة، مما أتاح تقديم صورة شاملة عن توقعات المواطنين عبر مختلف الأجيال والمناطق والطوائف والخلفيات الاجتماعية الاقتصادية. كما جرى التحقق من النتائج الأولية بشكل مستمر طوال عملية البحث من خلال مجلس استشاري يضم خبراء محليين.

أبرز النتائج

1. طبيعة العقد الاجتماعي في لبنان: قائم على الوساطة لا على علاقة مباشرة

لا يقوم العقد الاجتماعي في لبنان على علاقة مباشرة بين المواطنين والدولة، بل يقوم على وساطة أطراف أخرى. إذ يتولى الزعماء الطائفيون والسياسيون دور الوساطة في الوصول إلى الخدمات والحماية. وتؤدي هذه الوساطة العمودية إلى إضعاف الدولة، ونقل مصدر الشرعية من مؤسسات الدولة الرسمية إلى الزعماء الطائفيين، وتعزيز المحسوبية. كما تُسهم التفاهمات الأفقية الضمنية بين النُخب الطائفية والسياسية في دعم هذا النظام، إذ تنظّم تقاسم السلطة وإدارة النزاعات والحد من الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الجهات الفاعلة المحلية علاقاتها الخارجية بصورة استراتيجية في صراعاتها الداخلية على السلطة، مما يجعل العقد الاجتماعي في الواقع نتاجاً مشتركاً لترتيبات داخلية وخارجية. وتسهم هذه الديناميات في تشكيل أنماط الحوكمة وانطباعات المواطنين حول السيادة والمساءلة وشرعية الدولة. ويرغب المواطنون في أن تتعزز مؤسسات الدولة تدريجياً، وأن تنتقل السلطة بشكل ثابت من الوسطاء الطائفيين إلى المؤسسات الوطنية والقوانين والأنظمة الرسمية.

2. القيَم: توافق كبير يقابله خلل في التطبيق – أزمة في المصداقية لا في القيَم

عبر مختلف الطوائف والمناطق والفئات العمرية، يوجد توافق كبير بين المواطنين حول الأسس الرئيسية لمؤسسات دولة شرعية وموثوقة، وعلى رأسها قيَم "السلام والأمن" و"العدالة"، إضافةً إلى "الكرامة" على مستوى المجتمع، ولا سيما في التفاعلات بين المجتمعات. إلا أن هذا الإجماع حول القيَم غالباً ما يصطدم بواقع الحياة اليومية. إذ لا يزال الحيّز المدني محدوداً بالتوازي مع اختلالات هيكلية قائمة، كما يرى المواطنون أن قيَماً أساسية، مثل العدالة والحكم القائم على القواعد، تُطبَّق بشكل انتقائي ونادراً ما تُحترم بشكل شامل. وقد أدّت هذه الفجوة بين القيَم المعيارية والواقع اليومي إلى تقويض مصداقية مؤسسات الحوكمة. ويرفض المواطنون المحسوبية، والإفلات من العقاب، والتدخلات السياسية في القضاء، ووجود جهات مسلحة غير تابعة للدولة، إذ يرون أنها تتعارض مع الاستقرار والشرعية.

3. ترتيب واضح لاحتياجات البقاء: توفير الخدمات، الحماية، المشاركة

تتشكّل العلاقات بين الدولة والمواطنين في ظل احتياجات أساسية غير ملبّاة وإخفاقات هيكلية في مجال الحوكمة. ويعطي المواطنون الأولوية للاحتياجات المتعلقة بالرعاية الصحية العامة، تليها الحماية من التهديدات الخارجية، ثم الأمن الداخلي والتعليم والحماية الاجتماعية. في المقابل، تأتي الاحتياجات المرتبطة بالتمثيل السياسي وحرية التعبير في مراتب أدنى، لا لأنها تُعدّ غير مهمة، بل لأن الشواغل المرتبطة

بالبقاء والاستقرار تطغى على القرارات اليومية. ويُنظر على نطاق واسع إلى الفساد والانهيار المؤسسي والتدهور الاقتصادي بوصفها العوائق الرئيسية التي تحول دون قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين. ومع ذلك، وعلى الرغم من أوجه القصور هذه، تبقى الدولة المرجع الأساسي الذي يلجأ إليه المواطنون للحصول على الحقوق والخدمات.

فالمواطنون يعبّرون عن تطلعاتهم نحو إرساء شراكة عادلة مع الدولة تقوم على مبدأ التبادلية والحقوق، لا على التبعية الدائمة. وهم يسعون إلى إرساء عقد قائم على تبادل الالتزامات، يُقابل فيه وفاء الواجبات المدنية بخدمات موثوقة وضمانات ديمقراطية واضحة. وتكمن الفجوة الأساسية في هذا السياق بين واقع دولة ضعيفة البنية يضطر المواطنون إلى التكيّف مع قصورها، وبين تطلع واسع إلى علاقة متوازنة تقوم على حقوق والتزامات متبادلة وقابلة للتنفيذ.

ويبرز توفير الخدمات الأساسية بوصفه أحد الشواغل الأكثر إلحاحاً. إذ يتصدّر الوصول إلى الرعاية الصحية العامة والحماية الاجتماعية وفرص العمل وسائر الخدمات الأساسية توقعات المواطنين من الدولة. وتمثل هذه المجالات المؤشر الأوضح على اختلال العلاقة التبادلية بين المواطنين والمؤسسات العامة. إذ يتطلع المواطنون إلى الانتقال من منطق الامتيازات المرتبطة بالانتماءات السياسية أو الطائفية إلى توفير شامل للخدمات يقوم على أساس الحقوق. كما لا يظهر تأييد يُذكر لخصخصة الخدمات، إذ تتركّز التطلعات بدلاً من ذلك على تعزيز قدرة الدولة والضمانات المؤسسية. ويُنظر إلى الوصول العادل والمنتظم إلى الخدمات بوصفه مساراً عملياً لاستعادة مصداقية المؤسسات وإعادة بناء العقد الاجتماعي.

أما الحماية، التي تأتي في المرتبة الثانية ضمن أولويات المواطنين، فتُعتبر مجزأة وخاضعة للاعتبارات السياسية. فالمؤسسات تبدو وكأنها تمارس سلطة شكلية من دون أن توفّر نتائج أمنية مستقرة، بينما يتحدد الأمن الفعلي تبعاً للموقع الجغرافي، والروابط الطائفية، ومستوى التعرض للنزاعات. وتندرج التهديدات الخارجية ضمن أبرز الشواغل على المستوى الوطني، متجاوزةً بأهميتها الرعاية الصحية في المناطق المتأثرة بالنزاعات، مثل جنوب لبنان والبقاع. ويتطلع المواطنون إلى ضمان السلامة الجسدية في مواجهة التهديدات الخارجية وإلى ضمان المساواة أمام القانون، بحيث يحظى الجميع بالحماية ويُعاملون بعدالة. كما يحددون أولويات إصلاح واضحة تتمثل في تعزيز مؤسسات الأمن الداخلي، ووضع استراتيجية وطنية متماسكة للأمن والدفاع (ترتبط بحصر السلاح بيد الدولة)، وتعزيز المساءلة المؤسسية، مع رفض واضح لمنح الدولة سلطة قسرية غير مقيّدة.

في المقابل، تُعدّ المشاركة الأولوية الأدنى ضمن ترتيب الأولويات في العلاقة بين المواطنين والدولة. فعلى الرغم من أهميتها من حيث المبدأ، يُنظر إليها على نطاق واسع بوصفها غير فعّالة، إذ إن تطبيقها رمزي ولا يفضي إلى أي أثر ملموس. فالانتخابات والاحتجاجات والنقاشات العامة نادراً ما تؤثر في الوصول إلى الخدمات أو الحماية أو سُبل العيش الأخرى، ما يعزّز الانطباع السائد بأن المشاركة لا تُحدث أثراً حقيقياً. وقد أفضت تجربة ما بعد عام 2019 إلى حالة من الإحباط أكثر من اللامبالاة، مما دفع كثيرين إلى الانسحاب، أو الهجرة، أو الانخراط في المجتمع المدني بدلاً من الانخراط السياسي الرسمي. ويسعى المواطنون إلى إحداث تأثير فعلي، لا إلى إدماج رمزي فحسب. ولذلك، يمنحون الأولوية لمكافحة الفساد وإصلاح النظام القضائي على حساب التعديلات التقنية على النظام الانتخابي، بما يشير إلى أن تعزيز المساءلة ونزاهة المؤسسات يجب أن يشكّلا الأساس لأي إصلاح. وبالنسبة إلى كثيرين، ولا سيما ضمن مجموعات الأقليات، لا تكتسب المشاركة معناها إلا إذا اقترنت بضمان حضور جميع الطوائف وصون الحقوق. وعليه، يُنظر إلى إصلاح المؤسسات بوصفه الأساس الضروري لقيام مشاركة فاعلة.

وعندما طُلب من المواطنين تحديد أولوية إصلاح واحدة بدل الاكتفاء بالتطلعات العامة، برز تسلسل واضح في ترتيب الأولويات: يتصدّر توفير الخدمات قائمة الأولويات (ولا سيما في ما يتعلق بتوفير فرص عمل، وضمان أجور عادلة، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية)؛ تليه الحماية (بما في ذلك استراتيجية الأمن الوطني والدفاع)؛ بينما تأتي المشاركة في مرتبة أدنى نسبياً. ويعكس هذا الترتيب إلحاح الاحتياجات المادية والحاجة إلى تحسينات موثوقة وملموسة في الحياة اليومية. فالمشاركة لا تُفهم بوصفها بديلاً عن توفير الخدمات أو الأمن، بل توحي إجابات المشاركين بأن موثوقية المؤسسات، ولا سيما في مجالَي توفير الخدمات والحماية، يجب أن تسبق الانخراط السياسي حتى تصبح المشاركة ذات معنى حقيقي.

4. العلاقات بين المواطنين: تعايش فعّال مقابل ثقة هشة

تكشف التفاعلات اليومية بين المواطنين عن نمط من التعايش المستقر نسبياً، يترافق مع تطلّع حذر وواضح نحو بناء ثقة أكبر تتجاوز الانقسامات الطائفية. إذ يظهر استعداد مرتفع للحفاظ على التواصل والتعامل الودي بين المواطنين، ولا سيما في المجال المهني. كما يُنظر إلى التنقل بين المناطق، سواء للسكن أو التعليم أو العمل، بوصفه ضرورة عملية تعزّز التفاعل اليومي بين المجموعات المختلفة. ومع ذلك، لا تزال بعض الحدود الاجتماعية قائمة. فعلى مستوى العلاقات الشخصية، لا تزال التحفظات تجاه الزواج بين الطوائف شائعة لدى مختلف

الفئات العمرية. كما تؤثر التجارب التاريخية المرتبطة بالأزمات والعنف المحلي وتفاوت حضور الدولة في تشكيل الانطباعات حول المخاطر. وبالنسبة إلى الأجيال الأكبر سناً، يُفهم هذا الحذر بوصفه استجابةً وقائيةً نابعةً من تجارب معاشه، في حين يميل الشباب بدرجة أكبر إلى التشكيك بهذه المواقف، ولا سيما عند انخراطهم في بيئات اجتماعية ومهنية أكثر تنوعاً.

وتتمحور تطلعات المواطنين حول الحد من مشاعر الخوف والحذر في التعامل مع المجموعات المختلفة، مع الحفاظ على تعدد الهويات. إذ يحظى كل من اعتماد القوانين المدنية وتعزيز الطابع غير الطائفي لمؤسسات الدولة بتأييد واسع، بوصفها مدخلات لتعزيز الثقة بين المجموعات. ولا تهدف هذه التطلعات إلى إلغاء الهويات الطائفية، بل إلى الحد من تأثير الانتماء الطائفي في تحديد فرص الوصول إلى الحماية والخدمات العامة التي توفرها الدولة.

5. تتوافق الأجيال حول الأهداف وتختلف حول مسارات الإصلاح

تُظهر نتائج البحث أن المواطنين اللبنانيين، على اختلاف فئاتهم العمرية، يتوافقون حول المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها العقد الاجتماعي، وفي مقدّمتها العدالة والكرامة والمساواة في الحماية ووجود حوكمة موثوقة. كما تتقارب رؤيتهم للنتائج المنشودة التي تشتمل على توفير خدمات قائم على الحقوق، وحماية محايدة وغير انتقائية، ومشاركة فاعلة ذات أثر ملموس. غير أن الاختلافات بين الأجيال تظهر أساساً في كيفية فهمها للمخاطر، وفي تصوراتها لترتيب الأولويات، وفي نظرتها إلى وتيرة الإصلاحات.

ويميل المواطنون الشباب إلى النظر إلى العقد الاجتماعي من منظور مستقبلي، يتمحور حول فرص العمل والنزاهة والقدرة على بناء حياة مستقرة. ولا تنظر هذه الفئة إلى الحماية باعتبارها مسألة أمن إقليمي أو عسكري، بل تحرراً من التعسّف والانتقائية في تطبيق القوانين. وفي مجال توفير الخدمات، تتركّز الأولويات حول توفير فرص العمل وضمان الأجور العادلة والتعليم. أما المشاركة، فعلى الرغم من أهميتها المبدئية، تُعدّ غير فعّالة، لأنها تولّد شعوراً بالإحباط لدى الشباب وتدفعهم إلى الانسحاب الانتقائي. ويُظهر الشباب أيضاً انفتاحاً أكبر على التفاعل مع مختلف الجماعات الطائفية، كما يولون أهمية خاصة للتحديث والتجديد الاقتصادي والحوكمة الرقمية بوصفها مسارات عملية للإصلاح.

أما الأجيال الأكبر سناً، فتميل إلى تفسير العقد الاجتماعي من منظور الذاكرة والاستمرارية وتجنّب المخاطر. فهي ترى أن الحماية أساساً وسيلة لمنع تجدد النزاعات والحفاظ على الاستقرار الهش القائم. وفي ما يتعلق بتوفير الخدمات، تتجه الأولويات أكثر نحو الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية مدى الحياة. أما المشاركة، فيتم تناولها بحذر أكبر، ولا سيما عندما يُنظر إلى التغيير السريع فيها بوصفه عاملاً قد يهدد الاستقرار. وتعبّر هذه الفئات عن قدرتها على التأثير من خلال تأييدها للإصلاح، مع التمسك في الوقت نفسه بالحفاظ على القيَم الثقافية والدينية ونقل الخبرات التاريخية إلى الأجيال اللاحقة.

وعليه، يؤثر العمر بشكل رئيسي في طريقة فهم المواطنين لمخاطر الإصلاح وترتيبهم للأولويات ذات الصلة. فالشباب يُظهرون استعداداً أكبر لمواجهة المخاطر المحتملة على المدى القصير سعياً إلى فرص أفضل في المستقبل، بينما تعطي الفئات الأكبر سناً أولوية للاستقرار والاستمرارية. ومع ذلك، لا يُعدّ العمر العامل الحاسم في تحديد مجالات الأولوية لدى مختلف الفئات. فعندما يتعلق الأمر بالاحتياجات المعيشية الملحّة، مثل الرعاية الصحية والخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية، تتحدد الأولويات بشكل أوضح على أساس الموقع الجغرافي ومستوى الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية، لا على أساس الفئة العمرية. ففي المناطق الطرفية وبين ذوي الدخل المنخفض، تتشابه أولويات مختلف الأعمار وتركّز على تلبية الاحتياجات المعيشية الملحّة، في حين يولي ذوو الدخل الأعلى اهتماماً أكبر لإصلاح المؤسسات ونزاهة الحوكمة. وينطبق الأمر نفسه على التعرّض للتهديدات الخارجية، إذ يركّز سكان المناطق الحدودية، على اختلاف أعمارهم، بشكل أكبر على الحماية مقارنةً بسكان المناطق المركزية. وبذلك، يسهم منظور الأجيال في فهم كيفية إدراك المواطنين للمخاطر وتقبّلهم للإصلاح، لكنه يبقى أقل قدرة على تفسير ترتيب الأولويات عندما تهيمن العوامل الهيكلية، مثل الهوية الطائفية والموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي الاقتصادي، على واقعهم اليومي.

6. العوائق أمام تجديد العقد الاجتماعي: أزمة مصداقية

تُظهر النتائج أن العوائق التي تحول دون تحقيق تطلعات تجديد العقد الاجتماعي في لبنان هي عوائق هيكلية متجذرة تاريخياً ومترابطة في ما بينها. ويتمثل العائق الجوهري أمام تحقيق هذه التطلعات في غياب مسارات موثوقة تسمح بتحقيق إصلاح تدريجي، من دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار أو إلى استحواذ القوى القائمة على هذا الإصلاح وتحويله إلى عملية شكلية. ويحدد المواطنون بصورة متكررة ثلاثة عوائق رئيسية في هذا المجال: الانهيار الاقتصادي الذي يُضعف قدرة الدولة، وهيمنة النُخب السياسية التي تعرقل المساءلة وإعادة توزيع السلطة، والانقسام الاجتماعي الطائفي الذي يقلّص إمكانية تشكّل ضغط جماعي من أجل الإصلاح. كما أن ترتيبات تقاسم السلطة تمنح

الجماعات الطائفية قدرة واسعة على تعطيل القرارات، فيما يحد تركّز النفوذ السياسي والاقتصادي من فرص التجديد، وتدفع آثار النزاعات السابقة النُخب والمجتمع على السواء إلى التعامل بحذر مع التغيير. ويُضاف إلى ذلك أن الحروب المتكررة والنزوح الواسع والتدخلات الخارجية (بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ استراتيجية نزع السلاح وتوقيتها) تُضعف وظائف الدولة وتقوّض مشروعيتها في إعادة بناء مؤسسات قادرة على تلبية احتياجات المواطنين.

ونتيجةً لذلك، غالباً ما تبقى الإصلاحات حبراً على الورق من دون أن تُترجم إلى تغيير ملموس. ويؤدي هذا النمط إلى ترسيخ قناعة بأن الوعود الإصلاحية لا تتحقق، مما يعمّق الشك لدى المواطنين ويزيد من فقدان ثقتهم بجدوى الإصلاح. وبذلك، لا يرتبط تعثّر التغيير بمجرد تأخير في التنفيذ، بل بقيود هيكلية، وهو ما يُضعف مصداقية مؤسسات الحوكمة.

7. تفضيل الإصلاح الواقعي: التغيير التدريجي بدلاً من التحوّل الجذري

على الرغم من عمق الإحباط وتدنّي مستويات الثقة في المؤسسات، يحدد المواطنون مداخل واقعية ومحدودة يمكن الانطلاق منها لتحقيق خطوات ملموسة. فهم يرون الإصلاح ممكناً، ولكن ضمن حدود واقعية. أما التحولات الهيكلية الشاملة، مثل الإلغاء السريع للطائفية السياسية، فيُنظر إليها على نطاق واسع بوصفها خطوات قد تزعزع الاستقرار السياسي. لذلك، يميل المواطنون إلى تفضيل الإصلاحات التدريجية والقابلة للتنفيذ التي تعزّز مؤسسات الدولة، وتُعيد بصورة متدرجة التوازن في العلاقة بين المواطنين والوسطاء، من خلال ترسيخ العدالة، ووضوح القواعد، والمساواة في تطبيقها. كما يحظى الإصلاح الذي يفضي إلى تحسينات ملموسة في ظروف المعيشة والخدمات العامة بتأييد واسع. وعبر مختلف الأجيال، لا يزال المواطنون يعتقدون أن بإمكانهم الإسهام في رسم المستقبل. فالشباب يركّزون بصورة أكبر على التحديث من خلال توظيف الابتكار التكنولوجي والانخراط في مسارات إصلاحية، في حين تجمع الأجيال الأكبر سناً بين دعم الإصلاح، والحفاظ على الاستمرارية الثقافية، وتعزيز القدرة على الصمود اقتصادياً.

التوصيات المقترحة لدعم تجديد العقد الاجتماعي في لبنان

استناداً إلى نتائج الدراسة، تهدف التوصيات الواردة في هذا القسم إلى ترجمة أولويات المواطنين وانطباعاتهم إلى مسارات إصلاحية واقعية وقابلة للتنفيذ.

المداخل الرئيسية للإصلاح:

- توسيع نطاق الحوكمة الرقمية والأتمتة والذكاء الاصطناعي بوصفها أدوات فعّالة يمكن أن تحد من المحسوبية وتعزّز الشفافية.
- تطبيق التشريعات القائمة، ولا سيما تلك المتعلقة باستقلالية القضاء، التي يُنظر إليها على نطاق واسع بوصفها اختباراً فعلياً لمصداقية الإصلاح، إذ إن تطبيقها، مهما كان جزئياً، من شأنه أن يبعث إشارة واضحة على وجود تغيير فعلي.
- الاستفادة من القطاعات الأقل استقطاباً سياسياً، مثل حماية البيئة أو مبادرات التنمية المحلية، والتي يُنظر إليها بوصفها مجالات تتيح فرصاً للتعاون بين مختلف المجموعات، ولا سيما عندما تسهم هذه المبادرات في تعزيز قدرة المؤسسات بدلاً من الحلول محلها.

مجالات الإصلاح ذات الأولوية والتدابير المقترحة:

مجال الإصلاح	أولويات الإصلاح
إصلاح النظام الطائفي	• المضي في إصلاحات تدريجية تراعي المخاطر ضمن الأطر القائمة • استعادة قابلية التوقع، والحياد، والمساءلة في عمل مؤسسات الدولة
الإصلاحات المرتبطة بتوفير الخدمات	• إعادة بناء التعليم العام باعتباره أحد الممكّنات الطويلة الأمد التي يرتكز عليها العقد الاجتماعي • تعزيز توفير الخدمات العامة الشاملة بصورة عادلة • تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق وعلى المساواة في الوصول إليها

	• ضمان حوكمة سليمة في مجال الإصلاحات المدعومة خارجياً وحمايتها من استحواذ النُخب عليها
الإصلاحات المرتبطة بالحماية	• تعزيز السيادة وحماية المناطق الحدودية وبسط السيطرة على الأراضي • تعزيز دور المؤسسات الأمنية الرسمية بوصفها الجهة الأساسية المسؤولة عن توفير الحماية • إضفاء الطابع المهني على مؤسسات الأمن الداخلي وإزالة الطابع الطائفي عنها • توسيع الوصول الشامل إلى الحماية القانونية • إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الوساطة المجتمعية
الإصلاحات المرتبطة بالمشاركة	• تنفيذ الالتزامات الدستورية المعلّقة (بما في ذلك البنود الواردة في اتفاق الطائف) • المضي في إصلاحات تدريجية لقوانين الانتخابات وتلك المتعلقة بتنظيم الأحزاب السياسية • ضمان أن تفضي المشاركة إلى تأثير ملموس ومساءلة فعلية
إصلاحات الرقابة والقضاء	• تعزيز استقلالية القضاء باعتبارها اختباراً فعلياً للمصداقية • دعم مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد • تعزيز المساءلة المؤسسية المنسّقة • توضيح مبدأ الفصل بين السلطات وتعزيزه
الإصلاحات القطاعية	• توسيع نطاق الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية • الاستفادة من القطاعات الأقل استقطاباً سياسياً (مثل حماية البيئة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومبادرات التنمية المحلية) بوصفها مداخل لبناء الثقة تدريجياً، سواء بين مؤسسات الدولة والمواطنين أو بين مجموعات المواطنين المختلفة

المقدمة

في السنوات الأخيرة، عاد مفهوم العقد الاجتماعي ليبرز كأداة تحليلية أساسية لفهم العلاقات بين الدولة والمجتمع، لا سيما في السياقات التي تشهد هشاشة سياسية، وأزمات اقتصادية، وتراجع الشرعية المؤسسية. وبينما ركّز جزء كبير من الدراسات الأكاديمية على تطور العقود الاجتماعية في الأنظمة الديمقراطية المستقرة أو الأنظمة السلطوية الراسخة، فإن المجتمعات التي تشهد حالات مطوّلة من عدم الاستقرار وتواجه أزمات متداخلة حظيت باهتمام أقل نسبياً.[1] وفي منطقة الشرق الأوسط، حيث غالباً ما تُظهر الأنظمة السياسية قدرة محدودة على التكيّف، عادةً ما تنشأ التحولات الكبرى في العلاقات بين الدولة والمجتمع نتيجة أحداث مفصلية بدلاً من أن تكون نتيجة عمليات إصلاح تدريجية.

يمثّل لبنان حالة بارزة في هذا السياق. فمنذ عام 2019، شهد البلد سلسلة متعاقبة من الصدمات السياسية والاقتصادية والأمنية الجسيمة، من بينها انتفاضة شعبية واسعة النطاق، وانهيار مالي حاد، وتراجع قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة، إضافةً إلى تكرار حالات انعدام الاستقرار الأمني.[2] وقد أدّت هذه التطورات مجتمعةً إلى فقدان الثقة في النظام السياسي، وتراجع مصداقية النخبة الحاكمة، وصولاً إلى مزيد من تقويض شرعية الدولة ومصداقيتها. وقد ركّزت التحليلات القائمة لتحديات الحوكمة في لبنان إلى حد كبير على اختلال عمل المؤسسات، وترتيبات تقاسم السلطة الطائفي، والديناميات السياسية التي تقودها النُخب. وعلى الرغم من أن هذه المقاربات توفّر مرئيات مهمة، فإنها تميل إلى التركيز على العوامل المرتبطة ببنية النظام أكثر من تركيزها على تجارب المواطنين المعيشية، وتوقعاتهم، وتطلعاتهم للمستقبل. ونادراً ما تبحث هذه التحليلات في كيفية اختلاف هذه التوقعات بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك بين الأجيال التي تشكّلت تجاربها بفعل لحظات تاريخية مميزة، أو تأثير التجارب المشتركة للأزمات والتعبئة الشعبية وفشل المؤسسات في فهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم الجماعية.

أسهم انتخاب رئيس جديد في كانون الثاني/يناير 2025، وتشكيل حكومة جديدة وُصفت بأنها "إصلاحية"، في رفع التوقعات ببدء مرحلة جديدة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. غير أنه، بعد عام واحد، لا تزال عقبات كبيرة قائمة؛ إذ تستمر التهديدات الأمنية من قبل إسرائيل، مع استمرار خروقات اتفاق وقف إطلاق النار وعمليات القصف في جنوب لبنان وشرقه، إلى جانب تكرار التهديدات باجتياح وشيك وعدوان شديد على لبنان بأسره.[3]

وكانت التكاليف الاقتصادية للنزاع باهظة. إذ يقدّر البنك الدولي أن حجم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية بلغ نحو 8.5 مليارات دولار أمريكي، مما يقيّد قدرة الدولة ويعزز لدى المواطنين الشعور بالإهمال وفشل المؤسسات.[19] ومع استمرار تراجع الثقة في المؤسسات السياسية، قد تسهم هذه الديناميات في تأجيج اضطرابات اجتماعية جديدة وزيادة زعزعة التوازن السياسي الهش في لبنان، في وقت يظل فيه وعد إعادة الإعمار والدعم الاقتصادي من الشركاء الدوليين مشروطاً بإجراء إصلاحات تهدد السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي.

في ظل هذا المشهد الذي يشوبه تراكم الأزمات وتأجيل الإصلاحات، تبرز أهمية تحليلية متزايدة لفهم كيفية إدراك المواطنين للعقد الاجتماعي، أو تفاوضهم بشأنه، أو ابتعادهم عنه. وإذا كانت الاختلالات البنيوية ومساومات النُخب تفسّر الشلل الذي يصيب المؤسسات، فإنها لا تفسّر بما يكفي كيف تُبنى الشرعية – أو تتآكل – داخل المجتمع. وغالباً ما تفتح فترات الأزمات الحادة المجال لإعادة النظر في المعايير، حيث يُعاد تقييم التوقعات وتعديلها. وفي السياق اللبناني الراهن، الذي يجمع في آن واحد بين خطاب إصلاحي واستمرار الهواجس الأمنية، وضغوط اجتماعية واقتصادية شديدة، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان المواطنون يرون فرصة للتجديد، أم استمراراً لفشل بنيوي في النظام السياسي، أم انتقالاً نحو أشكال بديلة من التنظيمَين السياسي والاجتماعي. ويكتسب فهم هذه الانطباعات أهمية حاسمة، ليس فقط لتشخيص مدى عمق أزمة الشرعية في لبنان، بل أيضاً لتحديد الشروط المجتمعية التي قد تسمح ببلورة عقد اجتماعي متجدد وأكثر شمولاً.

تعتمد هذه الدراسة نهجاً يضع المواطنين في صلب التحليل ويرتكز على الأدلة، لفهم كيفية إدراك الفئات الاجتماعية المختلفة في لبنان للعقد الاجتماعي وتقييمه وتصوّر ملامحه في أعقاب الأزمات المتتالية. وتستند الدراسة إلى إطار تحليلي يقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة، وهي:

---

[1] Loewe, M., El-Haddad, A., Furness, M., Houdret, A., & Zintl, T. (2024). Drivers of change in social contracts: Building a conceptual framework. Mediterranean Politics, 1–27. https://doi.org/10.1080/13629395.2024.2379733

[2] World Bank, Lebanon Economic Monitor: The Great Denial (Washington, DC: World Bank, 2021); UN ESCWA, Multidimensional Poverty in Lebanon (2019–2021) (Beirut: UN ESCWA, 2021); Human Rights Watch, “Lebanon: Events of 2022,” World Report 2023.

[3] Federica Marsi, "Israel Intensifying Attacks on Lebanon: Is It Planning Another War?" Al Jazeera, November 12, 2025, https://www.aljazeera.com/features/2025/11/12/israel-intensifying-attacks-on-lebanon-is-it-planning-another-war.

الحماية، وتوفير الخدمات، والمشاركة. ويُستخدم مفهوم العقد الاجتماعي في هذا السياق بوصفه أداة تحليلية لتشخيص أوجه القصور في الشرعية والاختلالات القائمة بين المواطنين والدولة. كما يُعتمد عليه كمرجع معياري للبحث في ما يعتبره المواطنون عادلاً ومقبولاً ومرغوباً في العلاقات المستقبلية بين الدولة والمجتمع. ولا يقتصر التحليل على العلاقات العمودية بين المواطنين والدولة، بل يمتد ليشمل العلاقات الأفقية بين المواطنين أنفسهم، إدراكاً لأهمية التماسك الاجتماعي والثقة بين المجموعات بوصفهما عنصرَين أساسيَين في أي عقد اجتماعي مستدام.

وعليه، ترتكز هذه الدراسة على المحاور البحثية التالية: (1) استطلاع انطباعات المواطنين حول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، (2) ثم العلاقة بين اللبنانيين أنفسهم، (3) يلي ذلك بحث القيَم والمبادئ والحقوق التي يعتبرها اللبنانيون أساسية – أو يرفضونها بوصفها غير مقبولة. وانطلاقاً من هذه القيَم، تتناول الدراسة تطلعات المواطنين بشأن علاقتهم بالدولة وبسائر المواطنين، ودور الدولة في إدارة التنوع على نحو أفضل وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما يعرض البحث أولويات الإصلاح المشتركة والمختلفة لدى المواطنين في ما يتعلق بالمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبنان، إضافةً إلى العوائق الهيكلية التي تعترض هذه الإصلاحات. ويحلّل البحث الشروط اللازمة لاستعادة المواطنين ثقتهم بمؤسسات الدولة، فضلاً عن الفرص الممكنة والإصلاحات التي يرونها ضرورية للمضي نحو عقد اجتماعي متجدد وأكثر شمولاً، مع التطرق أيضاً إلى آمالهم ومخاوفهم.

ورغم أن الدراسة تأخذ في الاعتبار تجارب الأجيال المختلفة – إذ إن الفئات العمرية في لبنان تشكّلت في ظل تحولات سياسية، ومسارات اقتصادية، ولحظات من التعبئة الشعبية المتباينة – فإنها لا تفترض أن الهوية الجيلية هي العامل الحاسم الوحيد. بل يتم التعامل مع العمر بوصفه أحد المتغيرات التحليلية إلى جانب متغيرات أخرى، ويجري تحليله بصورة تجريبية أولياً إلى جانب متغيرات مثل النوع الاجتماعي، والموقع الجغرافي، والانتماء الطائفي. ومن خلال هذا التصميم البحثي القائم على الأساليب الكمية والنوعية، لا تبحث الدراسة فقط في كيفية تفسير المواطنين للحوكمة والعدالة، بل تتناول أيضاً تطلعاتهم وأولويات الإصلاح لديهم، والمسارات الممكنة لإعادة بناء الثقة والشرعية.

وبناءً على ذلك، ومن أجل فهم الانطباعات والتطلعات بشكل أفضل، جرى تفصيل البيانات وفق مجموعة من المتغيرات الأساسية، وهي: الفئات العمرية لفهم آراء الأجيال المختلفة، والانتماء الطائفي والموقع الجغرافي بوصفهما عنصرَين مرتبطَين بالهوية والانتماء، إضافةً إلى النوع الاجتماعي. كما أُخذت في الاعتبار متغيرات أخرى ثانوية، وهي: الطبقة الاجتماعية/مستوى الدخل والمستوى التعليمي.

الإطار المفاهيمي والنظري

العقد الاجتماعي بوصفه إطاراً تحليلياً ومعيارياً

يُستخدم مفهوم العقد الاجتماعي بشكل واسع لوصف العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولا سيما في تحليلات الحوكمة والشرعية والتنمية. ويقوم مفهوم العقد الاجتماعي على اتفاق – سواء أكان صريحاً أم ضمنياً – يحدد حقوق والتزامات كل من المحكومين والحاكمين.[4] وبوصفه مفهوماً ذا طابع عالمي، يستند العقد الاجتماعي إلى أفكار فلسفية تتعلق بوجود اتفاق ضمني يؤسس للسلطة السياسية ويحدد واجبات المواطنين.[5] وقد أسّس منظّرو العقد الاجتماعي الكلاسيكيون، مثل توماس هوبز (Thomas Hobbes)، وجون لوك (John Locke)، وجان-جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau)، الفكرة الأساسية التي مفادها أن شرعية السلطة السياسية تقوم على موافقة المحكومين[6] على الخضوع لسلطة الدولة.

ورغم تعدد تعريفات مفهوم العقد الاجتماعي، تعتمد هذه الدراسة التعريف الذي اقترحه ماركوس لوي (Marcus Loewe) وزملاؤه، والذي يوجه الإطار المفاهيمي الذي يقوم عليه هذا البحث. ووفقاً لـ"لوي" وآخرين، يشير العقد الاجتماعي إلى "مجمل الاتفاقات الصريحة أو الضمنية بين مختلف الفئات الاجتماعية ذات الصلة والسلطة الحاكمة (أي الحكومة أو أي جهة أخرى تمتلك السلطة)، والتي تحدد حقوق

[4] Fred D'Agostino, "Contemporary Approaches to the Social Contract," *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Fall 2023 Edition), edited by Edward N. Zalta and Uri Nodelman, https://plato.stanford.edu/entries/contractarianism-contemporary/.

[5] المرجع نفسه

[6] The Editors of Encyclopaedia Britannica, "Social Contract," *Encyclopaedia Britannica*, last modified March 13, 2024, https://www.britannica.com/topic/social-contract.

والتزامات كل طرف تجاه الآخر".[7] ويُبرز هذا التعريف الطابع التفاوضي والمتعدد الأبعاد للعلاقات بين الدولة والمجتمع، كما يوفّر منظوراً يراعي السياق يساعد في تحليل الشرعية في البيئات الهشة أو المتأثرة بالأزمات أو التي تمر بمرحلة انتقالية.

يُستخدم مفهوم العقد الاجتماعي في هذه الدراسة بطريقتَين متكاملتَين: بوصفه أداة تحليلية من جهة، ومرجعاً معيارياً من جهة أخرى. ومن الناحية التحليلية، يساعد هذا المفهوم في تفسير كيفية استمرار العلاقات بين الدولة والمجتمع أو تزعزعها، وذلك من خلال النظر في ما إذا كان المواطنون يرون أن الالتزامات الأساسية قد جرى الوفاء بها، وكيف تنعكس هذه الانطباعات على مستوى قبولهم للسلطة العامة وامتثالهم لها وثقتهم بها.[8] أما من الناحية المعيارية، يوفّر هذا المفهوم إطاراً للتعبير عن المبادئ والتوقعات التي يعتبرها المواطنون شرعية وعادلة، إذ لا يقتصر على إبراز ما هو قائم فحسب، بل يبيّن أيضاً ما يُعدّ مرغوباً من حيث الإنصاف والشمول والمساءلة والكرامة.[9] ويكتسب هذا الإطار المزدوج أهمية خاصة في سياقات الأزمات في لبنان، حيث ترتبط تجارب المواطنين مع أداء الدولة ارتباطاً وثيقاً بتطلعاتهم المستقبلية وبمطالبهم بتجديد المؤسسات.

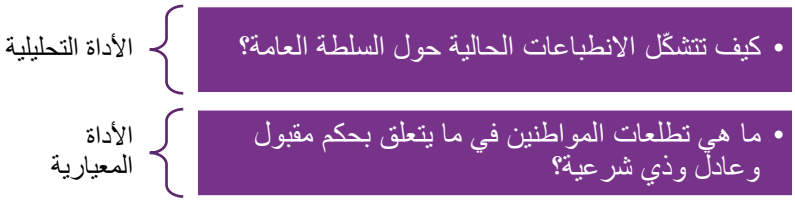

الشكل 1: اعتماد نظرية العقد الاجتماعي في هذا البحث

إطار الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة (3Ps framework) للعلاقة بين المواطن والدولة

بهدف تفعيل مفهوم العقد الاجتماعي في تحليل العلاقات بين الدولة والمجتمع في لبنان، تعتمد هذه الدراسة إطار الحماية (Protection)، وتوفير الخدمات (Provision)، والمشاركة (Participation). وصُمم هذا النموذج للمساعدة في تحليل العقد الاجتماعي، لا سيما في السياقات الهشة أو الانتقالية، من خلال تحديد الأبعاد الأساسية التي يقيّم المواطنون من خلالها أداء الدولة وشرعيتها.[10] ويشير "لوي" وآخرون (2019) إلى أن الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة تمثّل المضمون الأساسي للعقد الاجتماعي، إذ تتيح هذه الأبعاد تقييم ما إذا كانت الحكومة تفي بالالتزامات المترتبة عليها ضمن هذا الاتفاق.[11] ويحوّل هذا الإطار الالتزامات المجرّدة إلى مجالات ملموسة، تتمثل في الأمن وسيادة القانون (الحماية)، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والخدمات (توفير الخدمات)، وإتاحة إبداء الرأي في الحكم (المشاركة).[12] ويتطلب عقد اجتماعي فعّال تحقيق توازن بين هذه الأبعاد، بما يولّد ديناميات متبادلة تعزز الثقة والمساءلة.[13] يُستخدم هذا الإطار إذاً بوصفه

[7] Markus Loewe, Tina Zintl, and Annabelle Houdret, *The Social Contract: An Analytical Tool for Countries in the Middle East and North Africa (MENA) and Beyond*, IDOS Policy Brief 17/2019 (Bonn: German Development Institute / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2019), https://www.idos-research.de/uploads/media/BP_17.2019.pdf.

[8] Markus Loewe and Tina Zintl, "State Fragility, Social Contracts and the Role of Social Protection: Perspectives from the Middle East and North Africa (MENA) Region," *Social Sciences* 10, no. 12 (2021): 447, https://www.mdpi.com/2076-0760/10/12/447.

[9] Cristina Lafont, *Democracy Without Shortcuts: A Participatory Conception of Deliberative Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 2020).

[10] Loewe, "State Fragility, Social Contracts and the Role of Social Protection: Perspectives from the Middle East and North Africa (MENA) Region".

[11] المرجع نفسه

[12] المرجع نفسه

[13] Loewe, The Social Contract: An Analytical Tool for Countries in the Middle East and North Africa (MENA) and Beyond.

أداة تحليلية لتبيان مكامن قوة العقد الاجتماعي أو ضعفه، وكذلك لرصد الاختلافات في التوقعات بين مختلف الفئات، بما في ذلك بين الأجيال.[14]

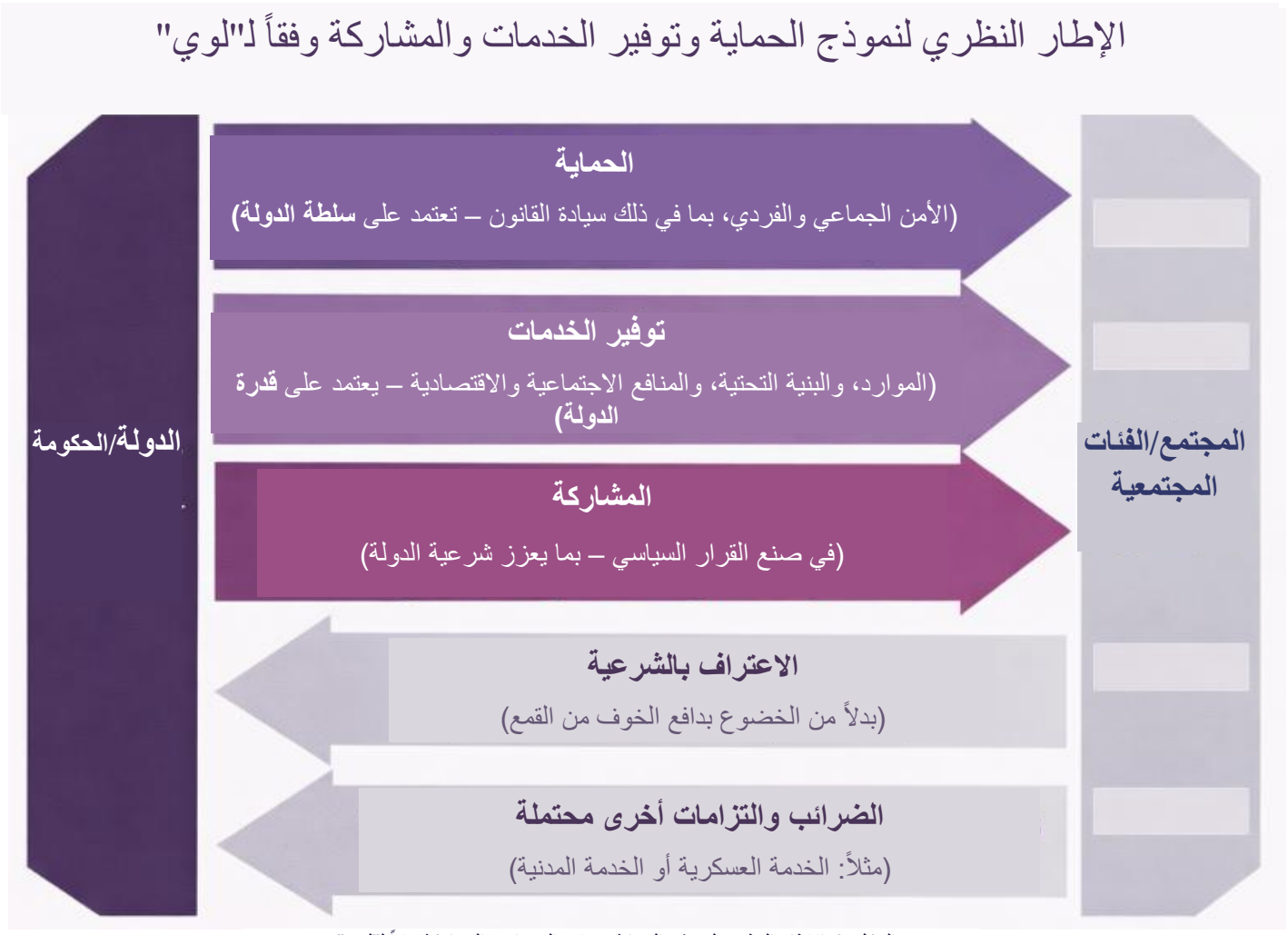

الشكل 2: الإطار النظري لنموذج الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة وفقاً لـ"لوي"

تشير الحماية إلى مسؤولية الدولة عن ضمان سلامة المواطنين وأمنهم من خلال الدفاع الوطني، والحفاظ على النظام العام، وتطبيق سيادة القانون. وفي منطق العقد الاجتماعي، يقبل المواطنون بسلطة الدولة جزئياً مقابل الحصول على الحماية لأرواحهم وحرياتهم وممتلكاتهم؛ وقد أبرز توماس هوبز هذه الفكرة حين اعتبر أن الأفراد يتنازلون عن جزء من حرياتهم مقابل الأمن والنظام.[15] وعندما تفشل الدولة في حماية المواطنين أو في فرض سيادة القانون، تتقوّض إحدى الركائز الأساسية لشرعيتها. وفي السياق اللبناني، يرتكز بُعد الحماية على أمن الحدود، ولا سيما الحدود الجنوبية مع إسرائيل والأراضي المحتلة، وكذلك الحدود الشرقية مع سوريا، التي تشهد أحياناً اشتباكات بين قوات كل من حزب الله والجيش السوري الجديد. كما يُعدّ الأمن والسلامة من الاشتباكات الداخلية (كالنزاعات الطائفية، والتنافس على الموارد، والتوترات الانتخابية، وغيرها) عنصراً مؤثراً في انطباعات المواطنين وتطلعاتهم في ما يتعلق بالحماية.

يشير بُعد توفير الخدمات إلى واجب الدولة تقديم السلع والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والحماية الاجتماعية، إضافةً إلى توفير بيئة تمكّن الأفراد من كسب عيشهم. وفي مقابل مساهمات المواطنين – مثل دفع

[14] المرجع نفسه
[15] "Social Contract," Encyclopedia Britannica.

الضرائب والتعاون المدني والولاء للدولة – يُتوقع من الدولة أن تعزز الرعاية الاجتماعية والازدهار المشترك.[16] إلا أن الدولة في لبنان لا تضطلع وحدها بمهمة توفير الخدمات. إذ غالباً ما تتولى جهات غير حكومية وأحزاب سياسية سدّ الفراغ الذي تتركه الدولة نتيجة القيود المالية، وغياب الضوابط والتوازنات، وترسّخ ممارسات الفساد.

أما بُعد المشاركة، فيتمثّل في إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار السياسي وفي مسارات الحوكمة من خلال آليات مثل الانتخابات، والمشاورات، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وقنوات المساءلة. وتُبرز المشاركة أن العقد الاجتماعي لا يتشكّل فقط من خلال ما تقدّمه الدولة للمواطنين، بل أيضاً من خلال كيفية اتخاذ القرارات، ومدى تمتّع مختلف الفئات بصوت مؤثر وقدرة حقيقية على إحداث تغيير.[17] وعلى الرغم من تمتّع اللبنانيين ببعض الحريات المدنية وبقدر من تعدد وسائل الإعلام، فإنهم يعانون أيضاً من الانتشار الواسع للفساد ومن نقاط ضعف كبيرة في سيادة القانون. وقد حصل لبنان على درجة 39 من أصل 100 في مؤشر الحرية العالمي الصادر عن منظمة "فريدوم هاوس" (Freedom House).[18] ووفقاً لمؤشر تتبّع الديمقراطية الصادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، يسجّل لبنان أداءً متوسطاً في فئات التمثيل والحقوق والمشاركة ضمن إطار الحالة العالمية للديمقراطية، في حين يقع أداؤه منخفضاً في فئة سيادة القانون. وبالمقارنة مع ما كان عليه الوضع قبل خمس سنوات، شهد لبنان تراجعاً ملحوظاً في فئات عدة، منها فعالية البرلمان، وإمكانية الوصول إلى العدالة، والرعاية الاجتماعية الأساسية، وغياب الفساد، والنزاهة الشخصية والأمن.[19]

في إطار الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة، ترتكز شرعية الدولة واستقرارها على تحقيق توازن في توفير هذه الأبعاد الثلاثة.[20] فالحكومات التي تحقق أداءً جيداً في أحد هذه الأبعاد بينما تفشل في أبعاد أخرى غالباً ما تواجه ضغوطاً على مستوى شرعيتها؛ إذ إن توفير الأمن والخدمات من دون إتاحة المشاركة، أو إتاحة المشاركة من دون توفير فعّال للحماية والخدمات، يمكن أن يولّد مظالم مستمرة ويُضعف قبول المواطنين بسلطة الدولة. وبوجه عام، يتوقع المواطنون الحصول على الحماية والخدمات مقابل قبولهم بسلطة الدولة وقيامهم بواجباتهم المدنية.

كما يتيح تطبيق هذا الإطار في لبنان تحديد المظالم والتوقعات غير الملبّاة وفجوات الشرعية بصورة منهجية. وينطلق هذا النهج من افتراض أن شرعية الدولة تعتمد على الحفاظ على توازن بين توقعات المواطنين والتزامات الدولة؛ فعندما يختل هذا التوازن تتراجع الثقة وتزداد مخاطر عدم الاستقرار.[21] وترتبط فجوات الحماية بحالات انعدام الأمن وضعف تطبيق سيادة القانون؛ ويشير "لوي" (2021) إلى أن حالات الانهيار الكبرى تحدث غالباً عندما تفشل الحكومات في توفير الحماية الكافية أو في صون سيادة القانون.[22] أما الفجوات في توفير الخدمات فتتعلق بالإخفاق في مجالات التوظيف والخدمات والرعاية الاجتماعية، وغالباً ما ترتبط بديناميات الاحتجاج. وتظهر الفجوات في المشاركة عندما يشعر المواطنون بأن قدرتهم على التمثيل والتعبير عن آرائهم محدودة، مما يعزز شعورهم بالتهميش وقد يدفع ذلك، في بعض السياقات، إلى أشكال من الاحتجاج والمعارضة. وأخيراً، يؤكد هذا الإطار أهمية القدرة على التكيّف وإعادة التفاوض، وهو أمر أساسي في البيئات المتأثرة بالأزمات حيث قد تتغير الأولويات مع مرور الوقت.[23]

منهجية البحث

يعرض القسم أدناه موجزاً للمنهجية المعتمدة، فيما ترد المنهجية التقنية الكاملة، بما في ذلك جميع التفاصيل المتعلقة بالعمل الميداني، في الملحق 2.

تعتمد الدراسة تصميماً بحثياً يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، جرى تطبيقه على نحو متتابع وتكراري. ولم تُستخدم الأدوات الكمية والنوعية بالتوازي، بل أسهم كل منها في توجيه الأدوات الأخرى على امتداد مراحل البحث. فقد ساعدت نتائج الاستبيان في تحسين مسار

---

[16] Loewe, The Social Contract: An Analytical Tool for Countries in the Middle East and North Africa (MENA) and Beyond

[17] المرجع نفسه

[18] "فريدوم هاوس" (Freedom House)، Freedom House, "Lebanon: Country Profile," https://freedomhouse.org

[19] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، "Lebanon: Democracy Tracker Country Profile," *IDEA.int*.

[20] Loewe, The Social Contract: An Analytical Tool for Countries in the Middle East and North Africa (MENA) and Beyond.

[21] Marco Mezzera, David Sogge, and Sarah Lister, Engaged Societies, Responsive States: The Social Contract in Situations of Conflict and Fragility (New York: United Nations Development Programme and the Norwegian Peacebuilding Resource Centre, 2016), https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Social_Contract_in_Situations_of_Conflict_and_Fragility.pdf

[22] Loewe, "State Fragility, Social Contracts and the Role of Social Protection: Perspectives from the Middle East and North Africa (MENA) Region".

[23] المرجع نفسه

البحث النوعي، في حين أسهمت المرئيات النوعية في وضع الأنماط الإحصائية في سياقها وتفسيرها. ورغم أن البحث صُمم في البداية لفهم آراء الأجيال المختلفة، أظهرت النتائج وجود تباين محدود بين الفئات العمرية. وفي المقابل، برزت متغيرات مثل الموقع الجغرافي والانتماء الطائفي ومستوى الدخل باعتبارها أكثر تأثيراً في تشكيل الإجابات، ما دفع إلى تعديل التحليل ليعكس هذه الأنماط.

الاستبيان

شكّل الاستبيان الوطني حول انطباعات المواطنين المكوّن الكمي الرئيسي في هذه الدراسة. وقد أجرته شركة إبسوس العالمية (Ipsos International) في مختلف أنحاء لبنان بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2025. واعتمد اختيار العينة مستوى ثقة قدره 90% وهامش خطأ يبلغ 5% استناداً إلى مجتمع دراسة كبير ضمن كل فئة. كما استند تقسيم العينة إلى فئات إلى بيانات السكان الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي (CAS)، ولا سيما في ما يتعلق بتوزيع السكان على المحافظات والانتماء الطائفي. وبلغ إجمالي عدد المشاركين في الاستبيان 1100 مواطن لبناني، جرى توزيعهم بالتساوي على أربع فئات عمرية (نحو 275 مشاركاً في كل فئة).

وقد جرى تحديد الفئات العمرية استناداً إلى نموذج جيلي يراعي السياق اللبناني والمسار التاريخي للبلاد. وبدلاً من الاعتماد على تسميات جيلية مستوردة، جرى التعامل مع الأجيال بوصفها فئات اجتماعية تاريخية تشكّلت بفعل تجارب مشتركة ومحطات وطنية مفصلية أعادت رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع. وتعكس الفئات الأربعة تجارب مختلفة في ما يتعلق بالحوكمة والنزاعات والفرص الاقتصادية والثقة بالمؤسسات:

- الجيل الذي تشكّلت خبراته في ظل الدولة ما قبل الحرب الأهلية وخلال سنوات الحرب (المولودون قبل عام 1972؛ وتبلغ أعمارهم حالياً 54 عاماً وما فوق)،
- الجيل الذي نشأ خلال مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب وترسّخ النظام الطائفي (المولودون بين عامَي 1973 و1986؛ وتتراوح أعمارهم حالياً بين 39 و53 عاماً)،
- الجيل الذي تشكّل وعيه في ظل التقلبات السياسية بعد عام 2005 والتوسع الرقمي (المولودون بين عامَي 1987 و2001؛ وتتراوح أعمارهم حالياً بين 24 و38 عاماً)،
- الجيل الذي بدأ مرحلة شبابه خلال الفترة التي تلت عام 2019 والتي شهدت انهياراً اقتصادياً وتآكلاً في المؤسسات (المولودون بعد عام 2001؛ وتتراوح أعمارهم حالياً بين 18 و24 عاماً).

وعلى الرغم من أن التحليل الجيلي كان عنصراً أساسياً في تصميم الدراسة، فقد جرى التعامل مع العمر بوصفه أحد المتغيرات التحليلية ضمن مجموعة من المتغيرات الأخرى، حيث جرى تحليله تجريبياً إلى جانب النوع الاجتماعي، والموقع الجغرافي، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، والانتماء الطائفي. وقد أتاح هذا النهج تجنّب افتراض مسبق بأن الانتماء الجيلي يحدد بالضرورة مواقف الأفراد، كما سمح للبيانات نفسها بإظهار أنماط التقارب والاختلاف بين الفئات.

صُمم الاستبيان استناداً إلى إطار الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة واتّبع تسلسلاً ثابتاً: القيَم والحقوق؛ والعلاقات بين المواطنين والدولة؛ والعلاقات بين المواطنين أنفسهم؛ والقدرة على الصمود؛ والتطلعات نحو الإصلاح؛ والعوائق المتصورة؛ وسُبل إحداث التغيير. ولفهم تنوع الآراء من دون أن يصبح الاستبيان مرهقاً للمشاركين، اعتمدت الأداة على أسئلة الاختيار من متعدد، بما يتيح لهم تحديد أكثر من أولوية في الوقت نفسه. كما جرى الإبقاء على خيارات إجابة محايدة. وقد خضعت الأداة لعدة مراحل من المراجعة استناداً إلى ملاحظات المجلس الاستشاري، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، والخبراء التقنيين لدى شركة إبسوس، إضافةً إلى اختبار ميداني تجريبي.

المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين (KIIs)

أُجريت في المجموع 37 مقابلة مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين على ثلاث مراحل بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2025. وقد صُممت هذه المقابلات لتوفير مرئيات سياقية وتفسيرية بدلاً من تحقيق تمثيل إحصائي. وجرى اختيار مقدّمي المعلومات بما يعكس تنوعاً من حيث القطاع، والموقع الجغرافي، والنوع الاجتماعي، والعمر، والانتماء الطائفي، والتوجه السياسي، مع الحرص في الوقت نفسه على توفّر خبرة موضوعية لدى المشاركين. وكانت المقابلات شبه منظمة، وقد جرى تكييفها بما يتناسب مع خلفية كل من مقدّمي المعلومات. وفي المقابلات اللاحقة أُتيح قدر أكبر من المرونة، ولا سيما عند إجرائها مع المتخصصين في الشؤون الاقتصادية والحوكمة.

أدّت المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين دوراً مزدوجاً؛ إذ أسهمت تلك التي أُجريت في المراحل الأولى في تصميم أداة الاستبيان وصياغة الإطار المفاهيمي للدراسة، في حين ساعدت المقابلات اللاحقة في تفسير الأنماط التي برزت في نتائج الاستبيان. وقد أُجريت هذه المقابلات حضورياً وعبر الإنترنت، وذلك وفقاً للإمكانات المتاحة وتفضيلات المشاركين.

جلسات النقاش المركّزة

في إطار الدراسة، أُجريت 10 جلسات نقاش مركّزة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2025. ولم تقتصر هذه النقاشات على كونها أدوات لجمع البيانات، بل شكّلت أيضاً مساحات حوارية واستشرافية دعمت التأمل الجماعي، وبناء التطلعات، وتعزيز الحوار الموجه نحو بناء السلام.

وقد جرى تحديد تركيبة هذه الجلسات استناداً إلى نتائج الاستبيان والمقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين، ولا سيما ما أظهرته هذه النتائج من تأثير لمتغيرات مثل الموقع الجغرافي، والانتماء الطائفي، ومستوى الدخل. تم تنظيم 8 جلسات نقاش مركّزة لضمان التنوع من حيث المناطق (المركزية والطرفية)، والانتماء الطائفي، والفئة العمرية، والتوازن بين الجنسَين. كما خُصصت جلستا نقاش، الأولى مع اللبنانيين في الاغتراب والثانية مع ممثلين عن الحركات العمالية وأصحاب الأعمال، بما أتاح دراسة قضايا الهجرة والتنقل، والطبقات الاجتماعية، وديناميات القوة الاقتصادية.

أُديرت هذه الجلسات بصورة مشتركة من قبل فريق البحث في مؤسسة بيرغهوف واستشاريَين خارجيَين. ولم يتم تسجيل الجلسات؛ بل جرى تدوين ملاحظات تفصيلية حولها، وذلك لضمان سلامة المشاركين وتشجيعهم على التعبير بحرية في النقاشات ذات الحساسية السياسية.

تحليل البيانات والتثليث المنهجي

جرت معالجة البيانات الكمية باستخدام الجداول المتقاطعة في برنامج إكسل، بما أتاح إجراء تحليلات وصفية ومقارنة النتائج عبر المتغيرات الرئيسية. كما استُخدم برنامج SPSS بشكل انتقائي لإجراء تحليلات استدلالية "اختبار كاي تربيع" (chi-square testing)، بهدف تقييم تأثير المتغيرات والاستفادة من النتائج في تصميم الجزء النوعي من الدراسة، ولا سيما في تنظيم جلسات النقاش المركّزة.

وتم تحليل البيانات النوعية تحليلاً موضوعياً استناداً إلى الملاحظات المستخلصة من المقابلات والجلسات، مع إيلاء اهتمام منهجي لنقاط التقارب والاختلاف بين أدوات البحث. كما خضعت نتائج جميع الأساليب البحثية للتثليث المنهجي بهدف تعزيز المصداقية وضمان الاتساق بين الانطباعات والتطلعات والتفسيرات السياقية. كما جرى تطوير لوحات معلومات وأدوات إضافية للعرض المرئي للبيانات بدعم تقني خارجي.

الحوكمة والتكيّف والقيود

تم تطوير المنهجية وتنقيحها بدعم من مجلس استشاري اجتمع ست مرات، وقدّم توجيهات بشأن الإطار المفاهيمي وتصميم الأدوات واختيار المتغيرات وتفسير النتائج.

وتشمل القيود المنهجية الطبيعة المقطعية للاستبيان، والعوائق المرتبطة بطول الأدوات المستخدمة، إضافةً إلى المكونات النوعية التي لا تمثّل المجتمع تمثيلاً شاملاً. ومع ذلك، فإن التصميم التكيّفي للدراسة – ولا سيما إعادة تنظيم جلسات النقاش المركّزة استناداً إلى الأدلة – عزّز الأهمية التحليلية وجعل النتائج قائمة على معطيات واقعية.

نتائج البحث

1. مفهوم العقد الاجتماعي في السياق اللبناني

يسعى هذا البحث إلى فهم الكيفية التي يفسّر بها المواطنون في لبنان مفهوم العقد الاجتماعي وكيف يتعاملون معه. وقد برز اتفاق واسع، ولا سيما بين الخبراء خلال المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين، على أن أي نقاش جادّ حول العقد الاجتماعي في لبنان يتطلب مراعاة السياق المحلي والخلفية التاريخية. كما أشار هؤلاء الخبراء إلى أن تطبيق نماذج أوروبية أو نماذج تتمحور حول الدولة من دون تكييفها مع

الواقع اللبناني قد يؤدي إلى حجب الفهم بدلاً من توضيحه. كذلك شدّد الخبراء على أن مفهوم العقد الاجتماعي اكتسب خلال العقد الأخير طابعاً سياسياً حساساً، إذ عمدت بعض القوى السياسية إلى استخدام هذا المفهوم – أو بعض عناصره مثل سيادة القانون – لمواجهة خصومها السياسيين. ومع أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، اعتمد الباحثون نهجاً يتمحور حول المواطن، ينطلق من واقع الناس وتجاربهم، بما في ذلك مخاوفهم ورغباتهم وتوقعاتهم، وذلك لاستكشاف انطباعاتهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم في ما يتعلق بدولتهم وبعلاقتهم مع سائر المواطنين.

1.1. العلاقات القائمة على الوساطة

أولاً، وصف العديد من الخبراء العقد الاجتماعي بأنه يعمل من خلال بنية عمودية غير مباشرة تقوم على الوساطة، وتتألف من ثلاث طبقات مترابطة: المواطنون، والزعماء الطائفيون أو السياسيون، والدولة. وفي هذا الترتيب، يؤدي الزعماء الطائفيون دور الوسطاء الذين يشكّلون العلاقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية. وغالباً ما يكون هؤلاء الوسطاء من النُخب الدينية أو الطائفية أو السياسية – ويُشار إليهم أحياناً، على نحو ساخر من قبل بعض المتحدثين، بوصفهم "زعماء قبليين" أو "وسطاء طائفيين". ويتمثل دورهم الأساسي في تمثيل مصالح مجتمعاتهم، وتقديم "خدمات" مثل تأمين الوظائف والتصاريح العامة، وضمان وصول الموارد التابعة للدولة أو الجهات غير الحكومية إلى أفراد المجتمع.

ويؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز صورة أي وسيط في نظر المجتمع بوصفه حامي الجماعة الطائفية، بحيث يحل فعلياً محل الدولة في أداء بعض وظائفها المرتبطة بتوفير الحماية والخدمات. كما يسهم ذلك في تعزيز حضور المرشحين في الانتخابات الذين يُنظر إليهم على أنهم يمثّلون مصالح الجماعة الطائفية، وذلك على حساب المصلحة الوطنية ومبدأ الجدارة. كذلك يفضي هذا الوضع إلى تضييق مساحة المشاركة السياسية، ولا سيما أمام المواطنين والمرشحين التقدميين غير المنخرطين في المنظومة الطائفية.

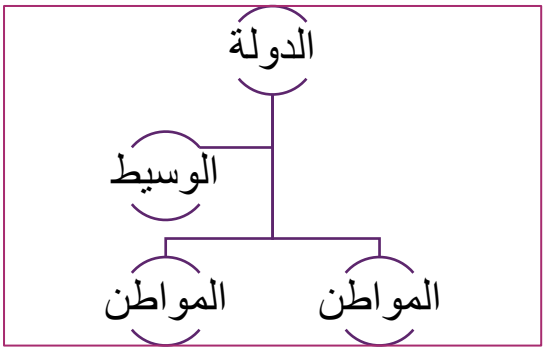

الشكل 3: العلاقة القائمة على الوساطة في العقد الاجتماعي اللبناني

ويؤدي هذا الترتيب إلى انتقال مصدر الشرعية من الدولة إلى القوى السياسية الرئيسية، التي تكون في الغالب دينية أو طائفية. وقد أوضح الخبراء أن شرعية الدولة تُستمد من حضور الأحزاب السياسية الطائفية في الحكومة، بحيث تُعدّ الدولة فاقدة لشرعيتها إذا لم يكن أحد الأحزاب الطائفية "القوية" ممثلاً فيها. وفي الوقت نفسه، يسهم ممثلو هذه الأحزاب في إضعاف شرعية الدولة من خلال الاعتماد على وسطاء طائفيين أو دينيين للاضطلاع بوظائف أساسية من وظائف الدولة. ويعمل النظام السياسي اللبناني ضمن هذا التناقض، الأمر الذي يؤثر سلباً في العلاقات بين المواطنين إذ يضع طائفة في مواجهة أخرى، ويؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف ثقة المواطنين بالدولة.

1.2. العلاقات الأفقية والهويات الطائفية

إلى جانب الطابع الوساطي العمودي، يعمل العقد الاجتماعي في لبنان أيضاً من خلال علاقات أفقية بين النُخب الطائفية. ويشير هذا المنظور إلى تفاهمات غير مكتوبة بين القيادات الدينية والطائفية والسياسية بشأن أساليب الحكم وتوزيع السلطة وإدارة النزاعات. وقد قدّم أحد الزعماء الدينيين الذين أُجريت معهم مقابلات مثالاً على ذلك، إذ تلقّى طلباً من القوى الأمنية لتقديم الدعم خلال عملية مداهمة لمحل يبيع أسلحة بترخيص. وقد طلبت القوى الأمنية من هذا الزعيم المساعدة في منع حدوث اضطرابات شعبية أثناء تنفيذ العملية. وبما أن المحل كان مملوكاً لشخص ينتمي إلى طائفة معينة لكنه يقع في منطقة مختلطة طائفياً، فقد سعى الزعيم إلى التعاون مع نائب المنطقة المنتمي إلى طائفة أخرى لضمان سير العملية الأمنية بسلاسة وتهدئة السكان. وتعزز مثل هذه الترتيبات الأفقية أولوية الهوية الطائفية على حساب الهوية الوطنية، كما تعزز دور الزعماء الطائفيين بوصفهم الجهات الأساسية التي توفّر الحماية والخدمات، وغالباً ما يحلّون محل مؤسسات الدولة أو يطغون

عليها. كما يطرح هذا الواقع تساؤلاً مهماً: إذا كان يُطلب من الزعماء الطائفيين والسياسيين تهدئة الاضطرابات أو إدارتها، فما الذي يضمن ألا يُطلب منهم أيضاً إثارة الاضطرابات عندما تلوح فرصة سياسية لتعطيل مسارات سياسية معينة؟

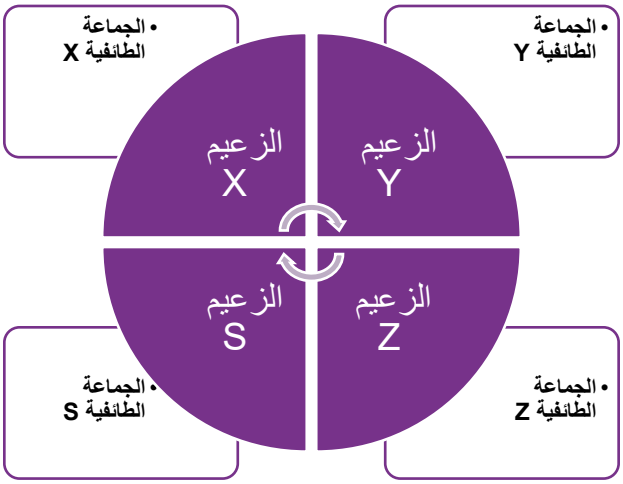

الشكل 4: التفاهمات والعلاقات بين النُخب الطائفية

وفي هذا السياق، أشار أحد أعضاء مجلس إدارة الرابطة المارونية إلى أن الهويات الطائفية، إلى جانب بنيتها المؤسسية وترتيبات القوة المرتبطة بها، تسبق نشوء الدولة اللبنانية الحديثة. كما شدّدت آراء خبراء آخرين على الاستمرارية التاريخية للجماعات الطائفية وسلطتها، سواء قبل قيام لبنان كدولة حديثة أو بعده. وبناءً على ذلك، لا ينبغي عند تطبيق إطار العقد الاجتماعي في لبنان افتراض وجود علاقة متماسكة بين الدولة والمواطنين، أو افتراض أن اللبنانيين يشكّلون مواطنة موحدة. بل ينبغي أن يأخذ هذا الإطار في الاعتبار الانتماء الطائفي بوصفه عاملاً رئيسياً في تشكيل الشعور بالانتماء، وأن يبحث ما إذا كان هذا الانتماء يطغى على الهوية الوطنية المشتركة، وكيف يمكن عكس هذا الاتجاه.

1.3. التطور التاريخي

لفهم تطور هذه الأنماط، شدّد مقدّمو المعلومات الرئيسيون على أن الفهم الحالي للعقد الاجتماعي في لبنان لا يمكن فصله عن المسار التاريخي. وأشار عدد من المتحدثين، ومن بينهم أستاذ في تاريخ الإيديولوجيات، إلى أن أصول نظام الحكم الوساطي والطائفي في لبنان تعود إلى نظام "الملّة" العثماني، الذي كان يعترف بالجماعات الدينية كوحدات سياسية أساسية بدلاً من الأفراد. ومع ذلك، اعتُبر إعلان دولة لبنان الكبير في عام 1920 على نطاق واسع لحظة تأسيسية في تشكيل العقد الاجتماعي الحديث، وفقاً لغالبية الخبراء الذين جرى التشاور معهم. فقد أدّى ضم مناطق ذات غالبية مسلمة إلى جبل لبنان إلى تغيير التوازنات الديموغرافية والجغرافية، ما أسفر عما وصفه عدد من الخبراء بأول توازن رسمي لتقاسم السلطة بين الجماعات المسيحية والمسلمة. كما أسهم الاستقلال عام 1943 والميثاق الوطني، بحسب المتحدثين، في ترسيخ نظام تقاسم السلطة الطائفي هذا، وفي تأكيد الاعتراف المتبادل بين القيادات المسيحية والمسلمة.

من جهة أخرى، اعتبر الخبراء أن أزمة عام 1985 شكّلت أول أزمة كبرى في هذا العقد، إذ نتجت عن خلافات بشأن توجه السياسة الخارجية وتزايد الشعور بعدم المساواة. وقد تصاعدت هذه التوترات لاحقاً لتقود إلى الحرب الأهلية بين عامَي 1975 و1990، والتي مثّلت انهياراً كبيراً للنظام القائم وأسهمت في تفاقم الولاءات الخارجية. وفي الواقع، وُصف اتفاق الطائف لعام 1989، الذي أنهى الحرب الأهلية، بشكل متكرر بأنه الاتفاق الأكثر تأثيراً في تشكيل ما يُفترض أنه العقد الاجتماعي القائم حالياً. وعلى الرغم من أن اتفاق الطائف نصّ رسمياً على الإلغاء التدريجي للطائفية السياسية، فقد أشار الخبراء إلى أن عدم تنفيذ هذا الالتزام أسهم في تعزيز الانقسامات الطائفية، إذ أدّى إلى الحفاظ على نظام تقاسم السلطة بين النُخب السياسية. كما وُصفت التطورات اللاحقة – بما في ذلك الانسحاب الإسرائيلي عام 2000، والانسحاب السوري عام 2005، واتفاق الدوحة عام 2008 – بأنها تعديلات ضمن إطار الطائف، وليست خروجاً عنه.

ومؤخراً، اعتُبرت انتفاضة عام 2019 على نطاق واسع حدثاً مفصلياً، على المستويَين السياسي والاجتماعي. وقد أشار الخبراء إلى أنها عبّرت بشكل غير مسبوق عن مظالم غير طائفية وعن معاناة اجتماعية واقتصادية مشتركة، ولا سيما في ما يتعلق بإخفاق الدولة في مجالات

الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة. غير أن عجز هذه الانتفاضة عن إحداث تغيير في بنية النظام عزّز الانطباع بقدرة النُخب الحاكمة على الصمود، كما أظهر محدودية قدرة التحركات الشعبية على تغيير العقد القائم.

1.4. فرض الضرائب والعقود الاقتصادية

إلى جانب التاريخ السياسي، رأى عدد مهم من الخبراء، من بينهم باحث في شركة Triangle Consulting، معروف بأعماله في مجال الحوكمة والاقتصاد السياسي، أن فهم العقد الاجتماعي في لبنان لا يمكن أن يتم من دون وضع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في صلب التحليل. ومن هذا المنظور، يتم التعامل مع العقد الاجتماعي بوصفه تبادلاً مادياً يقوم على فرض الضرائب وإعادة التوزيع وتوفير السلع العامة. وأشار هؤلاء إلى أن غياب نظام فعّال للضرائب المباشرة يُعدّ أحد أبرز مواطن الضعف البنيوية. فبدل الاعتماد على ضرائب تصاعدية على الدخل أو الثروة، اعتمدت الدولة اللبنانية تاريخياً على الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية والإيرادات المرتبطة بالاستهلاك. ويؤدي هذا النمط إلى إضعاف حلقة المساءلة بين المواطنين والدولة، إذ إن المساهمات لا تكون واضحة ولا يُنظر إليها بوصفها جزءاً من تبادل متفاوض عليه بين الطرفَين. وكما لخّص أحد الخبراء هذه الفكرة: "لا يوجد عقد اجتماعي من دون فرض ضرائب، كما لا يمكن أن تُفرض الضرائب من دون مقابل يعزز ثقة المواطنين بالدولة".

1.5. التأثير الخارجي

علاوة على ذلك، تمت الإشارة مراراً إلى أن العوامل الخارجية ليست مجرد عوامل ثانوية، بل أدّت دوراً أساسياً في تشكّل العقد الاجتماعي اللبناني وتطوره وهشاشته المستمرة. وأشار الخبراء إلى أن هذا العقد يُعدّ عرضة بدرجة غير معتادة لتدخّل الجهات الفاعلة الخارجية. فقد رأى هؤلاء أن تلك الجهات – سواء بدوافع أيديولوجية أو جيوسياسية – غالباً ما تتدخل لملء الفراغات التي تتركها الدولة، ويتم ذلك من خلال التحالف مع أطراف داخلية. ومع ذلك، شدّد عدد من الخبراء على أن هذا الانفتاح لا يعني غياب دور الجهات الفاعلة الداخلية. فقد وُصفت هذه الجهات مراراً بأنها تتّبع نهجاً عملياً، وتستخدم ارتباطاتها الدولية كموارد في صراعاتها على السلطة داخل البلاد. ويعقّد ذلك السرديات التي تفسّر الوضع على أنه مجرد هيمنة خارجية، إذ تبيّن أن العقد الاجتماعي يتشكّل من خلال تفاعلات وتفاهمات بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية.

1.6. ديناميات التغيير

على الرغم من هذه الديناميات، شدّد الخبراء بالإجماع على أن بقاء لبنان موحداً يظل الإطار السياسي الوحيد القادر على احتواء انقساماته الداخلية العميقة. على سبيل المثال، أشار أحد المشاركين من الكنيسة البروتستانتية إلى أن لبنان يُعدّ المكان الوحيد في المنطقة الذي تحظى فيه قيمة الحرية، التي تؤكد عليها التعاليم البروتستانتية، بالاحترام والحماية، رغم جميع التحديات التي يواجهها البلد. ويساعد ذلك في تفسير سبب بقاء الدعوات إلى الانفصال أو التقسيم الرسمي محدودة، رغم حدة الاستقطاب السياسي. ويظهر ذلك أيضاً في نتائج الاستبيان، حيث لم تتجاوز نسبة من اختاروا الفيدرالية أو تفكّك الدولة كحل سياسي لمشكلات البلاد 6% من إجمالي العينة الوطنية.

ومع ذلك، عبّر الخبراء عن قدر من الواقعية الحذرة إزاء احتمالات حدوث تغييرات جذرية أو تحولات مفاجئة، مثل الانتقال إلى نظام غير طائفي أو علماني. وقد ساد اتفاق واسع على أن التحولات الكبرى في العقد الاجتماعي في لبنان ارتبطت تاريخياً بالعنف وسفك الدماء والصدمات الجماعية، ما يجعل أي تحول كبير في النظام القائم محفوفاً بالمخاطر وغير مرجح. وأوضح أحد كبار المستشارين السياسيين أن "كل مرة تعتقد فيها طائفة أو حزب طائفي أنه بات قوياً بما يكفي لتغيير النظام الحاكم في هذا البلد، يتبيّن، بعد سقوط آلاف الضحايا، أن أي طرف لا يستطيع حكم الآخرين من دون موافقتهم؛ فتقاسم السلطة هو المصدر الوحيد للاستقرار". وفي الوقت نفسه، رفض معظم المتحدثين فكرة أن الترتيب القائم حالياً مثالي أو غير قابل للتغيير. ورأوا أن التعديلات التدريجية – ولا سيما تلك التي تعزز دور مؤسسات الدولة الرسمية وتحدّ من دور الوسطاء الطائفيين – ممكنة وضرورية في آن معاً، حتى وإن كانت مقيّدة بتوازنات القوى القائمة. ومن هذا المنطلق، تعكس تصورات الخبراء لإصلاح العقد الاجتماعي إدراكاً واقعياً للبنى السياسية المتجذرة في لبنان، أكثر مما تعكس طموحات ثورية لإحداث تغيير جذري.

2. القيَم والحقوق

تكشف نتائج الدراسة المتعلقة بقيَم اللبنانيين وحقوقهم عن تسلسل هرمي واضح للمبادئ المشتركة يتجاوز الانقسامات الطائفية والديموغرافية والجيلية. وفي الوقت نفسه، يترافق هذا التوافق المعياري مع فجوة ملحوظة بين ما يعتبره المواطنون أساسياً للاستقرار وما يختبرونه فعلياً من

حيث تطبيق هذه المبادئ. ولذلك يتناول هذا القسم ثلاثة أبعاد مترابطة: تسلسل القيَم الأساسية، وتجربة المواطنين في ما يتعلق بتطبيقها غير المتكافئ، والممارسات التي يرفضونها بوضوح.

2.1. القيَم والحقوق الأساسية

في ما يتعلق بالقيَم المُعلن عنها، تشير نتائج الاستبيان إلى وجود ترتيب واضح للقيَم التي يُنظر إليها بوصفها أساسية لقيام عقد اجتماعي قادر على الصمود والعمل بفاعلية. فقد تصدّر كل من السلام والأمن (82%) والعدالة (74%) هذا التسلسل بوضوح، حيث اختارتهما غالبية كبيرة من المشاركين. ويشير هذا التقارب في الإجابات إلى أن الاستقرار لا يُفهم على أنه مسألة أمنية فقط، ولا يقتصر على الأداء الاقتصادي وحده. بل يربط المواطنون الاستقرار بتوافر أمرَين معاً: السلامة الجسدية وضمان معاملة عادلة في ظل القانون. ويكتسب هذا الترابط أهمية تحليلية، إذ لا يُعدّ السلام من دون عدالة كافياً، كما أن العدالة من دون أمن لا يمكن أن تشكّل أساساً لاستقرار فعلي.

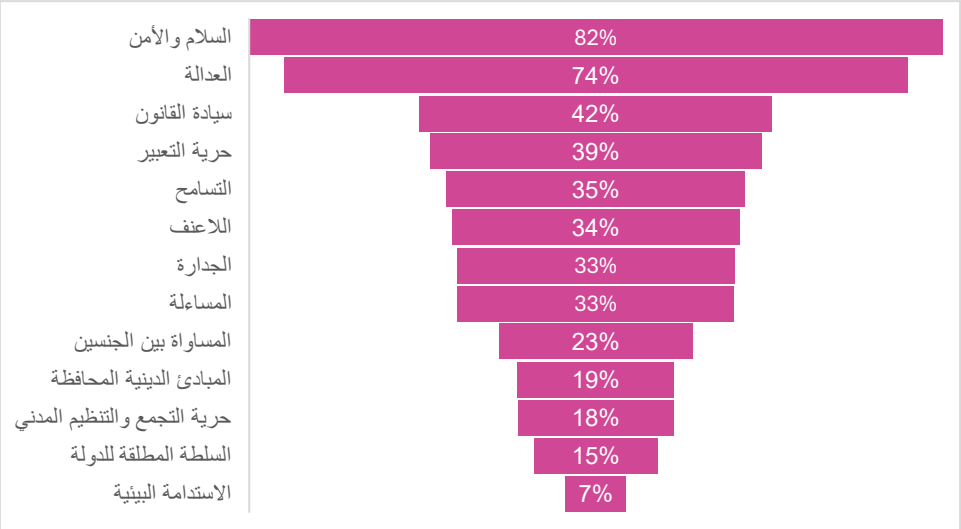

الشكل 5: القيم الأساسية لعقد اجتماعي مستقر وقادر على الصمود

أما الفئة الثانية من القيَم – التي اختارها ما بين نحو ثلث المشاركين وقرابة 40% منهم – فتشمل سيادة القانون (42%)، وحرية التعبير (39%)، والتسامح (35%)، واللاعنف (34%)، والجدارة (33%)، والمساءلة (33%). وتشير هذه القيَم مجتمعةً إلى توقعات بوجود نظام مدني قائم على الحقوق، تعمل فيه المؤسسات وفق قواعد وقوانين واضحة، لا عبر الوساطات والعلاقات الشخصية. أما بقية القيَم فتأتي في مرتبة هامشية. فقد اختار أقل من ربع المشاركين قيَماً مثل المساواة بين الجنسين (23%)، وحرية التجمع والتنظيم المدني (18%)، والمبادئ الدينية المحافظة (19%)، والسلطة المطلقة للدولة (15%)، والاستدامة البيئية (7%). ويُعدّ الانخفاض الواضح في تأييد فكرة السلطة المطلقة للدولة أمراً لافتاً، إذ يشير إلى ضعف التأييد الشعبي للحلول السلطوية، حتى في ظل الأزمات الطويلة التي يمر بها البلد.

ويظل ترتيب القيَم العام متماسكاً إلى حد كبير عبر مختلف المتغيرات. إذ يتصدّر كل من السلام والأمن والعدالة اختيارات المشاركين في مختلف الفئات مثل العمر، والنوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، ومستوى الدخل، والانتماء الطائفي، والموقع الجغرافي؛ مما يشير إلى وجود توافق معياري واسع يتجاوز هذه الانقسامات. وتؤثر الاختلافات الطائفية أساساً في القيَم الثانوية، من دون أن تغيّر البنية الأساسية لهذا الترتيب. وتظهر بعض الفروقات في القيَم المرتبطة بالحوكمة والمعايير المدنية. فيتم اختيار سيادة القانون بدرجة أكبر بين الفئات الأكبر سناً والأعلى تعليماً وذات الدخل المرتفع، كما يزداد تأييد مبدأ الجدارة مع ارتفاع مستوى التعليم والدخل.

وتبرز حرية التعبير واللاعنف والمساواة بين الجنسين بدرجة أكبر بين النساء وفئات المشاركين الشباب. في المقابل، تسجّل المبادئ الدينية المحافظة ارتفاعاً طفيفاً بين الفئات الأكبر سناً والأقل تعليماً، لكنها تظل في المجمل ضمن القيَم الثانوية. وعبر مختلف الفئات، تبقى فكرة السلطة المطلقة للدولة باستمرار من بين القيَم الأقل أولوية لدى المشاركين.

2.2. الواقع اليومي والقيَم التي يختبرها المواطنون

غير أن هذا الوضوح في القيَم يتناقض مع انطباعات اللبنانيين حول واقعهم الاجتماعي والاقتصادي. فعندما سُئل المشاركون عن القيَم التي يرون أنها مطبّقة فعلياً اليوم، رسمت إجاباتهم واقعاً تبدو فيه القيَم غير متماسكة.

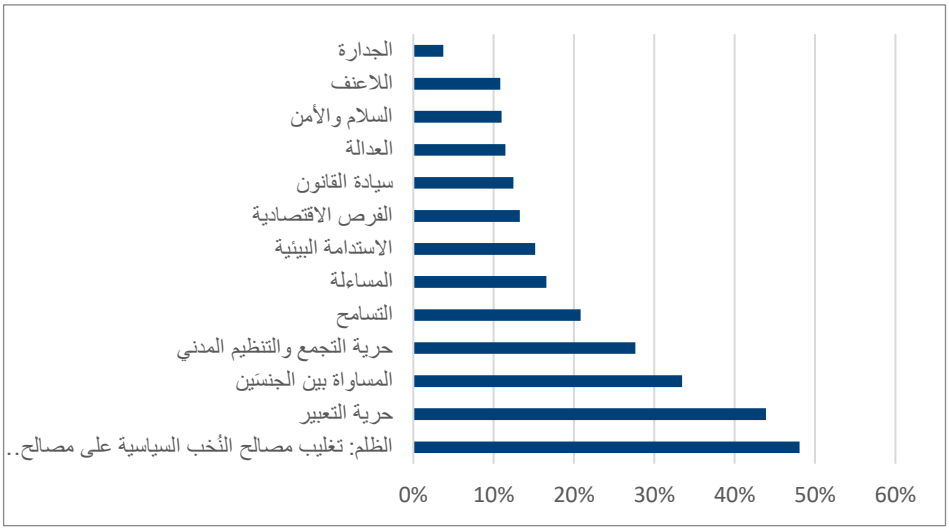

الشكل 6: القيَم والمبادئ في الحياة اليومية

وقد تمثّلت الإجابتان الأكثر اختياراً في "الظلم القائم على تغليب مصالح النُخب السياسية على مصالح المواطنين" (48%) وحرية التعبير (44%). ويكشف اجتماع هذَين الانطباعَين عن دلالة تحليلية مهمة؛ إذ يرى المواطنون لبنان مكاناً ما تزال فيه حرية التعبير قائمة، في الوقت الذي يهيمن فيه الظلم المؤسسي على الحياة السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق، لا تعوّض حرية التعبير الظلم، بل تتعايش معه، ما يخلق واقعاً يجمع بين قدر من الحرية في التعبير واستمرار مظاهر الظلم في بنية النظام. كما تشكّل القيَم المرتبطة بالحياة الاجتماعية والمدنية، مثل المساواة بين الجنسين (33%) وحرية التجمع والتنظيم المدني (28%)، مستوىً ثانياً من القيَم التي يُنظر إلى أنها مطبّقة إلى حد ما. ومن منظور الأجيال، تبدو هذه النتائج متقاربة بشكل واضح عبر مختلف الفئات العمرية، من دون فروقات ملحوظة. وينطبق الأمر نفسه على متغير النوع الاجتماعي، إذ تتقاطع آراء النساء والرجال بصورة لافتة.

وبناءً على ذلك – ومن اللافت – أن القيَم التي اعتبرها المشاركون الأكثر أساسية، وهي العدالة والسلام والأمن وسيادة القانون والجدارة، تأتي بين القيَم التي يُنظر إليها على أنها الأقل حضوراً في الواقع، إذ اختارها نحو واحد من كل عشرة مشاركين أو أقل. وتعكس هذه الفجوات تباعداً واضحاً بين ما يتوقعه المواطنون من قيَم ومعايير وما يختبرونه في حياتهم اليومية.

تساعد النتائج النوعية في فهم كيف يعيش المواطنون هذه الفجوات وكيف يفسّرونها. فعبر المقابلات وجلسات النقاش المركّزة، وصف المشاركون القيَم باستمرار على أنها أمر يسعى المواطنون إلى الحفاظ عليه رغم الدولة، لا من خلالها. فعلى سبيل المثال، جرى تناول مسألة العدالة من خلال الحديث عن من يحميه القانون، ومن لا تشمله هذه الحماية، ومن يُحاسَب فعلياً. وكما أشار أحد المشاركين في المقابلات: "الناس لا يطالبون بمزيد من الحقوق، بل يطالبون فقط بأن يتوقف التعامل معهم كما لو أنهم أقل شأناً أو عديمو الفهم". وفي هذا الإطار، تصبح العدالة بمثابة اختبار للكرامة ولمبدأ المواطنة المتساوية. وفي الواقع، تبرز الكرامة بوصفها قيمة مركزية على المستوى المجتمعي تتجاوز الاهتمامات الفردية. وعلى الرغم من أنها لم تُدرج صراحة ضمن خيارات القيَم في الاستبيان، فقد تكررت الإشارة إليها في النقاشات النوعية بوصفها حاجة أساسية في ظل ما تواجهه مختلف الفئات المشاركة في جلسات النقاش من مظاهر ظلم. وكثيراً ما أشار المشاركون إلى التفاعلات مع القوى الأمنية والدوائر الرسمية ومقدّمي الخدمات بوصفها لحظات تُنتهك فيها الكرامة، إذ يُذكر مراراً أن الحصول على معاملة بسيطة – مثل ختم ورقة رسمية – قد يتطلب دفع رشوة. وتسهم هذه الشروط في تعزيز انعدام الثقة بين المواطنين والمؤسسات، وكذلك بين المواطنين أنفسهم.

وعلى مستوى المجتمع، برزت وجهة نظر مميزة لدى بعض المشاركين المسيحيين الأكبر سناً (من الفئات العمرية فوق 38 عاماً)، حيث عبّروا بشكل متوافق عن قلقهم مما وصفوه بتراجع الثقافة الدينية والتربية الأخلاقية لدى الأجيال الشابة. كما أعربوا عن مخاوفهم من تبنّي ما يُعرف في النقاشات الغربية بقيَم "الاستيقاظ" أو "الووك" (woke)، وهي مصطلحات تُستخدم للإشارة إلى الوعي بقضايا التمييز والعدالة الاجتماعية، معتبرين أنها لا تنسجم مع المعايير الاجتماعية المحلية وقد تؤدي إلى إضعاف التماسك المجتمعي. وتُظهر هذه الرؤية كيف أن

النقاشات حول الحقوق والقيَم ترتبط لدى بعض الفئات بمخاوف أوسع تتعلق باستمرار الثقافة المحلية، وانتقال القيَم بين الأجيال، والأسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي.

2.3. القيَم المرفوضة

إلى جانب القيَم المعيارية وتلك التي يختبرها المواطنون في حياتهم اليومية، كشفت النتائج أيضاً عن مواقف واضحة تجاه القيَم المرفوضة. ففي الواقع، تتضح معالم العقد الاجتماعي الذي يتصوره المواطنون بشكل خاص من خلال القيَم التي يرفضونها بأغلبية واسعة. وقد حدد 56% من المشاركين المحسوبية و"الواسطة" بوصفهما قيمتَين تتعارضان بشكل أساسي مع الاستقرار والأمن، مما يجعلهما من القيَم الأكثر رفضاً على مستوى البلاد. كما أن التدخلات السياسية في القضاء (42%)، والإفلات من العقاب في حالات الفساد أو إساءة استخدام السلطة (41%)، ووجود جماعات مسلحة خارج سلطة الدولة (37%)، ونظام المحاصصة الطائفية (30%)، شكّلت جميعها مستوىً ثانياً من الممارسات غير المقبولة. ويبدو أن المواطنين يقبلون التنوع والتعددية عندما تُداران بصورة عادلة، ويرفضون في المقابل الممارسات التي ترسّخ عدم المساواة والقرارات الاعتباطية والحماية الانتقائية. وتسهم هذه النتائج في تحديد معايير الشرعية، كما تُظهر وجود قواسم مشتركة واعدة بين المواطنين.

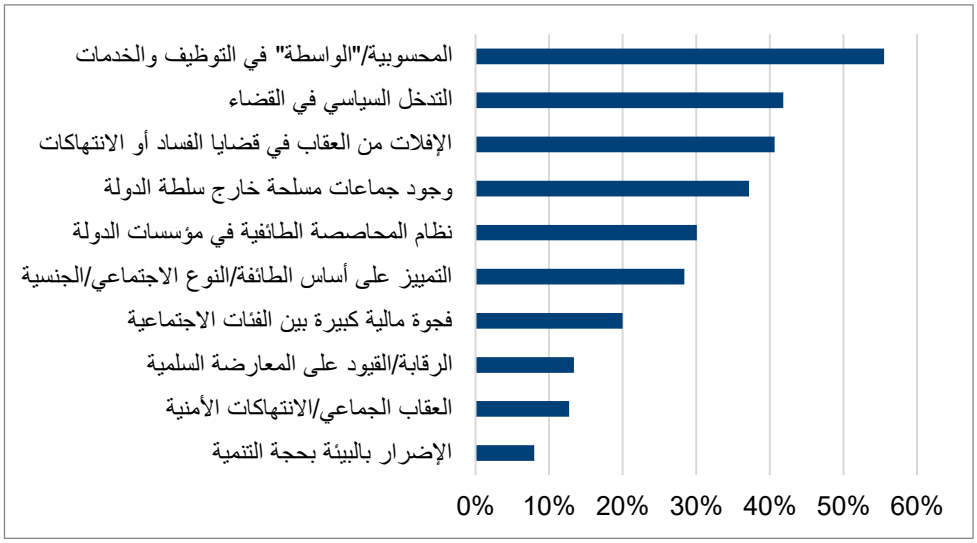

الشكل 7: القيَم المرفوضة التي تنبغي معالجتها في إطار العقد الاجتماعي المستقبلي

تُظهر نتائج الاستبيان أن الفئات العمرية الأربعة تتّفق إلى حد كبير على القيَم الأساسية نفسها، مما يشير إلى أن الاختلافات بين الأجيال لا تتمثل في القيَم، بل في القضايا التي يمنحها كل جيل اهتماماً أكبر. وتبقى المحسوبية مصدر القلق الأول لدى جميع الفئات العمرية. ومع ذلك، يُظهر المشاركون الشباب (18-24 عاماً) مستوىً أعلى نسبياً من القلق إزاء الرقابة (19%) وعدم المساواة الاقتصادية (23%) مقارنةً بالمشاركين الأكبر سناً. في حين يُشار إلى مسألة الجماعات المسلحة خارج سلطة الدولة بوتيرة أكبر بين المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 39 و53 عاماً (41%). كما أظهرت جلسات النقاش المركّزة أن التجارب المختلفة بين الأجيال توضح كيف تنعكس هذه القيَم في الواقع. ويميل المشاركون الأكبر سناً إلى التشديد على أهمية السلام والأمن، وهو ما يرتبط بذكريات الحرب والخوف من تجدّد النزاع. في المقابل، يولي المشاركون الشباب اهتماماً أكبر لقيَم الكرامة والعدالة وتكافؤ الفرص، ويربطون انتهاكها مباشرةً بالعزوف عن الانخراط في المجتمع أو بقرارات الهجرة.

وعند النظر إلى انطباعات المواطنين بشأن القيَم والحقوق مجتمعةً، يتضح أن المجتمع يمتلك إطاراً أخلاقياً متماسكاً إلى حد لافت، إلى جانب وعي عميق بانتهاك هذه القيَم؛ فالقيَم نفسها ليست موضوع خلاف. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى العقد الاجتماعي على أنه لم يعد يعمل كما ينبغي، لأن الوعود الأساسية التي يقوم عليها – مثل العدالة والكرامة والحماية المتساوية – لا تطبَّق على الجميع بشكل عادل، بل تُمنح بشكل انتقائي لبعض الفئات دون غيرها.

3. العلاقات بين الدولة والمواطنين

3.1. الأنماط الأساسية

3.1.1. الانطباعات العامة حول الواقع اليومي

عبر مختلف أدوات جمع البيانات في هذا البحث، تظهر انطباعات المواطنين حول علاقتهم بالدولة في لبنان وكأنها منظمة وفق ترتيب واضح للاحتياجات. وتُظهر نتائج الاستبيان أن إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية العامة تُعدّ الحاجة اليومية الأكثر أهمية لتحقيق الرفاه، إذ أشار إليها نحو ثلثَي المشاركين، تليها الحماية من التهديدات الخارجية التي ذكرها أكثر من نصفهم. أما الفئة الثانية من الاحتياجات فتشمل الحماية من التهديدات الداخلية، وإمكانية الوصول إلى تعليم جيد، والحق في الحماية الاجتماعية، وقد أُشير إلى كل منها من قِبل نحو الثلث. في المقابل، تأتي الاحتياجات المرتبطة بالتمثيل السياسي وحرية التعبير في أدنى سلّم الأولويات، إذ أشار إليها أقل من سدس المشاركين.

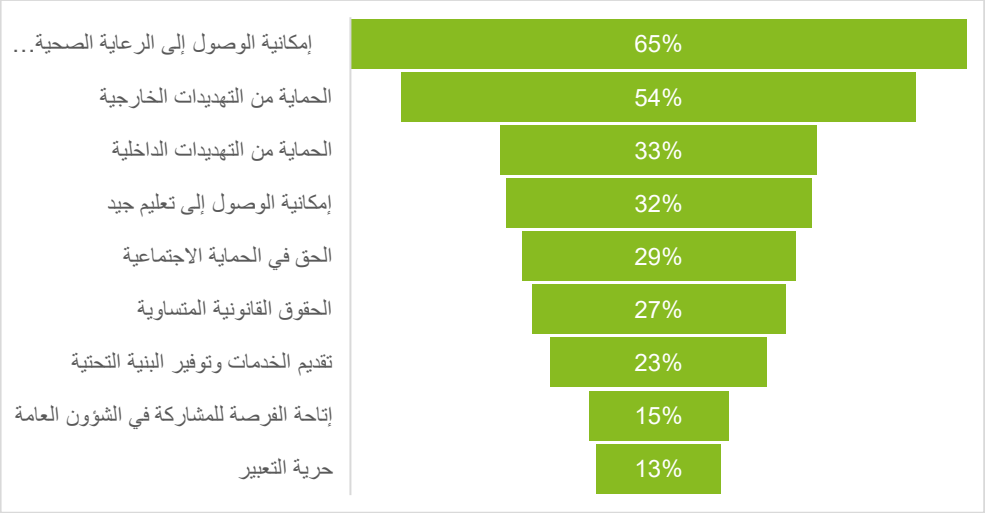

الشكل 8: الأولويات الأساسية لتعزيز رفاه المواطنين

وعند شرح أسباب عدم تلبية هذه الاحتياجات، قدّم المشاركون تفسيراً متقارباً إلى حد كبير. فقد اعتبر أكثر من ثلثَيهم أن الفساد والإخفاقات في مجال الحوكمة يشكّلان العائق الرئيسي أمام تلبية الاحتياجات اليومية، بفارق واضح عن سائر العوامل الأخرى. كما شكّل عدم الاستقرار السياسي والأمني، والبطالة أو ضعف سوق العمل، مجموعة ثانية من العوامل الأساسية، حيث أشارت إليهما الأغلبية. في المقابل، ذُكرت عوامل أخرى – مثل ضعف البنية التحتية، والتمييز، وتوجهات السياسات الاقتصادية، أو الاعتماد على المساعدات – بوتيرة أقل، ولم تُعتبر أسباباً رئيسية مقارنةً بالإخفاقات في مجال الحوكمة. وتُظهر هذه الانطباعات أن المواطنين ينظرون إلى المشكلة بوصفها خللاً عميقاً في طريقة عمل الدولة، وليست مجرد ظرف مؤقت أو مشكلة تخص فئة معينة.

وعلى الرغم من هذا التفسير، تبقى الدولة المرجع الأساسي الذي يلجأ إليه المواطنون للحصول على الحقوق والخدمات. فقد أفاد 49% من المشاركين بأن المؤسسات الرسمية تشكّل نقطة الاعتماد الأولى لديهم، وهي نسبة تفوق الاعتماد على الأحزاب السياسية (14%)، أو القطاع الخاص (10%)، أو المؤسسات الدينية (9%)، أو المنظمات غير الحكومية (8%). وفي الوقت نفسه، توضح جلسات النقاش المركّزة أن هذه الجهات غير الحكومية لا تُعدّ بدائل مفضلة، بل تُستخدم كوسيط ضروري في ظل غياب خدمات وحماية عامة يمكن الاعتماد عليها. ولفت أحد الخبراء في مجال بناء السلام والحوكمة الرشيدة إلى أن اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة يعود جزئياً إلى عدم تمييزهم بين الخدمات التي تقدّمها الدولة مباشرةً وتلك التي تُقدَّم عبر وسطاء.

وغالباً ما ينظر المواطنون إلى الوسطاء الدينيين أو السياسيين/الطائفيين بوصفهم "ممثلين عن الدولة" عندما يؤدون دوراً يرتبط بوظائفها، حتى وإن كانت "الخدمة" التي يقدّمونها لا تتم عبر القنوات الرسمية للدولة.

3.1.2. التطلعات العامة نحو إرساء نموذج شراكة

إلى جانب الواقع الذي يعيشه المواطنون، عبّر المشاركون عن رؤية مشتركة أساسية لمستقبل العلاقة بين المواطنين والدولة، تقوم على مبدأ التبادلية والحقوق والشرعية. ولا تتجه هذه الرؤية إلى طرح نموذج أيديولوجي أو مؤسسي محدد، بل تعكس توقّعاً لعلاقة قائمة على تبادل الالتزامات: إذ يبدي المواطنون استعدادهم للوفاء بواجباتهم المدنية – مثل دفع الضرائب والالتزام بالقانون – عندما توفّر الدولة الخدمات بصورة عادلة وتضمن الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية.

وتدعم نتائج الاستبيان هذه التوقعات بوضوح. إذ يؤيّد عدد كبير من المشاركين (81%) نموذج الشراكة القائم على التزام المواطنين بواجباتهم المدنية مقابل حصولهم على الخدمات والحقوق الديمقراطية. في المقابل، لا يؤيّد سوى أقلية محدودة (18%) نموذجاً يركّز على توفير الخدمات من دون ضمان الحريات الديمقراطية. وتظهر هذه التفضيلات بصورة متشابهة عبر الفئات العمرية الأربعة، التي عبّرت جميعها عن الرغبة نفسها في علاقة قائمة على التبادلية وعلى أُسس ديمقراطية. كما تتكرر هذه التفضيلات عبر مختلف المتغيرات – مثل النوع الاجتماعي، والموقع الجغرافي، والانتماء الطائفي، ومستوى التعليم، ومستوى الدخل – مما يشير إلى وجود تقارب واسع في الرؤية بشأن الشكل المنشود للعقد الاجتماعي.

وتوضح المشاورات النوعية الكيفية التي يُفهم بها مبدأ التبادلية في الواقع العملي. فقد وصف المشاركون سلطة الدولة المشروعة بأنها سلطة تتمتع بالمصداقية والحياد والاستجابة لاحتياجات المواطنين. وعندما تغيب هذه المصداقية، لا ينسحب المواطنون كلياً، بل يلجؤون إلى التكيّف مع الواقع. ووصف المشاركون هذه الترتيبات بأنها حلول اضطرارية للتعامل مع الواقع، لا الخيار المفضل لممارسة المواطنة. ويساعد هذا السلوك التكيّفي في تفسير لماذا يعبّر المواطنون عن تطلعاتهم إلى العقد الاجتماعي بلغة عملية أكثر منها أيديولوجية. فقد ركّز المشاركون بدرجة أقل على النقاشات النظرية حول الدستور، واهتموا أكثر بكيفية استبدال البدائل غير الرسمية بآليات وخدمات رسمية أكثر فاعلية.

3.2. أبعاد الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة بين الانطباعات والتطلعات

عبّر المواطنون عن توقعاتهم وتطلعاتهم نحو عقد اجتماعي جديد من خلال مطالب محددة تتعلق بالحماية وتوفير الخدمات والمشاركة. وتشكّل هذه الأبعاد الثلاثة شروطاً مترابطة تؤثر في مستويات الثقة والشرعية والشعور بالانتماء الوطني. وتتناول الأقسام التالية كيفية تعبير المواطنين عن انطباعاتهم بشأن الواقع الذي يعيشونه، وكذلك تطلعاتهم المستقبلية في ما يتعلق بكل من تلك الأبعاد الثلاثة.

3.3. توفير الخدمات

3.3.1. انطباعات المواطنين حول الخدمات والرعاية الاجتماعية

يُعدّ توفير الخدمات المجال الأكثر وضوحاً الذي يختبر من خلاله المواطنون دور الدولة في حياتهم اليومية، كما أنه المجال الذي يظهر فيه فشل الدولة بشكل مباشر. ويتم تقييم هذا البعد من خلال الاحتياجات اليومية غير الملبّاة والتعاملات مع المؤسسات والأسواق، مما يجعله عاملاً حاسماً في تشكيل الأحكام حول مصداقية الدولة. كما يُنظر إلى الخدمات في لبنان على أنها لا تُقدَّم بصورة متساوية للجميع، بل غالباً ما تمر عبر وسطاء. وتشير نتائج الاستبيان والنتائج النوعية إلى أن الوصول إليها يرتبط في كثير من الأحيان بالانتماء السياسي أو المؤسسات الدينية أو العلاقات الشخصية. وبناءً على ذلك، وُصف نموذج توفير الخدمات القائم في لبنان في كثير من الأحيان بأنه غير موثوق، حيث يعتمد المواطنون على ترتيبات غير رسمية – أشبه بـ"عقود مصغّرة" – مع الأحزاب السياسية أو المؤسسات الطائفية أو المنظمات غير الحكومية أو الوسطاء المحليين. ويُنظر إلى هذه الترتيبات على نطاق واسع باعتبارها حلولاً اضطرارية للتكيّف مع الواقع، وليست الطريقة المفضلة للحصول على الخدمات، الأمر الذي يعزز الانطباع بأن المواطنة مشروطة وليست متساوية للجميع.

وفي هذا السياق، يرى المشاركون أن أوجه القصور في توفير الخدمات تعود إلى سوء الإدارة، واستحواذ النُخب على الموارد، وغياب المساءلة. وبذلك أصبح ضعف توفير الخدمات المؤشر الأكثر وضوحاً على شعور المواطنين بتخلّي الدولة عنهم، إذ يعكس بشكل واضح اختلال العلاقة التبادلية بين المواطنين والدولة، الأمر الذي يضعف مصداقيتها. كما تؤكد نتائج الاستبيان هذا التفسير، إذ يرى المشاركون أن الإخفاقات في مجال الحوكمة تشكّل العائق الرئيسي أمام تلبية الاحتياجات اليومية. كما تُظهر النتائج أن الوصول إلى الرعاية الصحية العامة يشكّل الحاجة اليومية الأكثر أهمية على مستوى البلاد، حيث ذكر ذلك نحو ثلثَي المشاركين. وتأتي في المرتبة التالية الحاجة إلى التعليم الجيد والحق في الحماية الاجتماعية، إذ أشار إلى كل منهما نحو الثلث. كما تعكس جلسات النقاش المركّزة هذا التقارب بوضوح، حيث وصف المشاركون من مختلف المناطق والفئات الاجتماعية الدولة أساساً من خلال ما تقوم به – أو ما تفشل في القيام به – في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

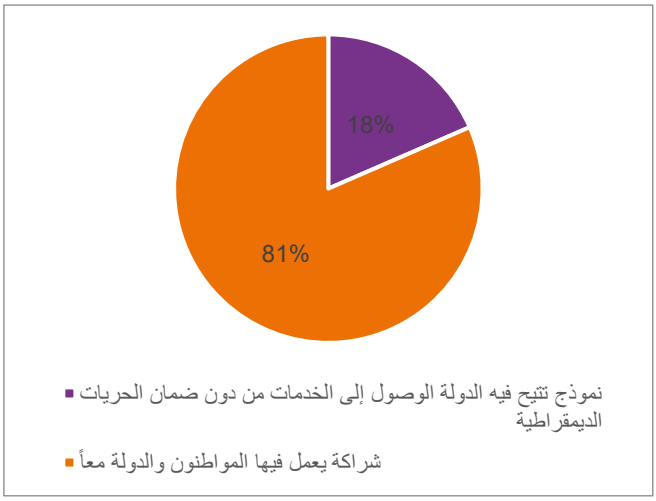

الشكل 9: نموذج الحوكمة الذي يطمح إليه المواطنون

3.3.2. التطلعات نحو خدمات وسُبل عيش قائمة على الحقوق

تتمثل التطلعات المتعلقة بتوفير الخدمات في مطالبة الدولة بضمان الخدمات الأساسية كحقوق للمواطنين، لا كخدمات تُقدَّم عبر الوساطة. ويرفض المشاركون الوضع الراهن، حيث تظل الرعاية الاجتماعية محدودة وغير كافية، مؤكدين أن ضمان هذه الخدمات يجب أن يشكّل حداً أدنى ضرورياً لإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة، ولإرساء عقد اجتماعي يتمتع بالمصداقية. ولا تقتصر هذه التطلعات على المطالبة بـ"زيادة" الخدمات، بل تتعلق أساساً بتغيير طريقة تنظيم الوصول إليها وإدارتها. وقد عبّر المشاركون مراراً عن رغبتهم في مستقبل تُقدَّم فيه الخدمات بشكل واضح، وتُطبَّق على الجميع بالتساوي، من دون الحاجة إلى علاقات شخصية أو ولاءات سياسية.

سعياً إلى الانتقال نحو دولة رعاية اجتماعية أكثر متانة، تركّز هذه التطلعات على ضرورة أن تتحمل الدولة مسؤولية أكبر في توفير الخدمات. ولا يُظهر المشاركون اهتماماً يُذكر بخصخصة الخدمات أو بالانتقال إلى أنماط حكم جديدة مثل الاشتراكية. ويعكس هذا التحفّظ تجاه الخصخصة مخاوف من أن نقل توفير الخدمات إلى جهات أخرى، من دون إصلاح طريقة إدارة الدولة، قد يؤدي ببساطة إلى استمرار سيطرة النُخب على الموارد، ولكن عبر قنوات جديدة.

وفي ما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، تدعم بيانات الاستبيان هذا الاستنتاج؛ إذ لا يؤيّد سوى 11% من المشاركين مزيداً من خصخصة السلع أو الخدمات العامة، في حين يبقى الدعم لنماذج اقتصادية جديدة محدوداً. وفي هذا الإطار، تتركّز التطلعات على تعزيز قدرات مؤسسات الدولة وموظفيها، وبناء أنظمة محايدة تقوم على الضوابط والتوازنات، إضافة إلى تعزيز آليات مكافحة الفساد والمساءلة. فعلى سبيل المثال، تُظهر أولويات الإصلاح الاقتصادي أن توفير فرص عمل وضمان أجور عادلة يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 70%، يليه الحد من الاحتكارات والفساد في الاقتصاد بنسبة 59%. وبالمثل، تُظهر أولويات الإصلاح الاجتماعي أن نتائج الاستبيان تؤكد هذا التوجه وتعززه. فقد برزت الرعاية الصحية بوصفها الأولوية الأكثر إلحاحاً على مستوى البلاد، إذ ذكرها 73% من المشاركين، يليها الضمان الاجتماعي بنسبة 66%، ثم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه بنسبة 61%.

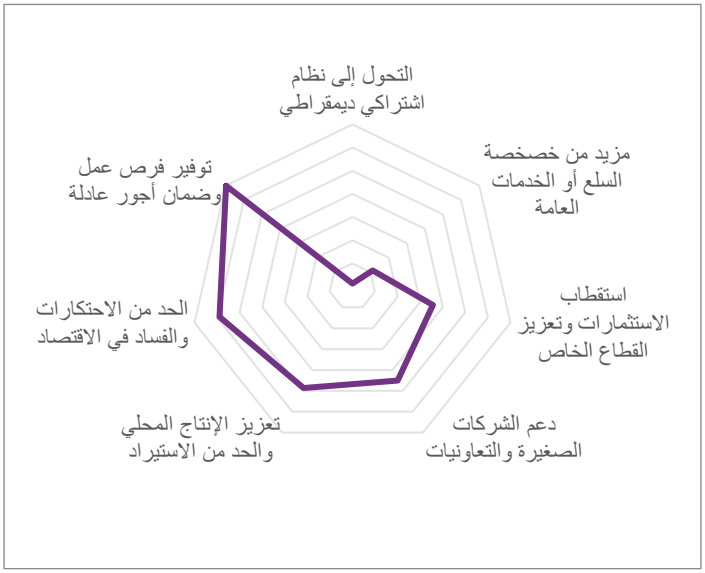

الشكل 10: التطلعات ذات الأولوية بشأن الإصلاحات الاقتصادية

ومن منظور الأجيال، يمنح المشاركون الشباب (18-24 عاماً) أهمية أكبر نسبياً لدعم الشركات الصغيرة والتعاونيات (51%)، إلى جانب تركيز قوي على توفير فرص العمل (71%)، أما الفئة الأكبر سناً، ولا سيما من تجاوزوا 53 عاماً، فيولون أولوية أكبر للحد من الاحتكارات والفساد، حيث ترتفع هذه النسبة إلى 64%، مقارنةً بنحو 54% إلى 60% بين فئة الشباب.

وفي ما يتعلق بالإصلاحات الاجتماعية، تظهر الاختلافات بين الفئات العمرية بشكل أساسي في ترتيب أولوية التعليم مقارنةً بالاهتمامات المرتبطة بالرعاية الاجتماعية. إذ يميل الشباب (18-24 عاماً) إلى منح التعليم أولوية أكبر (53%) إلى جانب الرعاية الصحية (68%) والضمان الاجتماعي (61%). أما بين فئات الذين تزيد أعمارهم على 53 عاماً، فتتراجع أولوية التعليم بشكل ملحوظ (33%)، بينما تتصدر الرعاية الصحية (75%) والضمان الاجتماعي (70%) والخدمات الأساسية (68%) قائمة الأولويات بنسَب متقاربة. ويشير هذا التحول إلى تغيّر في الأولويات بين الأجيال؛ مع التقدم في العمر يتراجع التركيز على القضايا الطويلة الأمد المرتبطة بتنمية رأس المال البشري، ويزداد الاهتمام بالصحة والاستقرار المالي.

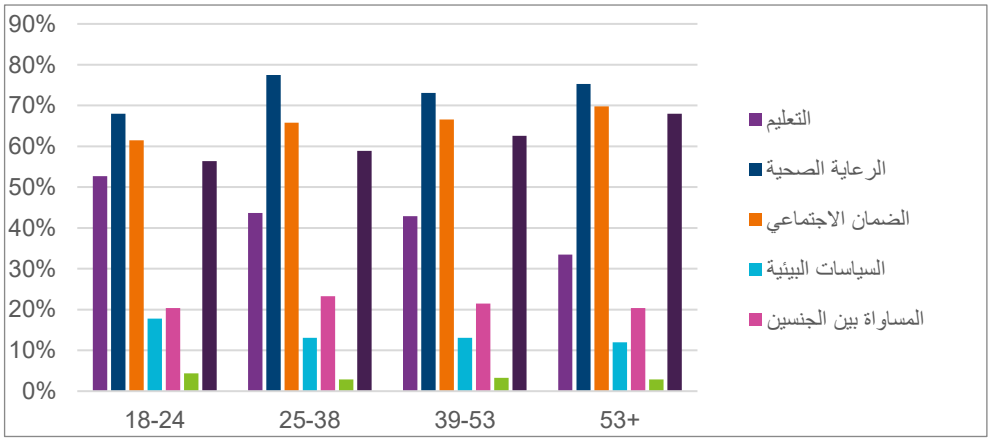

الشكل 11: وجهات نظر الأجيال حول أولويات الإصلاحات الاجتماعية

كما أظهرت النقاشات مع المشاركين الشباب وجود ارتباط واضح بين توفير الخدمات والسعي إلى العدالة والجدارة وتكافؤ الفرص. فقد طُرح التعليم والعمل بوصفهما المسارَين الأساسيَين للحد من الاعتماد على المحسوبية، بحيث تصبح الكفاءة والجهد أساس النجاح، لا الانتماء أو العلاقات. أما الأكبر سناً فلم يركّزوا على نظام قائم على الجدارة بالقدر نفسه، بل اعتبروا أن توفير الخدمات يجب أن يسهم في استعادة الكرامة وتحقيق الحماية الاجتماعية ومنع مزيد من التفكك المجتمعي. وبالنسبة لهم، يرتبط توفير الخدمات ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار والرعاية الاجتماعية. وتعكس هذه الرؤى المتباينة بين الأجيال تطلعات تتفاوت باختلاف مراحل العمر؛ إذ يولي الشباب أهمية أكبر للفرص، في ظل سعيهم إلى بناء مسيرتهم المهنية، بينما يمنح الأكبر سناً الأولوية للأمن والاستقرار.

ويؤدي العامل الجغرافي إلى إبراز فروقات أوضح على مستوى هذه الأولويات. فقد أعطى المشاركون في جلسات النقاش من المناطق الطرفية والمهمّشة أولوية واضحة لتوفير الاحتياجات المادية المباشرة، ولا سيما الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والبنية التحتية

الأساسية. وفي هذه السياقات، لم تقتصر مسألة توفير الخدمات على الحصول على الموارد فحسب، بل أيضاً على الاعتراف بهذه المناطق وسكانها كمواطنين. كما عبّر عدد من المشاركين عن تطلعهم إلى مستقبل لا تُذكر فيه مناطقهم فقط خلال الانتخابات أو في أوقات الطوارئ أو عند وقوع أحداث أمنية. وتعكس النتائج الكمية هذه المخاوف؛ إذ تحظى الرعاية الصحية بأولوية مرتفعة جداً في البقاع (91%) وعكار (84%)، كما يبرز الضمان الاجتماعي والخدمات الأساسية بشكل أكبر في المحافظات الطرفية. أما المشاركون القادمون من المناطق الحضرية، فعلى الرغم من اهتمامهم أيضاً بموثوقية الخدمات، فقد ركّزوا بدرجة أكبر على نزاهة المؤسسات، واستمرارية توفير الخدمات، والتحرر من الفساد، وهو ما يعكس أشكالاً مختلفة من التهميش التي يواجهها السكان في المناطق الحضرية المكتظة.

ومن منظور الطبقة الاجتماعية، يولي المشاركون من ذوي الدخل المنخفض أو المستويات التعليمية المتدنية أهمية أكبر للرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، وهو ما يعكس تأثرهم بدرجة أكبر بتدهور الخدمات. في المقابل، يعبّر ذوو الدخل المرتفع عن اهتمام أكبر نسبياً بجودة البنية التحتية وبوجود ضمانات مؤسسية. أما الفروقات بين الجنسين، فعلى الرغم من أنها محدودة، تظهر بصورة متسقة في نتائج الاستبيان. إذ تولي النساء اهتماماً أكبر للرعاية الصحية (76%) والمساواة بين الجنسين (26%) مقارنةً بالرجال (71% و17% على التوالي)، بينما يعطي الرجال أولوية أكبر للخدمات الأساسية (65% مقابل 58% لدى النساء). ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الاختلافات في درجة الاهتمام، يتفق كل من الرجال والنساء بوضوح على ترتيب الأولويات نفسه، حيث تتصدر الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والخدمات الأساسية قائمة أولويات الإصلاح.

وتُظهر النتائج النوعية أن تطلعات النساء والرجال لا تقتصر على الحصول على الخدمات، بل ترتبط بعوامل أخرى. فقد ربطت النساء بصورة متكررة بين توفير الخدمات وبين التعليم والعمل، وكذلك بين المعايير الاجتماعية التي تنظّم دخولهنّ إلى هذه المجالات. كما تم طرح عدم المساواة في مكان العمل، والأفكار النمطية في المجتمع، ومحدودية فرص التقدم المهني بوصفها عوامل تعيق الأمان الاقتصادي، وهذا يعني أن مسألة المساواة بين الجنسين ترتبط بالفرص الفعلية في الحياة، لا بمجرد الحديث النظري عن الحقوق. كما كشفت النقاشات حول قوانين الأحوال الشخصية كيف تؤثر الأُطر القانونية في مسألة توفير الخدمات. وقد تباينت المواقف بين الفئات العمرية والطائفية؛ إذ عارض بعض المشاركين إلغاء المحاكم الدينية (ولا سيما النساء من المناطق الريفية)، بينما دعا آخرون إلى اعتماد قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، في حين اقترح كثيرون حلاً وسطاً يحافظ على الخصوصية الطائفية مع إتاحة القانون المدني كخيار. وقد ركّزت هذه النقاشات على كيفية تأثير الأنظمة القانونية في الوصول إلى الحقوق والفرص الاقتصادية واستقرار الأسرة ومشاركة النساء في سوق العمل. وبذلك، اعتُبرت قوانين الأحوال الشخصية جزءاً أساسياً من منظومة توفير الخدمات، إذ تسهم في تشكيل الحماية الاجتماعية ومسارات الحياة للنساء والرجال على حد سواء.

3.3.3. الفجوات: من الخدمات القائمة على الوساطة إلى توفير الخدمات بوصفها حقّاً

في الوقت الراهن، يُعتبر توفير الخدمات متجزأً وغير كافٍ، كما يتأثر بالاعتبارات السياسية. أما في المستقبل، فيتطلع المواطنون إلى أن يصبح توفير الخدمات منظماً وفق معايير واضحة، ومحايداً، وبعيداً عن اعتبارات الولاء أو الهوية. ويحمل هذا التحول دلالات عميقة بالنسبة لمفهوم المواطنة. فعندما يعتمد الحصول على الخدمات على وسطاء، تتخذ علاقة المواطنين بالدولة طابعاً يقوم على المنفعة والحذر. أما عندما يصبح توفير الخدمات منتظماً وعادلاً، فإن ذلك يمكن أن يسهم تدريجياً في استعادة الثقة، بحيث تصبح الدولة جهة تضمن الحقوق، لا جهة تتحكم في الوصول إليها.

3.4. الحماية

3.4.1. الانطباعات حول السلامة والأمن

يبرز بُعد الحماية كأحد الجوانب الأكثر إثارة للجدل في علاقة المواطنين بالدولة. ويشمل مفهوم الحماية السلامة الجسدية، والمساواة أمام القانون، والحماية من المعاملة التعسفية. وعلى الرغم من أن المواطنين ما زالوا يتوقعون من الدولة أن تضمن الحماية، فإن الغالبية ترى أن هذه الوظيفة تُقدَّم بشكل غير متكافئ، وتُطبَّق بصورة انتقائية، وغالباً ما تمر عبر جهات غير حكومية.

تشير نتائج الاستبيان إلى أن الحماية تُعدّ من أهم العوامل التي تؤثر في الرفاه اليومي للمواطنين. وتحتل الحماية من التهديدات الخارجية المرتبة الثانية بين أهم الاحتياجات اليومية على المستوى الوطني ضمن أبعاد إطار الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة (بعد الرعاية الصحية)، إذ ذكرها أكثر من نصف المشاركين. أما الحماية من التهديدات الداخلية فتأتي ضمن مستوى ثانٍ من الأولويات، حيث أشار إليها نحو ثلث السكان تقريباً. وفي المناطق المتأثرة بالنزاعات مثل جنوب لبنان والبقاع، تتجاوز الحماية من التهديدات الخارجية في الوقت الراهن

حتى الرعاية الصحية بوصفها الأولوية الأهم بين مختلف الاحتياجات المرتبطة بأبعاد هذا الإطار. ويعكس ذلك واقع التعرض المباشر للحروب والتهديدات الخارجية، لا مجرد مخاوف نظرية من أخطار محتملة.

كما تؤكد نتائج المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين ما أظهرته النتائج بشأن مسألة الحماية من التهديدات الخارجية، وتبيّن أن قضية السيادة لا يمكن فصلها عن انطباعات المواطنين حول تأثير العوامل الخارجية في الديناميات المحلية. وقد شدّد عدد من الخبراء على أن حتى النزاعات الداخلية والمحلية غالباً ما يُنظر إليها على أنها مدفوعة بعوامل خارجية أو متأثرة بالتطورات الإقليمية. وقد لفت إلى ذلك أحد الذين أُجريت معهم مقابلة من أعضاء البرلمان اللبناني السابقين، إذ قال: "إن سوء حظ لبنان يكمن في موقعه ضمن منطقة تعاني حالة دائمة من عدم الاستقرار. فكل نزاع إقليمي يجد طريقه إلى سياستنا الداخلية، وكل توتر محلي يتضخم بفعل تدخّل الجهات الفاعلة الخارجية". وتجعل هذه الرؤى توقعات المواطنين من الدولة في مجال الحماية أكثر تعقيداً، إذ يدركون أن قدرة الدولة على توفير الحماية تبقى مقيّدة بديناميات إقليمية تتجاوز السيطرة الوطنية. ويؤدي ذلك إلى إضعاف شعور الأفراد بالقدرة على التأثير لدى كل من الأجيال الشابة والأكبر سناً على حد سواء. كما عكست جلسات النقاش المركّزة التي شارك فيها سنّة ودروز ومسيحيون من مختلف الفئات العمرية قدراً أكبر من التردد تجاه الجهات المسلحة غير التابعة للدولة؛ إذ يرى البعض أنها تسدّ ثغرات في الحماية في بعض السياقات، لكنها في الوقت نفسه تزيد من حالة الانقسام وتُضعف مبدأ الحماية المتساوية للجميع.

أما على المستوى المحلي، أوضح عدد من الخبراء الذين جرى التشاور معهم أن علاقة المواطنين بالدولة في ما يتعلق بالحماية تتخذ طابعاً "رمزياً أكثر منه عملياً"، إذ تبدو المؤسسات وكأنها تمارس سلطة شكلية من دون أن توفّر نتائج أمنية مستقرة. كما أن الترتيبات الأمنية، حيثما وُجدت، نادراً ما ترتبط باستراتيجية وطنية متماسكة، الأمر الذي يجعل الحماية مجزأة وخاضعة للاعتبارات السياسية. ويتوافق هذا التقييم مع نتائج الاستبيان حول العوامل التي تعيق تلبية الاحتياجات اليومية، حيث يبرز عدم الاستقرار السياسي والأمني كأحد الأسباب المهمة بعد العامل الرئيسي. ويعزز ذلك الانطباع بأن ضعف الحماية يعود إلى إخفاقات في مجال الحوكمة، وليس إلى حوادث أمنية منفصلة.

إضافةً إلى ذلك، ركّزت انطباعات المواطنين حول الحماية على مسائل الأمن اليومي والكرامة وإمكانية الوصول إلى العدالة. وقد عبّر كثير من المشاركين عن استيائهم من العرف غير الرسمي القاضي بتوزيع قيادة المؤسسات الأمنية بين الطوائف المختلفة، معتبرين أن ذلك يضعف الثقة ويقوّض مبدأ المعاملة المتساوية. وأعرب الشباب والنساء على وجه الخصوص عن مخاوف تتعلق بسوء السلوك والتطبيق الانتقائي للقانون، إضافةً إلى التعامل غير اللائق في بعض الأحيان. كما أوضح المشاركون في جلسات النقاش المركّزة أن الأمن يرتبط لديهم بحسابات يومية تتعلق بالمخاطر والتنقل والسلوك في سياقات مختلفة. وأشار كثيرون إلى أنهم يضطرون أحياناً إلى تعديل لهجتهم أو طريقة لباسهم أو سلوكهم لتجنّب التمييز أو لعدم لفت الانتباه في مناطق لا ينتمون إليها، معتبرين هذه الممارسات استجابات عملية لواقع الحماية المجزأة. كما قدّم بعض الخبراء أمثلة على حالات تتغلب فيها ولاءات عناصر الأمن لمناطقهم أو لأبناء مجتمعهم المحلي على واجبهم المهني في حفظ النظام. وأشار أحد المشاركين في مقابلة مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين إلى تجربة شخصية، إذ ارتكب مخالفة مرورية لكنه لم يُحاسَب عليها عندما أدرك الشرطي أنه من قريته. وتكشف هذه الممارسات عن مستوى عميق من انعدام الثقة بين المواطنين من جهة، كما تعكس ضعفاً في ترسيخ مفهوم المواطنة لدى بعض العاملين في مؤسسات الدولة من جهة أخرى. لذلك لا يرتبط انعدام الثقة في الدولة بنقص الموارد أو الإرادة السياسية فحسب، بل يتأثر أيضاً بسلوك الموظفين أنفسهم.

3.4.2. التطلعات نحو الأمن والكرامة والسلطة المستقرة

تُعدّ التطلعات المرتبطة بالحماية من أكثر أبعاد العلاقة المستقبلية بين الدولة والمواطنين تعقيداً. فقد عبّر المواطنون عنها بوصفها نتاج تفاعل بين بُعدَين مترابطَين: الأمن الجسدي والحماية المدنية. ويُقصد بالأمن الجسدي الحماية من التهديدات الخارجية والعنف عبر الحدود والجريمة وحالات عدم الاستقرار. أما الحماية المدنية فتشمل المساواة أمام القانون والحماية من الإذلال أو التطبيق الانتقائي للقانون. وشدّد المشاركون باستمرار على أن أياً من هذَين البعدَين لا يكفي بمفرده. فالأمن الجسدي وحده لا يكفي إذا غابت الكرامة، في حين أن الضمانات القانونية لا تكون ذات معنى إذا لم يتوافر أمن حقيقي يحميها.

الشكل 12: التفضيلات بشأن أولويات الإصلاحات السياسية

وتؤكد نتائج الاستبيان بقوة هذا التصور القائم على هذَين البعدَين. فقد تركّزت الإصلاحات التي اختارها المشاركون في مجال الحماية حول مسألتَين أساسيتَين: النزاهة المؤسسية والأمن من التهديدات الخارجية. فمن جهة، اعتبر 45% من المشاركين إصلاح قطاع الأمن الداخلي أولوية، بينما رأى 36% ضرورة وضع استراتيجية وطنية للأمن والدفاع. ومن جهة أخرى، تشير النتائج إلى رفض واضح لمنح الدولة سلطة قسرية غير مقيّدة؛ إذ لا يؤيّد نهج الحكم الصارم سوى 17% من المشاركين، فيما أيّد 8% هذا النهج بشكل مؤقت، ما يدل على ضعف تأييد فكرة تحقيق الحماية من خلال القمع. وتُظهر هذه النتائج أن المواطنين في لبنان، وإن لم يلتزموا دائماً بالقوانين، فإنهم يكونون أكثر استعداداً لاحترامها عندما تُطبَّق على الجميع بصورة متساوية.

وفي جلسات النقاش المركّزة المنظمة على أساس طائفي، عبّر المشاركون من الفئتَين العمريتَين الأكبر سناً (38 عاماً وما فوق) في كثير من الأحيان عن الحماية باعتبارها مرتبطة بالاستقرار وتجنّب تجدّد النزاعات، مع اعتبار السلام حقاً أساسياً يوفّر الحماية. أما المشاركون من الفئتَين العمريتَين الأصغر سناً (18-38 عاماً)، فقد ربطوا الحماية في الغالب بالقدرة على السعي وراء الفرص الاقتصادية من دون خوف من تجدّد النزاعات أو التعرض للاعتقال التعسفي أو للمضايقات من بعض الجماعات الطائفية.

كما يؤثر الموقع الجغرافي ومستوى التعرض للمخاطر (وبالتالي الهويات الطائفية المرتبطة بها) بشكل كبير في الكيفية التي يتصور بها المواطنون مفهوم الحماية. فقد رأى المشاركون من المناطق الحدودية والطرفية أن الحماية مسألة ملحّة ووجودية في مواجهة التهديدات الخارجية، في حين ركّز المشاركون من المناطق المركزية بدرجة أكبر على مسألة المساءلة المؤسسية داخل القطاع الأمني. وفي محافظتَي البقاع وبعلبك-الهرمل، غالباً ما تشير هذه الأزمات إلى الاشتباكات الحدودية على الحدود السورية، أو إلى النزاعات بين العشائر، حيث لم تكن القوى الأمنية – حتى وقت قريب – تتدخل فيها. أما في الجنوب، فتشير التهديدات الأمنية إلى الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك احتلال أراضٍ، وتدمير ممتلكات، وتنفيذ غارات جوية وهجمات بطائرات مسيّرة ضد المدنيين. وقد تمحورت النقاشات بين المشاركين من جنوب لبنان حول مسألة امتلاك حزب الله للسلاح لحماية الجنوب، في ظل اعتقادهم بأن الدولة غير قادرة أو غير راغبة في توفير هذه الحماية. في المقابل، ركّز المشاركون من بيروت وجبل لبنان بدرجة أكبر على الحماية من التمييز المؤسسي ومن هيمنة بعض الجماعات المسلحة. وفي هذه المناطق، ركّزت التطلعات على تعزيز المساءلة، وضمان المساواة أمام القانون، واستقلال القضاء، والحماية من الفساد والضغوط السياسية.

وقد تناول المشاركون من الطائفة السنّية في جلسات النقاش المركّزة مفهوم الحماية باستمرار من منظور سيادة القانون والمواطنة المتساوية. وتركّزت تطلعاتهم على مستقبل لا تتحول فيه الإجراءات الأمنية إلى مراقبة أو تمييز أو اشتباه جماعي. ويرتبط هذا الطرح عموماً بما اعتبره المشاركون تمييزاً مارسته الاستخبارات العسكرية ضد ناشطين من هذه الطائفة خلال فترة تصاعد نشاط الجماعات الإسلامية المتشددة في سوريا ولبنان بين عامَي 2012 و2017. كما شدّد المشاركون على ضرورة الحماية من الوصم الاجتماعي والإضرار بالسمعة، خصوصاً في المناطق المختلطة وفي سوق العمل، حيث رأوا أن بعض الممارسات الأمنية تمتد آثارها إلى التهميش الاجتماعي. وبالنسبة لهم، تعني الحماية أن يُعاملوا كمواطنين متساوين، لا كأشخاص يُنظر إليهم على أنهم مصدر تهديد أمني.

وفي ما يتعلق بالحماية من التهديدات الخارجية، عبّر المشاركون من الطائفة الشيعية على وجه الخصوص عن تطلعات تعكس معضلة مستمرة بين الاعتماد على ترتيبات الحماية غير التابعة للدولة القائمة حالياً، وبين الرغبة في قيام دولة موثوقة وقادرة على توفير الحماية. فبينما أعرب بعضهم عن تأييدهم لمستقبل تتولى فيه مؤسسات الدولة وحدها مسؤولية الحماية، رأى آخرون أن المقاومة تمثّل رداً مشروعاً على ما يعتبرونه تخلّي الدولة عن حماية مناطقهم. وفي جميع الحالات، وحتى عند انتقاد الترتيبات القائمة، كان غياب البدائل الواقعية عاملاً أساسياً في هذه النقاشات. لذلك تمحورت التطلعات حول الانتقال إلى نظام لا يضطر فيه المواطنون إلى الاختيار بين الولاء للدولة وحقهم في الدفاع عن أنفسهم. كما تعكس النتائج الكمية هذه الازدواجية؛ إذ أظهر المشاركون من الطائفة الشيعية ميلاً أكبر نسبياً لإعطاء أهمية للاستراتيجية الوطنية للأمن، كما أبدوا معارضة أقوى لنزع السلاح مقارنةً بغيرهم، وهو ما يعكس مخاوف متصلة بالشعور بالتهديد وانعدام الأمان.

في المقابل، تناول المشاركون المسيحيون – الذين وُصف تعرضهم المباشر للتهديدات الخارجية بأنه أقل – مفهوم الحماية بشكل أساسي من جانب السيادة وسلطة الدولة. فقد ربطوا الحماية من التهديدات الخارجية باستعادة احتكار الدولة للسلاح وتحقيق المساواة، أي قيام وضع يكون فيه لبنان دولة ذات سيادة، تحتكر السلطة والسلاح، وتقيم علاقات سلمية مع محيطها انطلاقاً من موقع قوة وتوازن مع خصومها، لا من موقع ضعف أو خضوع. وفي هذا التصور، لا يمكن تحقيق الحماية من دون إنهاء التدخلات الخارجية، وغالباً ما كان يُقصد بذلك النفوذ الإيراني و/أو النفوذ الغربي الذي يُنظر إليه على أنه يمنح شرعية للنُخب الحاكمة الحالية.

أما تطلعات الحماية فتبدو غير متجانسة إلى حد كبير، ويعود ذلك أساساً إلى الموقع الجغرافي للفرد، تليه طائفته. ويكشف ذلك عن انقسامات عميقة داخل المجتمع اللبناني، لدى مختلف الفئات العمرية، في تفسيرهم لمن هو العدو ومن ينبغي على الدولة أن تحميهم منه.

3.4.3. الفجوات: من أمن مشروط إلى سلطة موثوقة

يتضح وجود فجوة عميقة بين واقع تُختبر فيه الحماية اليوم بوصفها مشروطة وتُمارَس غالباً عبر وسطاء، وبين تصوّر تطلعي للحماية يقوم على مؤسسات محايدة ومبدأ المساواة في المواطنة. لذلك، فإن الفجوة بين الانطباعات الحالية والتطلعات المستقبلية ترتبط أساساً بمدى مصداقية المؤسسات الأمنية، وبنقص الموارد والإمكانات المتاحة لها، كما ترتبط أيضاً بترسّخ هذه المؤسسات داخل نظام تقاسم السلطة الطائفي. في الواقع الراهن، تُفهم الحماية على أنها مشروطة؛ إذ تختلف تبعاً للموقع الجغرافي، والانتماء الطائفي، ومستوى التعرض للمخاطر، أو مدى القرب من مراكز النفوذ. أما في التصور المستقبلي، فتُطرح الحماية على أنها شاملة ومدنية، أي غير مرتبطة بالهوية، وغير خاضعة للاعتباطية، وتُمارَس عبر مؤسسات الدولة بدل الاعتماد على الوسطاء. ويعني هذا التحول تغييراً في طريقة ممارسة السلطة، وليس فقط في آليات فرض الأمن. وللوصول إلى سلطة تتمتع بالمصداقية، تبرز الحاجة إلى مؤسسات غير طائفية تطبّق القانون على الجميع بالتساوي بغضّ النظر عن الولاءات، إضافةً إلى أنظمة خاضعة للمساءلة وتعتمد أدوات وإجراءات رقمية.

يوجد توتّر أساسي آخر يؤثر في تصورات الحماية ويتعلق بترتيب الأولويات. فبعضهم يرى أن الاستقرار شرط أساسي قبل أي إصلاح، بينما يرى آخرون أن الإصلاح بحد ذاته يمثّل شكلاً من أشكال الحماية. ويعكس هذا التباين حالة من عدم اليقين حول المسار الذي ينبغي اتّباعه في سياق لطالما كانت فيه مسألة الحماية مسيّسة وخاضعة لقيود خارجية.

3.5. المشاركة

3.5.1. الانطباعات حول التمثيل والفاعلية السياسية

تُعدّ المشاركة الأولوية الأدنى ضمن ترتيب الأولويات في العلاقة بين المواطنين والدولة، وفقاً لآراء المشاركين في الاستبيان. فبينما يثمّن المواطنون المشاركة السياسية من حيث المبدأ، يعتبرون أن تطبيقها رمزي ولا يفضي إلى أي أثر ملموس. وقد وُصفت الانتخابات والاحتجاجات والنقاشات العامة مراراً بأنها شكل من أشكال الظهور العلني التي نادراً ما تُترجم إلى تغيير مؤسسي فعلي، مما يعزز الانطباع السائد بأن المشاركة قائمة، ولكن من دون تأثير حقيقي. وعلى خلاف بُعدَي توفير الخدمات والحماية، اللذين يُختبران من خلال الممارسات اليومية، يتم تقييم المشاركة من خلال نتائجها، أي ما إذا كانت تؤدي إلى المساءلة أو التغيير.

وتُظهر نتائج الاستبيان أن الاحتياجات المرتبطة بالمشاركة تحتل باستمرار المرتبة الأدنى ضمن أولويات الحياة اليومية، إذ تم اختيارها من قبل أقل من مشارك واحد من كل خمسة مشاركين عبر مختلف الفئات العمرية. كما تبيّن النتائج الكمية أن المشاركة تتراجع في الأهمية عندما تكون رمزية، بينما تكتسب وزناً أكبر عندما يؤدي غياب المساءلة إلى تقويض الوصول إلى الحماية أو الخدمات أو سُبل العيش الأخرى. وتسهم المناقشات النوعية في توضيح هذه الديناميكية. فقد شهدت جلسات النقاش المركّزة التي أُجريت مع مشاركين من كبار السن من الطائفة

السنّية تعبيرات قوية عن عدم الرضا عما وصفوه بوجود فراغ في القيادة عقب انسحاب رئيس الوزراء السابق سعد الحريري من المجال السياسي. وربط المشاركون هذا الغياب الملحوظ للتمثيل على المستوى التنفيذي بتراجع ملموس في النفوذ داخل مؤسسات الدولة، بما في ذلك انخفاض فرص الوصول إلى التعيينات والخدمات وآليات الحماية. في المقابل، قدّم أحد المشاركين من الطائفة الشيعية التعبئة السياسية لهذه الطائفة باعتبارها استجابةً تاريخية لفترات طويلة من التهميش في مجالَي الحماية وتوفير الخدمات، وأن مواجهتها تحققت عبر ضمان تمثيل مستمر داخل مؤسسات الدولة. وتُظهر هذه النقاشات أن المشاركة، حتى إن لم تعد أولوية على المستوى النظري، تُفهم عملياً من خلال أثرها في توفير الخدمات والحماية عندما يكون التمثيل غائباً.

أما من منظور الأجيال، فقد تناول المشاركون من الفئتَين العمريتَين الأكبر سناً مسألة المشاركة بنبرة أكثر حذراً، وغالباً ما ربطوها باعتبارات الاستقرار وإدارة المخاطر. وبالنسبة لهم، تُعدّ المشاركة مقبولة ما دامت لا تهدد الأمن أو تخلّ بالتوازنات الطائفية الهشة بين مختلف المجموعات. وفي عدد من المقابلات، ارتبط هذا التصور بقناعة مفادها أن النظام السياسي القائم لا يستمر لأنه عادل، بل لأنه يحول دون تجدّد النزاع. ومن هذا المنطلق، تُقيَّم المشاركة في ضوء ما قد تسببه من مخاطر على الاستقرار، وهو ما يعكس تأثير تجارب العنف السابقة وعدم تقبّل أي غموض قد يؤدي إلى توترات أو اضطرابات.

وعلى الرغم من الإقرار بأن المشاركة السياسية قد تؤدي، من حيث المبدأ، دوراً في تحقيق الاستقرار ودفع الإصلاح، أكّد عدد كبير من المشاركين أن النظام السياسي القائم غير مهيأ لإحداث تغيير فعلي. ويُعزى ذلك إلى قانون انتخابي مصمم بما يخدم النُخب الطائفية، وغياب الشفافية في هيئات الإشراف على الانتخابات، إضافةً إلى الطابع الطائفي للأحزاب السياسية، بما يضيّق المجال أمام مشاركة الأحزاب أو الأفراد غير المنتمين طائفياً. وقد عبّرت الأجيال الشابة والأكبر سناً، على حد سواء، عن إحباطها إزاء تراكم الإخفاقات وغياب التغيير الملموس على مدى العقود، ولا سيما في أعقاب انتفاضة عام 2019. وفي هذا السياق، جرى توصيف المشاركة على أنها تجربة مرهقة أكثر منها تمكينيةً، حيث ترتبط بحالة من الاستنزاف والإرهاق، أو ما وصفه بعض مقدّمي المعلومات بـ"إجهاد العقل السياسي". وبذلك، لم تكن المشاركة غائبة، ولكن ارتفعت الأصوات التي اعتبرتها مكلفة عاطفياً وغير فعّالة سياسياً، مما دفع البعض إلى الابتعاد عنها، لا بدافع اللامبالاة، بل نتيجة خيبة الأمل.

فعلى سبيل المثال، وصف المشاركون في جلسات النقاش المركّزة الانتخابات البرلمانية لعام 2022 بأنها لحظة تعبئة واعدة، ولا سيما بين الشباب وسكان المدن، أعقبها شعور بالإحباط عندما لم تُفضِ النتائج إلى تغيير ملموس. وبذلك، تُعتبر الانتخابات شرعية من الناحية الإجرائية، لكنها محدودة الأثر من حيث النتائج، خصوصاً عندما تفشل في استعادة التمثيل السياسي الفعّال. وعليه، عندما لا تؤدي المشاركة إلى نتائج ملموسة، تنعدم الدوافع نحو الاستمرار في الانخراط السياسي، مما يعزز انعدام الثقة بأبعاد العقد الاجتماعي الثلاثة.

ورداً على هذه الخيبات المتكررة، يلجأ العديد من المواطنين، ولا سيما الشباب، إلى منظمات المجتمع المدني باعتبارها مساحات بديلة للمشاركة. وتؤدي المنظمات غير الحكومية والمبادرات المدنية دوراً بارزاً، خصوصاً بين الفئات المتعلمة وسكان المدن. ومع ذلك، انتقد بعض مقدّمي المعلومات الرئيسيين ظاهرة "تبنّي النشاط المدني نمط عمل المنظمات الحكومية" (NGOization)، حيث تتجزأ قضايا الإصلاح ويصبح هذا النشاط محصوراً بملفات محددة، وموجهاً بدرجة كبيرة بأولويات الجهات المانحة. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى هذه المنظمات على أنها تسهم في إبعاد الشباب عن العمل السياسي، من خلال الحد من مشاركتهم في صياغة رؤى وبرامج سياسية، أو الانخراط في مجموعات قادرة على إحداث تغيير فعلي.

ومن منظور الأجيال، تتضارب الآراء حول مشاركة الشباب، إذ تعطي هذه الفئة أولوية أقل للاحتياجات المرتبطة بالمشاركة، رغم إدراكهم الواضح لفشل النظام السياسي القائم. وتُظهر بيانات الاستبيان أن الاعتماد على الدولة يزداد مع التقدم في العمر، مما يشير إلى أن ارتباط الشباب بالمؤسسات الرسمية أضعف نسبياً. كما صوّرت جلسات النقاش المركّزة المشاركة بوصفها عبئاً يقع بشكل غير متناسب على عاتق الأجيال الشابة، وهو ما يعزز أنماط الانسحاب والإرهاق، ويدفع بعضهم إلى تبنّي استراتيجيات تتجه إلى الخارج، مثل الهجرة.

3.5.2. التطلعات نحو التأثير والمساءلة

تتجاوز التطلعات المرتبطة بالمشاركة مجرد التصويت أو الانخراط السياسي الرسمي، إذ وصفها المشاركون باعتبارها القدرة على التأثير في صنع القرار، وإيصال آرائهم باحترام، والوصول إلى مؤسسات الدولة من دون وساطة. وتعكس نتائج الاستبيان هذا التمييز بين المشاركة من الناحية الإجرائية وتأثيرها الفعلي. فقد حظيت آليات النزاهة والمساءلة بأولوية واضحة مقارنةً بالإصلاحات السياسية الشكلية؛ إذ أشار 70% من المشاركين إلى مكافحة الفساد بوصفها أولوية رئيسية للإصلاح السياسي، تليها إصلاحات النظام القضائي بنسبة 55%، في حين جاء إصلاح قانون الانتخابات في مرتبة أدنى بكثير بنسبة 30%. ويشير هذا التدرج إلى أن المشاركين يشككون في جدوى المشاركة ومصداقيتها في ظل ضعف إنفاذ القوانين وانتقائية المساءلة. وفي هذا الإطار، لا تُعدّ المشاركة منطلقاً للإصلاح، بل نتيجةً له.

كما تضفي المواقف الطائفية مزيداً من التعقيد على التطلعات نحو المشاركة. فعلى سبيل المثال، في جلسات النقاش مع المشاركين من الطائفة الشيعية، غالباً ما جرى تصوير المشاركة بأنها مقيّدة باعتبارات أمنية وسياسية تتشكّل بفعل التهديدات الخارجية والنقاشات الوطنية حول المقاومة. وفي هذا السياق، لم تكن المشاركة تتعلق بالوصول إلى المؤسسات الرسمية بقدر ما كانت تتعلق بمنح المصداقية والشرعية لسرديات بعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى. وغالباً ما ارتبطت هذه المخاوف بتجارب تاريخية من التهميش في مجالَي الحماية وتوفير الخدمات، إضافةً إلى مخاوف متجددة من انتشار التمييز في ظل التحولات السياسية القائمة.

ومع ذلك، لا يمكن فهم التطلعات نحو المشاركة السياسية في لبنان من دون أخذ الشواغل الديموغرافية للأقليات – المرتبطة بالوجود والتوازن والاستمرارية – بالاعتبار. فقد تكررت الإشارة إلى المشاركة ليس فقط بوصفها مسألة حقوق أو وصول إلى المؤسسات، بل أيضاً كآلية لحماية حضور الطوائف داخل نظام يتم الإجماع على أنه هش ديموغرافياً وسياسياً. وقد برز ذلك بشكل خاص لدى المشاركين المسيحيين والدروز، الذين أبدوا تحفّظات إزاء إقرار قوانين انتخابية جديدة قد تكشف اختلال التوازن الديموغرافي لصالح الطوائف الإسلامية الأخرى. وتشكّل هذه المخاوف عائقاً أمام التغيير الحقيقي، كما تتعارض مع بعض رؤى الإصلاح لدى المشاركين من الطائفتَين السنّية والشيعية. وتعكس هذه المواقف خطاب النُخب والسرديات السياسية الطائفية التي تسهم في بث المخاوف وإضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم.

وبناءً على ذلك، تأثرت النقاشات حول إصلاح قوانين الانتخابات بدرجة كبيرة بالمواقف الطائفية. فعلى سبيل المثال، أبدى بعض المشاركين من الطائفتَين السنّية والشيعية انفتاحهم على اعتماد نظام الانتخاب الأكثري، مستندين في ذلك إلى الوزن الديموغرافي لمختلف المجموعات. في المقابل، عبّر المشاركون المسيحيون والدروز عن مخاوف قوية من أن تؤدي مثل هذه التحولات إلى تقويض مكانتهم السياسية. كما ظهرت تحفّظات مماثلة بشأن منح المرأة حق نقل جنسيتها إلى أطفالها، إذ جرى تناول هذه المسألة لدى بعض المشاركين من منظور التوازن الديموغرافي لا من منظور المساواة بين الجنسَين.

يحرص الخبراء على توخّي الدقة عند تحليل هذه الانطباعات. فقد وصف الأستاذ في علم الاجتماع ورئيس تحرير مجلة المفكرة القانونية (Legal Agenda) هذه السرديات بأنها جزء من حالة استقطاب سياسي أوسع نطاقاً، مشيراً إلى أن نظام تقاسم السلطة التوافقي في لبنان ليس جيداً أو سيئاً بطبيعته، بل صُمم في الأصل كآلية واقعية لطمأنة الأقليات، لا كأداة لاحتكار السلطة أو الموارد. وتُبرز هذه القراءة الفجوة بين الوظيفة الأصلية للنظام وكيفية توظيفه في الواقع السياسي المعاصر.

وأخيراً، تتباين الآراء بين مختلف الفئات بشكل كبير حول تسلسل الإصلاحات وأولوياتها. فقد رأى عدد كبير من المشاركين أن لا معنى للمشاركة من دون إصلاح مسبق لآليات إنفاذ القوانين، وتعزيز المساءلة، وتحسين توفير الخدمات. في المقابل، اعتبر آخرون أن المشاركة نفسها ضرورية لدفع الإصلاح قدماً، حتى وإن كانت نتائجها غير مؤكدة. وبناءً عليه، لا تعكس هذه التطلعات رفضاً لمبدأ المشاركة، بل تشير إلى مقاربة مشروطة لها، تضع حدوداً واضحة لحجم المخاطر والجهد الذي يكون المواطنون مستعدين لتحمّله في ظل غياب استجابة مؤسسية فعّالة.

3.5.3. الفجوات: من المشاركة الرمزية إلى التأثير الحقيقي

تكمن الفجوة بين الانطباعات والتطلعات في مدى إمكانية تحقيق الفاعلية السياسية. إذ تُظهر التطلعات انخفاض مستوى هذه الفاعلية لدى مختلف الأجيال والطوائف، ما يفسّر تراجع أولوية المشاركة في الحياة اليومية. ويعود ذلك إلى اعتبارها غير فعّالة في ظل انتقائية المساءلة وضعف استجابة المؤسسات. وتشير التطلعات المستقبلية إلى المشاركة باعتبارها مشروطةً بإصلاح مؤسسي مسبق، يشمل إنفاذ القانون بشكل محايد، وتعزيز استقلالية القضاء، وإصلاح النظام الانتخابي وتنظيم الأحزاب السياسية، إضافةً إلى توفير الحماية من الانتقام أو الإذلال. ويبيّن هذا التصور اتجاهاً معاكساً للتسلسل التقليدي في النماذج الديمقراطية: فبدلاً من أن تؤدي المشاركة إلى المساءلة، يُنظر إلى المساءلة باعتبارها شرطاً يمكّن المشاركة. وحتى تتحقق هذه الشروط، من المرجح أن تظل المشاركة الأولوية الأدنى ضمن ترتيب الأولويات في العلاقة بين المواطنين والدولة.

3.6. المواضيع المشتركة في العلاقة بين الدولة والمواطنين

3.6.1. الشعور بالمساواة بين المواطنين

تشكّل انطباعات المواطنين حول المساواة والثقة إطاراً أساسياً لتقييم مصداقية الدولة وفاعلية العقد الاجتماعي. وعند النظر عبر أبعاد الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة، لا تظهر التحديات المرتبطة بها على أنها مشاكل متفرقة، بل كأنها نمط عام من التجارب القائمة على عدم المساواة والثقة المشروطة في الدولة.

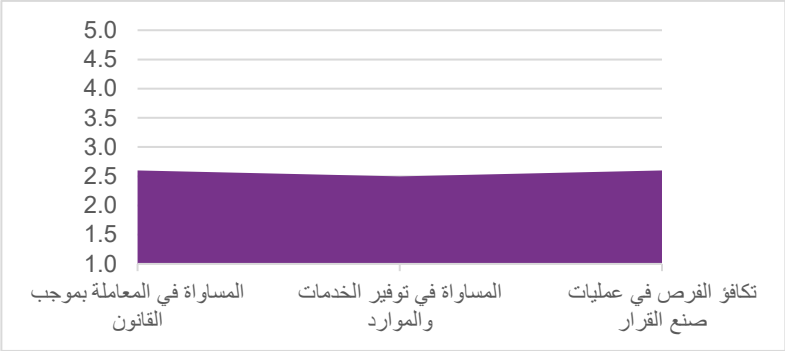

الشكل 13: الانطباع السائد حول مستوى المساواة عبر أبعاد الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة

وتشير البيانات إلى ضعف شعور المواطنين بالمساواة من حيث الأبعاد الثلاثة للعقد الاجتماعي. فقد بلغ متوسط تقييم المساواة أمام القانون 2.6 (على مقياس من 1 إلى 5، حيث تمثل الدرجة 3 نقطة الوسط)، و2.5 للمساواة في توفير الخدمات والوصول إلى الموارد، و2.6 للمساواة في المشاركة وصنع القرار. وتقع جميع هذه المعدلات دون نقطة الوسط. في المقابل، تكتسب الفروقات المحدودة بين هذه المعدلات أهمية تحليلية، لأنها تشير إلى أن عدم المساواة لا يظهر كمشكلة محصورة في قطاع بعينه، بل كظاهرة عامة تمتد عبر مختلف القطاعات، وتؤثر في الوقت نفسه على الحماية القانونية، وتوفير الموارد والخدمات، والإدماج السياسي. وبذلك تتم الإشارة إلى العقد الاجتماعي بوصفه تجربة مترابطة، بحيث ينعكس الخلل في أحد أبعاده على الانطباعات المرتبطة بال أبعاد الأخرى. كما أن هذه الانطباعات حول عدم المساواة تتكرر بدرجة كبيرة بين الفئات المختلفة (من حيث العمر، والموقع الجغرافي، والنوع الاجتماعي، ومستوى التعليم، والانتماء الديني)، مما يدل على أن عدم المساواة لا يُنظر إليه بوصفه مشكلة تخص فئة بعينها، بل باعتباره ظاهرة أوسع تمسّ المجتمع ككل.

وتعزز النتائج النوعية المستقاة من جلسات النقاش المركّزة هذا التفسير وتضيف إليه جانباً مهماً. فقد عبّر المشاركون، بمختلف خلفياتهم، عن شعور بعدم المساواة وبالتهميش في علاقتهم بالدولة وفي عمليات صنع القرار، بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو النوع الاجتماعي أو الفئة العمرية أو الموقع الجغرافي أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي. ولم تتفق الآراء على وجود مجموعة واحدة تُعدّ الأكثر استفادة، بل كانت كل مجموعة ترى أن مجموعات أخرى تحظى بامتيازات أكبر، وفقاً للتجارب المعيشية والسياقات المحلية والمسارات التاريخية. ويشير هذا الغياب في التوافق إلى أن عدم المساواة يُنظر إليه بوصفه مشكلة عامة في بنية النظام، لا مسألة تخص مجموعة محددة.

وفي تفسير لهذا النمط، أشار أحد الخبراء في شؤون الانتخابات إلى أن هذه الانطباعات المشتركة، وإن اختلفت بين المجموعات، ترتبط بطبيعة نظام تقاسم السلطة التوافقي في لبنان. فهذا النظام، وإن كان يهدف إلى حماية الأقليات ومنع هيمنة طرف واحد، فإنه يُبقي مختلف المجموعات في حالة دائمة من الشعور بالضعف. ورغم أن هذا الترتيب يحول دون احتكار السلطة من قبل جهة واحدة، فإنه يؤدي إلى تجزئة وظائف الدولة، مثل الأمن والمالية العامة والسياسات الاقتصادية، وتوزيعها بشكل غير رسمي بين جهات فاعلة سياسية أو طائفية مختلفة. ونتيجةً لذلك، قد يظهر في بعض اللحظات أن بعض مؤسسات الدولة أو وظائفها تميل لمصلحة مجموعات معينة، رغم أن أياً من هذه المجموعات لا يسيطر بصورة كاملة على الدولة ككل. وتفسّر هذه الازدواجية كيف يُنظر إلى النظام في الوقت نفسه على أنه يحمي بعض الفئات ويستبعد أخرى، ويوفّر قدراً من الاستقرار لكنه يواجه في المقابل مستوىً عالياً من انعدام الثقة.

3.6.2. الثقة في مؤسسات الدولة

تعكس مستويات الثقة في مؤسسات الدولة، وتعمّق، هذه الانطباعات المتعلقة بعدم المساواة. فبصورة عامة، تبقى مستويات الثقة دون نقطة الوسط أو عندها بالكاد، إلا أنها تختلف بوضوح عبر أبعاد الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة، مما يعكس تفاوتاً في الثقة بأدوار الدولة المختلفة، لا رفضاً شاملاً لها.

وتسجّل المؤسسات المرتبطة بالحماية أعلى مستوىً من الثقة مقارنةً ببقية مؤسسات الدولة. فقد بلغ متوسط الثقة في القطاع الأمني 3.3، وهو أعلى من نقطة الوسط ومن المعدلات الخاصة بالمؤسسات الأخرى. ويشير ذلك إلى أن المؤسسات الأمنية الشرعية ما زالت تحظى بقدر من الثقة، رغم ضعف الحوكمة بشكل عام وعدم تصدّر الحماية سلّم الأولويات في الاستبيان. وتوضح النتائج النوعية هذا الأمر، إذ ذكر عدد من مقدّمي المعلومات الرئيسيين، ولا سيما الصحافيين الذين جرت استشارتهم ميدانياً، أن المواطنين ما زالوا يعتمدون على بعض المؤسسات الأمنية، وخاصة الجيش اللبناني، باعتبارها خطاً أخيراً لضبط الوضع في ظل عدم الاستقرار الإقليمي. لكن هذه الثقة تظل نسبية، لأنها ترتفع فقط بالمقارنة مع ضعف الثقة في سائر مؤسسات الدولة.

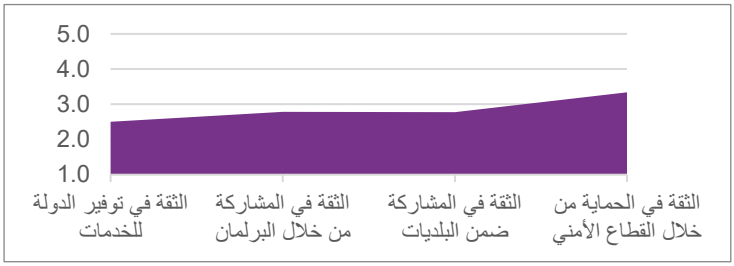

الشكل 14: الانطباع السائد حول مستوى الثقة في وظائف الدولة عبر أبعاد الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة

في المقابل، تنخفض الثقة بشكل ملحوظ في المؤسسات المرتبطة بالمشاركة. فقد بلغ كل من مستوى الثقة في البرلمان والشعور بالإدماج في صنع القرار على المستوى البلدي 2.8. ويشير هذا التقارب بين المستويَين الوطني والمحلي إلى أن ضعف الثقة لا يتعلق فقط بالبُعد عن السلطة، ب ل أيضاً بشعور عام بأن المواطنين لا يملكون تأثيراً حقيقياً في القرارات، وأن هذه القرارات لا تستجيب بما يكفي لاحتياجاتهم.

أما أدنى مستويات الثقة فتُسجَّل حيال المؤسسات المرتبطة بتوفير الخدمات. إذ سجّلت الوزارات المسؤولة عن الخدمات العامة متوسطاً بلغ 2.5، وهو ما يعكس ضعف الثقة في قدرة الدولة واستعدادها لتوفير الخدمات بشكل عادل. ويتوافق ذلك مع النتائج السابقة التي أظهرت أن الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية تأتيان في مقدمة الاحتياجات اليومية، وأن أكثر من ثلثَي المشاركين يعتبرون أن ضعف الحوكمة هو العائق الأساسي أمام تلبيتها.

3.6.3. التأثير الخارجي في العلاقة بين الدولة والمواطنين

تُظهر الانطباعات حول التأثير الخارجي في لبنان أنه يتركّز أساساً في المجالات المرتبطة بالسلطة والأمن والتحالفات السياسية، أكثر مما يرتبط بالتماسك الاجتماعي أو بالتعافي على المدى الطويل. وتشير نتائج الاستبيان إلى أن نحو نصف المشاركين يعتبرون أن الأمن وضبط الحدود، والتحالفات الإقليمية والدولية، وصنع القرار السياسي الداخلي هي المجالات الأكثر تأثراً بالجهات الفاعلة الخارجية. في المقابل، يقل ربط التأثير الخارجي بالإصلاحات الاقتصادية، بينما يُنظر إلى الاستقرار والتماسك الاجتماعي باستمرار على أنهما من أقل المجالات تأثراً به. ووفق إطار الأبعاد الثلاثة، يرتبط تأثير الجهات الفاعلة الخارجية أساساً ببُعد الحماية، وبخاصة في مجال الترتيبات الأمنية ومواقع النزاع، وببُعد المشاركة من خلال تأثيرها في قرارات النُخب السياسية وتحالفاتها. أما دورها في بُعد تقديم الخدمات، وخصوصاً في دفع إصلاحات أكثر إنصافاً أو دعم التعافي الاجتماعي، فيبقى محدوداً في نظر المشاركين.

من جهة أخرى، ركّزت التطلعات المرتبطة بالتأثير الدولي على الشروط التي تجعله داعماً لعلاقة فاعلة بين الدولة والمواطنين، لا بديلاً عنها. وتُظهر نتائج الاستبيان رفضاً واضحاً للنموذج الحالي للتأثير السياسي الخارجي، إذ إن 6% فقط من المشاركين يؤيّدون الإبقاء على الوضع القائم. في المقابل، كان الخيار الأكثر تأييداً هو إنهاء التدخلات السياسية الخارجية بالكامل، وقد أيّده 42% من المشاركين، ما يعكس تطلعاً واضحاً نحو تعزيز الاستقلال السياسي واستعادة السيادة الوطنية. وتظهر الفكرة نفسها في ما يتعلق بالتأثير الاجتماعي والاقتصادي الخارجي، حيث فضّل 40% من المشاركين دعماً خارجياً غير مسيّس، يقتصر على المساعدات الاقتصادية أو النقدية من دون شروط سياسية.

وبصورة عامة، تدل هذه النتائج على أن التطلعات تجاه التأثير الخارجي هي تطلعات واقعية ومشروطة، أكثر منها أيديولوجية. فالمشاركون لا يرفضون التدخّل الدولي بشكل كامل، ولا يؤيّدون أيضاً تدخّلاً بلا قيود. بل يضعون له حدوداً واضحة، بحيث يُنظر إلى الدور الخارجي بوصفه مقبولاً عندما يسهم في تعزيز قدرة الدولة، ويوفّر دعماً مادياً من دون توظيف سياسي، ويساعد في الحد من إفلات النُخب من المساءلة.

3.6.4. مسألة القدرة على الصمود

يبرز مفهوم القدرة على الصمود، عبر مختلف أدوات البحث، بوصفه حالة واسعة الانتشار، ولكن تتضارب الآراء حوله في السياق اللبناني حيث لا يتم رفضه أو تأييده بشكل مطلق. بل تشير النتائج إلى أن هذه القدرة وسيلة ضرورية للاستمرار في ظل الإخفاقات المؤسسية، وليست قيمة تعكس تفاؤلاً بالمستقبل. كما بيّنت المقابلات النوعية وجلسات النقاش المركّزة أن كثيرين يرون القدرة على الصمود استجابةً مفروضة بحكم غياب الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة الفاعلة، لا خياراً حراً أو مصدراً للتمكين. وحذّر عدد من المشاركين من أن الإشادة المفرطة بالصمود قد تؤدي إلى تطبيع الحرمان وتأجيل المساءلة، بحيث يصبح الصمود وسيلة للتكيّف مع الواقع أكثر من كونه مدخلاً إلى تغييره.

ويبرز هنا اختلاف واضح بين انطباعات الخبراء الذين تمت مقابلتهم وعموم المشاركين. فالخبراء ينظرون إلى القدرة على الصمود من منظور التغيير الهيكلي، ولذلك يكونون أكثر نقداً للسرديات التي تمجّدها، لأنهم يرون أنها قد تُستخدم لاحتواء المطالب السياسية. أما المشاركون في الاستبيان، فينظرون إليها بصورة أكثر عملية، باعتبارها عاملاً فردياً أو عائلياً يساعد على الاستمرار في ظل محدودية الخيارات. وقد أبدى المشاركون تأييداً واضحاً لفكرة أن القدرة على الصمود تمثل ميزة لدى اللبنانيين ينبغي تعزيزها، بمتوسط بلغ 4.0، إلا أن هذا التأييد يبقى مشروطاً. فهم لا يميلون إلى اعتبارها قبولاً بالأمر الواقع (2.8)، ولا يرونها أيضاً سمة هشة بطبيعتها أو سريعة الاستنزاف (2.8). وتُظهر هذه النتائج أن القدرة على الصمود تُعدّ قيمة مهمة، لكنها تظل محدودة الأثر: فهي وسيلة للتكيّف مع الأزمات أكثر مما هي مؤشر على الثقة في تعافي المؤسسات. ويعكس هذا الاختلاف بين انطباعات الخبراء والمشاركين تبايناً في وجهة النظر أكثر مما يعكس تناقضاً في المواقف، إذ تبدو القدرة على الصمود، في الوقت نفسه، ضرورة يومية ومفهوماً يثير الجدل بسبب دلالاته السياسية.

وتؤكد تقييمات القدرة الوطنية على الصمود هذا التفسير. فعندما طُلب من المشاركين تقييم قدرة لبنان على مواجهة الأزمات، جاء المتوسط عند 3.3، ما يعني أن التقييم لا يميل بوضوح إلى التفاؤل ولا إلى التشاؤم. ويتماشى هذا التقييم مع الوصف النوعي الذي قدّمه أحد خبراء الأسواق المالية الذين جرت استشارتهم، حين أشار إلى حالة من "التكيّف المستمر من دون تقدّم، إذ يظل التعافي محدوداً ولا يتحول إلى تنمية".

وأخيراً، ترتبط الانطباعات حول القدرة على الصمود بحالة أوسع من الغموض تجاه المستقبل. إذ تشير النتائج المتعلقة بالاستعداد لمغادرة لبنان إلى حالة من التردد الجماعي (بمتوسط 3.0) بدلاً من قرار حاسم بالمغادرة. ومن هذا المنظور، لا يعكس البقاء ثقةً بالمستقبل بقدر ما يعكس ارتباطاً مشروطاً تفرضه محدودية البدائل. وبالتالي، تتيح القدرة على الصمود استمرار الحياة اليومية في ظل العوائق التي تعترضها، من دون أن تعبّر بالضرورة عن ثقة بالمؤسسات أو عن إيمان بقرب حدوث تحوّل حقيقي.

3.7. ترتيب الأولويات بين الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة

عندما طُلب من المشاركين تحديد أولوية إصلاح واحدة بدل الاكتفاء بالتطلعات العامة، برز تس لسل واضح للأولويات، بحيث يُنظر إلى كل بُعد على أنه يمهّد لتمكين البُعد الذي يليه.

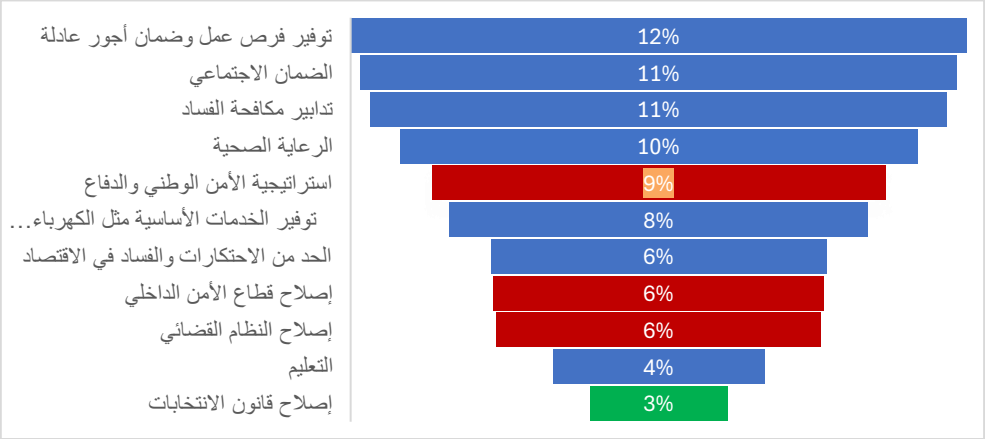

الشكل 15: أولوية الإصلاح الواحدة ضمن الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

وتؤكد النتائج الكمية هذا المنطق التسلسلي[24]. فقد تصدّر توفير فرص العمل وضمان أجور عادلة (11.8%) قائمة الأولويات، وهي تندرج ضمن بُعد توفير الخدمات، تلاها مباشرة توسيع نطاق الضمان الاجتماعي (11.4%) (توفير الخدمات)، ثم مكافحة الفساد (11.0%) (توفير

[24] اللون الأزرق: تقديم الخدمات، اللون الأحمر: الحماية، اللون الأخضر: المشاركة

الخدمات). وجاءت الرعاية الصحية في المرتبة الرابعة (9.9%) (توفير الخدمات)، تلتها استراتيجية الأمن الوطني والدفاع (8.7%) (الحماية)، ثم الخدمات الأساسية (8.0%) (توفير الخدمات).

بصورة عامة، يُظهر هذا الترتيب أن الأولويات المرتبطة بتوفير الخدمات تتصدر الاهتمام، فيما تأتي الحماية والمشاركة كقضايا مهمة ولكنها أقل إلحاحاً. ويعكس تركّز الإجابات حول التوظيف والحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات ضرورة الاحتياجات المعيشية المباشرة ومستوى الثقة في قدرة المؤسسات على الاستجابة، أكثر مما يعكس اهتماماً بإصلاحات سياسية بعيدة المدى. وهذا يعني أن المواطنين ينظرون إلى الإصلاح من جانب الحاجة الآنية، لا من جانب التصورات النظرية لنظام أكثر عدالة. وعليه، تبدو المطالب الإصلاحية أقرب إلى المعالجة العملية والعاجلة منها إلى المواقف الأيديولوجية. وفي هذا الإطار، تشكّل المساواة والثقة العنصرَين اللذين يربطان بين أبعاد العقد الاجتماعي الثلاثة. فغياب المساواة يظهر في التطبيق الانتقائي للقوانين وفي الوصول غير المتكافئ إلى الحقوق والخدمات، فيما تتراجع الثقة لأن التجارب المتكررة توحي بأن الحقوق ليست مضمونة للجميع بالقدر نفسه. ومن ثم، فإن إعادة بناء الثقة تعتمد أساساً على استعادة الاتساق والموثوقية، ولا سيما في بُعدَي الحماية وتوفير الخدمات.

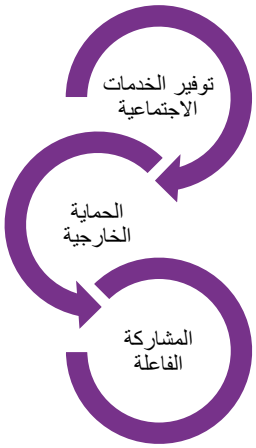

الشكل 16: المسار المتصور للتغيير

ويحمل هذا التسلسل دلالات واضحة على مستوى السياسات العامة. فالتدخلات التي تركّز على بُعد واحد فقط، من دون ربطه ببقية الأبعاد، قد تعمّق الطابع المشروط للعلاقة بين الدولة والمواطنين بدلاً من تقليصه. فالمشاركة، على سبيل المثال، لا تستطيع أن تعوّض ضعف الحماية أو قصور توفير الخدمات، بل قد تؤدي إلى مزيد من الإحباط إذا طُرحت قبل تهيئة الشروط اللازمة لها. في المقابل، يُنظر على نطاق واسع إلى تحسين الأمن وتوفير الخدمات بوصفها خطوات أساسية تهيئ الظروف التي تجعل المشاركة أكثر أماناً وفعالية واستدامة.

الشكل 17: تسلسل بناء المصداقية اللازم لتجديد العقد الاجتماعي

4. العلاقات بين المواطنين

تشير نتائج البحث إلى أن العلاقات بين المواطنين في لبنان تُفهم بصورة أفضل بوصفها تعايشاً تتم إدارته في ظل حالة من عدم اليقين. فالتفاعلات بين الأفراد تتأثر بالسرديات الموروثة أكثر مما تتأثر بالتواصل الشخصي المباشر، كما تتشكّل أيضاً بفعل تفاوت التعرض للمخاطر والانطباعات المرتبطة بالحماية الانتقائية. وعلى الرغم من تجنب العنف المباشر في الغالب، واستمرار التفاعل العملي بين المواطنين عبر الانقسامات الطائفية بشكل واسع، فإن الثقة تبقى هشة ومحدودة وشديدة الارتباط بالظروف. وتُظهر النتائج الكمية والنوعية نمطاً متقارباً مفاده أن التعايش ما زال قائماً إلى حد كبير، لكن التضامن بين المواطنين يظل محدوداً.

4.1. الواقع اليومي والانطباعات ذات الصلة

تعكس نتائج الاستبيان هذه الازدواجية بوضوح. فقد أبدى المشاركون مستوىً مرتفعاً جداً من الاستعداد للعمل والتبادل التجاري مع أشخاص من خلفيات طائفية أو دينية مختلفة (بمتوسط بلغ 4.1 على مقياس من 1 إلى 5 حيث تمثل 3 نقطة الوسط)، ما يدل على أن التفاعل بين الطوائف أصبح أمراً طبيعياً ومقبولاً في المجالَين العام والاقتصادي، بل ويحظى بدعم واضح. وفي المقابل، جاء الشعور بالأمان في التفاعلات اليومية مع الآخرين عند مستوىً متوسط بلغ 3.5، بما يشير إلى وجود قدر من الاستقرار النسبي من دون أن يعني ذلك توافر ثقة كاملة.

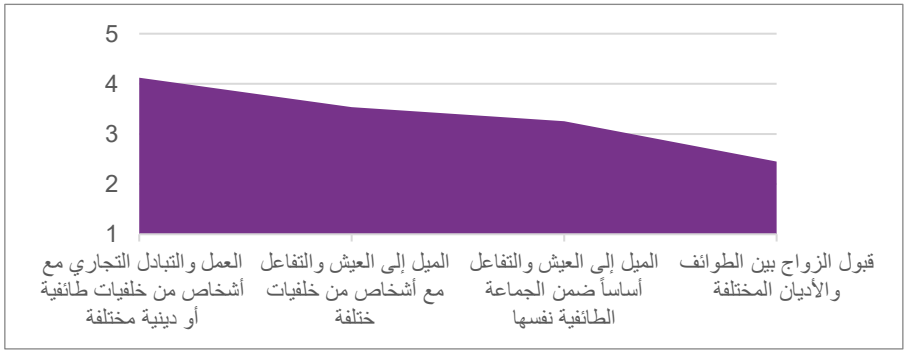

الشكل 18: أبعاد التماسك الاجتماعي بين الطوائف

كما أظهرت النتائج استمرار بعض الحدود الاجتماعية، إذ بقي هناك ميل إلى العيش والتفاعل أساساً ضمن الجماعة الطائفية نفسها، بمتوسط 3.3، وهو ما يعكس استمرار الحدود الاجتماعية المألوفة التي تؤثر في الأنماط السكنية وفي الحياة اليومية. وتظهر الحدود الأكثر وضوحاً في المجال الخاص، حيث سجّل قبول الزواج بين الطوائف المختلفة أدنى مستوى من التأييد بمتوسط 2.5، أي دون نقطة الوسط، ما يؤكد وجود قيود واضحة على الاندماج الاجتماعي على مستوى الأسرة. وتشير هذه المعطيات مجتمعةً إلى تمييز أساسي في العلاقات بين المواطنين: فالتعايش في المجالَين العام والاقتصادي يبدو متماسكاً إلى حد كبير، بينما يظل الاندماج الاجتماعي في المجال الخاص أكثر هشاشة ومحدودية.

ويُظهر التحليل الكمي المفصّل أن العمر والنوع الاجتماعي لا يفسّران إلا جزءاً محدوداً من هذه الانطباعات، بينما يبدو تأثير الموقع الجغرافي والانتماء الطائفي والوضع الاجتماعي الاقتصادي أكثر وضوحاً. إلا أن هذا التأثير يظهر في درجة المواقف أكثر مما يظهر في اتجاهها. فعلى سبيل المثال، يسجّل المشاركون في بيروت وجبل لبنان مستويات أدنى من الشعور بالأمان وقبولاً أقل للزواج بين الطوائف، في حين ترتفع هذه المؤشرات في الجنوب والنبطية وعكار وبعلبك الهرمل. وتدل هذه الأنماط على أن التعرض للأزمات والتجارب التاريخية في التعايش يؤثران في التصورات حول المخاطر والثقة أكثر من الخصائص الديموغرافية وحدها.

وتُظهر النتائج النوعية أيضاً أن منظور الأجيال يضيف بُعداً مهماً إلى فهم مشاعر الخوف والتباعد الاجتماعي. فالمشاركون الأكبر سناً، من مختلف الطوائف، يميلون إلى النظر إلى التحفّظ والتباعد الاجتماعيَين بوصفهما وسيلتَين للحماية، نابعَتَين من تجارب معيشية مع العنف وعدم الاستقرار. وبالنسبة لهم، يُعدّ التعايش من دون ثقة عميقة شكلاً من أشكال التكيّف المنطقي مع صدمات لم تُحلّ آثارها بعد. أما المشاركون الشباب، فينظرون في كثير من الأحيان إلى الخوف والصور النمطية باعتبارها موروثات اجتماعية أكثر منها قناعات شخصية. وقد أُشير مراراً إلى أن الاحتكاك ببيئات مختلطة، مثل الجامعات وأماكن العمل والأنشطة الثقافية، يسهم في الحد من هذه المخاوف وفي مراجعة

الأحكام المسبقة. وبوجه عام، ينظر المواطنون إلى بعضهم بعضاً انطلاقاً من تصوراتهم عن مدى ضعف كل فئة أو امتيازها أو قربها من مواقع النفوذ.

وتتشكّل نظرة الأفراد إلى أنفسهم، ولا سيما في علاقتهم بالجماعات الأخرى، إلى حد كبير بفعل تجارب الوصم الاجتماعي والسرديات الإعلامية. فعلى سبيل المثال، أشار مشاركون من الطائفة الشيعية إلى أن الإعلام يصوّر مناطقهم بوصفها بؤراً للعنف أو مناطق خارجة عن القانون، معتبرين أن هذه الصورة تعكس ضعف حضور الدولة فيها، أكثر مما تعكس طبيعة العلاقة اليومية مع الجماعات الأخرى. كما أفاد المشاركون من الطائفة السنّية بأنه غالباً ما يتم ربطهم بالتطرف أو عدم الاستقرار، وأن التدخلات الأمنية في مناطقهم تُفرض عليهم بدلاً من أن تحميهم. في المقابل، ركّز المشاركون الدروز على تجاربهم في هذا الشأن خارج مناطقهم، ولا سيما في بيروت، حيث شعروا بأنهم يُختزلون في هويات طائفية أو سياسية محددة. وعبر مختلف المجموعات، تم تحديد وسائل الإعلام باعتبارها عاملاً رئيسياً في تضخيم المخاوف ونشر الانطباعات الخاطئة. وقد سلّط المشاركون الضوء على التباين بين السرديات الرقمية التي يتم تبنّيها وتجاربهم اليومية، حيث عبّر أحد المشاركين عن ذلك بقوله: "حتى لو كنا نعيش في مناطق مختلطة، عندما نفتح وسائل التواصل الاجتماعي نشعر وكأننا نعيش في بلد منقسم افتراضياً إلى مجتمعات معزولة".

وبالتوازي مع ذلك، تختلف الانطباعات حول "الطرف الآخر" باختلاف السياقات الطائفية والجغرافية، لكنها تقوم في مجملها على منطق تفسيري مشترك:

- لدى المشاركين من الطائفة الشيعية، ولا سيما في الجنوب وبعض المناطق الطرفية من جبل لبنان، يرتبط "الطرف الآخر" غالباً بالمجتمعات المسيحية، وذلك في سياق النقاشات الوطنية حول المقاومة والسيادة والسلاح، وهي المواضيع التي تربطها معظم الجهات الفاعلة المسيحية بالمعارضة.
- لدى المشاركين من الطائفة السنّية، ولا سيما في الشمال، يُنظر إلى المجتمع الشيعي على أنه "الطرف الآخر" الأساسي، تليه المجتمعات المسيحية. ولا تعود هذه التصورات بالدرجة الأولى إلى عداء مباشر قائم، بل تتأثر بالسرديات السياسية والممارسات الأمنية وتجارب الوصم الاجتماعي.
- لدى المشاركين المسيحيين، يُنظر غالباً إلى المجتمع الشيعي بوصفه "الطرف الآخر". ومن اللافت أن الشباب منهم كانوا أكثر ميلاً إلى التشكيك في هذه السرديات الموروثة، واعتبارها نتاجاً للتضخيم السياسي أكثر منها انعكاساً للتجارب المعيشية.
- لدى المشاركين الدروز، لا يُعتبر "الطرف الآخر" محصوراً في جماعة ثابتة. فخلال فترة سابقة، ارتبط هذا التصور بالمجتمع الشيعي في ظل ما وُصف بذروة هيمنة حزب الله، بينما انتقل في الفترة الأخيرة ليشمل المجتمع السنّي، على خلفية النزاع القائم في محافظة السويداء في سوريا.
- من اللافت أن أحد المشاركين من الطائفة العلوية اعتبر الطائفة السنّية "الطرف الآخر" الرئيسي، في انعكاس لتجارب العنف المحلي في مدينة طرابلس. ويُبرز هذا المثال كيف تتشكّل هذه الانطباعات أحياناً بفعل خبرات تاريخية وجغرافية محددة، لا بفعل السرديات الوطنية العامة وحدها.

ومع ذلك، لم تخلُ إجابات المشاركين من الإشارة إلى لحظات من التضامن العابر للطوائف، ولا سيما خلال فترات الأزمات والتوترات الحادة. ففي جلسات النقاش المركّزة، استعاد بعض المشاركين، خصوصاً أولئك المنحدرون من مجتمعات سبق أن تعرضت للنزوح – مثل الشيعة من جنوب لبنان – مواقف من الدعم المتبادل بين الجماعات المختلفة، واصفين هذه اللحظات بأنها صادقة، وإن كانت نادرة. كما ذُكرت أمثلة مشابهة في أعقاب انفجار مرفأ بيروت. غير أن هذا التضامن كان في الغالب قصير الأمد، وسرعان ما تراجع تحت وطأة السرديات الانقسامية والاستغلال السياسي.

أما في ما يتعلق بالآليات التي تُبقي هذا التماسك الاجتماعي الهش قائماً، فتُظهر نتائج الاستبيان المتعلقة بالجهات التي تضطلع بدور رئيسي في حل النزاعات بين المجموعات كيف يُدار التعايش عملياً. إذ يُنظر إلى القوى الأمنية (58%) والبلديات أو اتحادات البلديات (50%) باعتبارهما الجهتَين الرئيسيتَين في تسوية الخلافات المحلية، يليهما المخاتير والوجهاء المحليون وأفراد المجتمع المحلي. في المقابل، لم يُشر إلى المحاكم سوى 6% من المشاركين، ما يعكس الدور المحدود والهامشي للآليات القضائية الرسمية في تنظيم العلاقات اليومية بين المجموعات. كما تظهر تباينات جغرافية وطائفية واضحة في هذا السياق: إذ يبرز الاعتماد على القوى الأمنية في بيروت والبقاع، بينما يتقدم دور البلديات والمجتمع المحلي في النبطية والجنوب، في حين يُسجَّل اعتماد أكبر على المرجعيات الدينية في عكار. وتشير هذه الأنماط إلى أن العلاقات بين المواطنين تُدار في الغالب من خلال الاحتواء والوساطة غير الرسمية، أكثر مما تُنظَّم عبر قواعد مشتركة أو آليات قضائية قائمة على الحقوق.

4.2. التطلعات: إدارة الاختلافات وبناء الثقة في المؤسسات

عبّر المشاركون عن تطلعات واضحة لتحسين العلاقات بين المواطنين، باعتبارها شرطاً أساسياً لتجديد العقد الاجتماعي في لبنان. وتعكس هذه التطلعات تصوراً عملياً للتعايش، يقوم على تعزيز الكرامة الفردية والحد من مشاعر الخوف. فبدلاً من السعي إلى وحدة مثالية، ركّز المشاركون على أهداف أكثر واقعية، تتمثل في جعل التفاعلات اليومية أكثر استقراراً، والحد من الصور النمطية، وإتاحة التفاعل بين المجموعات المختلفة من دون خوف أو شك.

وتُظهر نتائج الاستبيان وجود توافق واسع حول المسارات السياسية والاجتماعية الكفيلة بتعزيز الثقة بين الأفراد من خلفيات طائفية ودينية وجنسية مختلفة. فعلى المستوى السياسي، يُعدّ إقرار القوانين المدنية وتعزيز الطابع غير الطائفي لمؤسسات الدولة الخيار الأكثر تأييداً، حيث دعمه 61% من المشار كين. ويأتي في المرتبة التالية كل من النشاط المدني والسياسي (53%) وتعزيز دور المجتمع المدني (52%)، ما يعكس إدراكاً واضحاً بأن الإصلاح المؤسسي لا يكفي بمفرده، بل يجب أن يترافق مع مشاركة مجتمعية فعّالة وتفاعل عابر للطوائف. في المقابل، تحظى نماذج إعادة الهيكلة السياسية وتقاسم السلطة، مثل المحاصصة الطائفية (21%) واللامركزية (18%) والفيدرالية (10%) بدعم محدود، ما يعكس تقييد التوقعات تجاه التغيير البنيوي الشامل كوسيلة لتحسين العلاقات الاجتماعية.

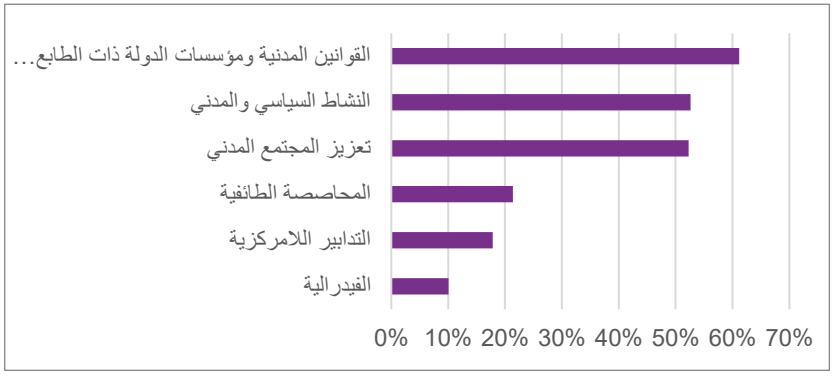

الشكل 19: التفضيلات المتعلقة بالمسارات الكفيلة بتعزيز الثقة بين الطوائف

ومن منظور الأجيال، يولي المشاركون الشباب أهمية أكبر نسبياً للبيئات التعليمية المختلطة، حيث يبلغ مستوى التأييد 58% لدى الفئة العمرية 18-24 عاماً، مقارنةً بـ30% فقط لدى من تزيد أعمارهم على 53 عاماً. في المقابل، يمنح المشاركون الأكبر سناً وزناً أكبر للقيَم والتقاليد الثقافية المشتركة، حيث ترتفع نسبة التأييد من 38% لدى فئة الشباب إلى 57% لدى من هم فوق 53 عاماً. وتؤكد النتائج النوعية هذا الاتجاه، إذ عبّر الشباب، ولا سيما من سبق لهم الاحتكاك ببيئات تعليمية أو مهنية مختلطة، عن استعداد أكبر للتفاعل بين الطوائف. وقد جرى ذكر المدارس والجامعات والبيئات المدنية مراراً بوصفها مساحات عملية يمكن أن تخفف من الخوف وتجعل الاختلاف أكثر قبولاً في الحياة اليومية. أما المشاركون الأكبر سناً، الذين تأثرت تجاربهم بالنزاعات السابقة والصدمات غير المعالَجة، فينظرون إلى التباعد الاجتماعي بوصفه وسيلة للحماية، رغم تأكيدهم في الوقت نفسه رغبتهم في تعايش هادئ يقوم على عدم التدخل وتجنّب المواجهة.

وبالمثل، تبقى الفروقات بين الجنسَين محدودة، وتتجلى بشكل أساسي في مستوى التأييد أكثر مما تظهر في اتجاه المواقف. إذ تُبدي النساء دعماً أعلى نسبياً للقوانين المدنية وإزالة الطابع الطائفي عن مؤسسات الدولة (64%) مقارنةً بالرجال (58%). إلا أن التباينات الأكثر وضوحاً تظهر على المستويَين الطائفي والمناطقي. فقد سجّل المشاركون الدروز أعلى مستويات التأييد لإزالة الطابع الطائفي عن مؤسسات الدولة (78%)، متجاوزين بذلك جميع الجماعات الطائفية الأخرى، ولا سيما المشاركين من الطائفة السنّية (57%)، ما يشير إلى ميل أكبر نحو ترتيبات مؤسسية ذات طابع مدني. أما على المستوى الجغرافي، فيرتفع الدعم للقوانين المدنية بشكل خاص في بيروت وجبل لبنان والنبطية، بينما يكون أقل نسبياً في البقاع والشمال.

وتسهم المعطيات النوعية في توضيح هذه التطلعات السياسية بمزيد من الدقة. فقد أظهرت جلسات النقاش المركّزة أن كثيراً من المشاركين يرغبون في حماية حقوق الهويات الطائفية، من دون الانتقال إلى نموذج تنصهر فيه الجماعات المختلفة، أو إلى تحول سريع نحو دولة مدنية أو علمانية شاملة. كما عبّر معظمهم عن تأييدهم لإزالة الطابع الطائفي عن بعض مؤسسات الدولة، لا عن جميعها، ولا سيما مع استثناء قوانين الأحوال الشخصية. وفي هذا السياق، جرى النظر إلى إزالة الطائفية بوصفها وسيلة عملية للحد من عدم المساواة وتقليل الخوف في

علاقة المواطنين بالدولة، لا باعتبارها مشروعاً لإلغاء الهويات الاجتماعية أو الطائفية. إذ شدّد المشاركون على أن الهوية الطائفية ما تزال تحتل مكانة أساسية في الحياة الاجتماعية والعائلية. وبالتالي، تستهدف التطلعات الإصلاحية تقليص اعتماد الدولة على المعايير الطائفية في توزيع الفرص والمنافع والحماية، لا تغيير الانتماءات أو العلاقات الاجتماعية القائمة. ويساعد هذا التمييز في تفسير الجمع بين الدعم للقوانين المدنية والمؤسسات المحايدة من جهة، والتمسك بالانتماءات الطائفية من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، لا تقوم الثقة على التشابه أو الاندماج الكامل، بل على الحد من تأثير الهوية في تحديد فرص الوصول أو التعرض للتهميش في التعامل مع الدولة. وكما لخّص أحد المشاركين الأمر بقوله: "لسنا بحاجة إلى أن نعيش بالطريقة نفسها، بل إلى أن نتوقف عن الخوف من بعضنا".

وأخيراً، تبقى هذه التطلعات مشروطة بتوافر مجموعة من الأسس الداعمة، وفي مقدمتها ترسيخ ثقافة المواطنة، وتحسين الأمن الاقتصادي، وتعزيز مصداقية المؤسسات، وهو ما ينسجم مع النتائج السابقة المتعلقة بعدم المساواة والمعاملة الانتقائية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هشاشتها، فإن هذه التطلعات تكشف عن مرتكزات اجتماعية ملموسة يمكن البناء عليها بوصفها مدخلاً إلى تجديد سياسي أوسع.

4.3. الفجوات: المصداقية والمساواة على صعيد المؤسسات

تكشف المقارنة بين التطلعات والواقع الذي يتم تصوره عن فجوة واضحة بين تعايش يقوم على احتواء التوترات وتعايش يقوم على الثقة. ففي الواقع الراهن، تتم المحافظة على التعايش إلى حد كبير من خلال ترتيبات غير رسمية وآليات وساطة محلية تركّز على حفظ الاستقرار أكثر من تركيزها على تسوية الخلافات على أساس الحقوق. أما على مستوى التطلعات، فتقوم العلاقة الأفضل بين المواطنين على أساس مختلف، يتمثل في مؤسسات محايدة وأطر قانونية مدنية وآليات أخرى تحد من التعسف وتجعل الاختلاف أقل أثراً في توزيع الحماية وتوفير الخدمات.

وترتبط هذه الفجوة ارتباطاً وثيقاً بمستوى الثقة في المؤسسات. ففي الواقع الراهن، يميل المواطنون إلى النظر إلى بعضهم بعضاً من خلال انتماءاتهم الجماعية وما يرتبط بها من تصورات حول درجات الوصول إلى الحماية والموارد والنفوذ، أكثر من النظر إليهم كأفراد. أما على مستوى التطلعات، فتبرز قناعة بأن الثقة بين المواطنين يمكن أن تتعزز كلما تراجعت المعاملة الانتقائية وضعف أثر عدم المساواة. ويبيّن ذلك أن التماسك الاجتماعي لا يتوقف فقط على طبيعة العلاقات بين المواطنين، بل يتأثر أيضاً بكيفية ممارسة السلطة. فحين يُنظر إلى المؤسسات على أنها منحازة، تصبح الهوية مؤشراً يُستدل به على مستوى الأمان أو احتمالات الاستبعاد. أما عندما تعمل المؤسسات بعدالة ووضوح، فتبقى الهوية ذات معنى اجتماعي، من دون أن تحدد من يحظى بالحماية أو من يتعرض للتهميش.

5. منظور الأجيال المختلفة وما يتجاوزه

5.1. منظور الأجيال المختلفة: العمر بوصفه متغيراً حاسماً

تشير نتائج البحث إلى أن الفروقات بين الأجيال تعكس وجهات نظر وتجارب معيشية مختلفة يفسّر المواطنون من خلالها مفاهيم الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة والعلاقات الاجتماعية. ومع ذلك، تُظهر نتائج البحث وجود قدر واضح من التوافق بين مختلف الفئات العمرية حول المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها العقد الاجتماعي، وفي مقدمتها العدالة والكرامة والمساواة في الحماية ووجود حوكمة موثوقة. كما يكشف التحليل من منظور الأجيال عن تقارب واضح في ما يتعلق بالنتائج المنشودة، إذ يتطلع المشاركون، على اختلاف أعمارهم، إلى حماية محايدة وغير انتقائية، وتوفير خدمات قائم على الحقوق، ومشاركة فاعلة ذات أثر ملموس.

في المقابل، لا يكمن الاختلاف بين الأجيال في الأهداف، بل في كيفية الوصول إليها، أي في تسلسل الإصلاحات ووتيرة التغيير ومستوى المخاطر المقبولة. فبينما يُظهر الشباب استعداداً أكبر لمواجهة المخاطر المحتملة سعياً وراء الفرص، يميل المشاركون الأكبر سناً إلى إعطاء الأولوية للاستقرار وتفادي الاضطرابات. وعليه، يشكّل العمر عاملاً محدِداً للانطباعات حول المخاطر، وتسلسل الإصلاحات، وتوقعات التغيير من حيث توقيته وطبيعته. ويمكن تلخيص خصائص كل فئة عمرية على النحو الآتي:

تنظر **الأجيال الشابة (18-24 و25-38 عاماً)** إلى علاقتها بالدولة من منظور مستقبلي، يتمحور حول الفرص والنزاهة والقدرة على بناء حياة مستقرة بعيداً عن الاضطرابات المستمرة.

- لا تنظر هذه الفئة إلى الحماية باعتبارها أمناً إقليمياً أو عسكرياً، بل تحرراً من التعسف والانتقائية في تطبيق القوانين.
- يشكّل توفير الخدمات محوراً أساسياً في هذا الإطار؛ إذ يتصدّر كل من توفير فرص العمل وضمان الأجور العادلة أولويات الإصلاح لدى فئة الشباب، مع إعطاء التعليم أهمية أعلى مقارنةً بالفئات الأكبر سناً.

- على الرغم من أهميتها المبدئية، تُعدّ المشاركة غير فعّالة. وتكشف إجابات المشاركين عن شعورهم إزاءها بالإحباط أكثر من اللامبالاة؛ إذ يتم وصف الانتخابات والاحتجاجات والمبادرات المدنية بأنها مرهقة عاطفياً وغير فعّالة سياسياً، الأمر الذي يؤدي إلى الانسحاب الاختياري من المشاركة.
- في العلاقات بين المواطنين، يُظهر المشاركون الشباب انفتاحاً أكبر على التفاعل مع مختلف الأطراف، مع التأكيد على دور البيئات التعليمية والمهنية والمدنية المختلطة في تقليل الخوف من الاختلاف.
- على مستوى التوقعات حول الأدوار المستقبلية، تشدّد فئة الشباب على أهمية دورها في التجديد الاقتصادي والانفتاح الإقليمي والدولي، إلى جانب دعمها لتحديث الحوكمة عبر التكنولوجيا والضغط المدني المستمر.

تميل **الأجيال الأكبر سناً (39-53 و54 عاماً فأكثر)** إلى تفسير العقد الاجتماعي من منظور الذاكرة والاستمرارية وتجنّب المخاطر. فقد تشكّلت رؤيتهم بفعل تجارب الحرب والإخفاقات السياسية المتكررة، مما دفعهم إلى إيلاء الأولوية للاستقرار ومنع تجدّد العنف على حساب التحولات السريعة.

- ترى هذه الفئة أن الحماية وسيلة للحفاظ على سلام لطالما عُرف بهشاشته، ومنع الانخراط في النزاعات، حتى في ظل استمرار أوجه القصور في الكرامة والمساواة.
- تتجه التطلعات حول توفير الخدمات نحو الرعاية الاجتماعية مدى الحياة؛ إذ تزداد أهمية الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية مع التقدم في السن، لتصبح من الأولويات الأساسية لدى من تجاوزوا 53 عاماً.
- يتم تناول بُعد المشاركة بحذر، إذ يُعدّ مقبولاً ما دام لا يهدد التوازنات الهشة والضعيفة القائمة.
- في العلاقات بين المواطنين، يُنظر إلى التحفّظ والتباعد الاجتماعيَين باعتبارهما استراتيجيتَين وقائيتَين نابعتَين من تجارب سابقة مع العنف.
- على مستوى التوقعات حول الأدوار المستقبلية، تعبّر هذه الفئة عن إحساس واضح بقدرتها على الإسهام، مع استمرار تأييدها للإصلاح السياسي والاقتصادي. لكنها ترى دورها أساساً في الحفاظ على القيَم الثقافية والدينية ونقل الخبرات التاريخية إلى الأجيال اللاحقة.

يمكن رصد فروقات واضحة بين الأجيال في طريقة فهمها لأبعاد الحماية وتوفير الخدمات والمشاركة. فعلى الرغم من أن الحماية تحظى بأهمية لدى جميع الفئات العمرية، فإن المشاركين الأكبر سناً ينظرون إليها أساساً بوصفها وسيلة لمنع تجدّد النزاع والحفاظ على استقرار هش، بينما يربطها الشباب أكثر بالتحرر من التعسف والقيود التي تحد من الحركة والفرص. كذلك، تأتي المشاركة في مرتبة متأخرة نسبياً لدى مختلف الفئات، لكن لأسباب متباينة: فالشباب ينظرون إليها بوصفها تجربة مرهقة بسبب الانخراط من دون نتائج، في حين يعتبرها الأكبر سناً مزعزعةً للاستقرار. أما في مجال توفير الخدمات، فتتشابه الأولويات العامة لكن تختلف الأطر الزمنية التي تُفهم من خلالها؛ إذ تتصدر فرص العمل والحماية الاجتماعية اهتمامات الجميع، غير أن الشباب يركّزون أكثر على التعليم والفرص المستقبلية، بينما يعطي الأكبر سناً أولوية للرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية. ويظهر نمط مشابه في فهم القدرة على الصمود، إذ يراها الشباب تكيّفاً مؤقتاً يرتبط غالباً بتطلعات الهجرة، في حين يراها الأكبر سناً قدرة ضرورية على التحمل فرضتها الأزمات المتكررة. وبصورة عامة، لا يحدد العمر ما يريده المواطنون بقدر ما يؤثر في كيفية فهمهم للمخاطر، وترتيبهم للأولويات، وتصورهم لطبيعة التغيير المطلوب وتوقيته.

5.2. متغيرات أخرى تتجاوز العمر

تُظهر النتائج أن العمر لا يفسّر دائماً الحالات التي تتباين فيها الأولويات بشكل حاد. ففي كثير من المجالات الأساسية، ترتبط الفروقات بين المشاركين بالظروف الهيكلية التي يعيشونها أكثر مما ترتبط بالفئة العمرية بحد ذاتها. لذلك، كثيراً ما يعبّر أشخاص من أعمار مختلفة لكن من سياقات متشابهة عن أولويات متقاربة جداً، ما يدل على أن العمر ليس العامل الأهم في تفسير الاختلافات. ويظهر ذلك بوضوح في الأولويات الإصلاحية المرتبطة بتأمين متطلبات العيش والوصول إلى الخدمات. وعليه، يظل منظور الأجيال أداة مهمة لفهم كيفية تفسير المواطنين للمخاطر وترتيبهم للأولويات ونظرتهم إلى التغيير، لكنه لا يكفي وحده. ففي المقابل، تبدو عوامل مثل الموقع الجغرافي، والمواقف الطائفية، والهشاشة الاقتصادية أكثر قدرة على تفسير الفروقات في الأولويات ودرجة حدتها.

فعلى سبيل المثال، تتصدر الرعاية الصحية والخدمات الأساسية أولويات جميع الفئات العمرية في المناطق الطرفية والمحرومة من الخدمات، وهو ما يعكس تجربة مشتركة من الحرمان أكثر مما يعكس اختلافاً بين الأجيال. ويظهر نمط مشابه في ما يتعلق بمكافحة الفساد وإصلاح الحوكمة؛ فبينما يؤثر العمر في كيفية فهم الفساد، يتحدد ترتيب الأولويات بدرجة أكبر بحسب الموقع الجغرافي. فالدعم لهذه الإصلاحات يكون أعلى في المناطق المركزية، وأضعف في المناطق الطرفية حيث تطغى الاحتياجات المعيشية الملحّة. كذلك، لا تُظهر المواقف من التأثير

السياسي والاقتصادي الخارجي فروقات كبيرة بين الأجيال، بل ترتبط الاختلافات فيها أكثر بالتهميش الجغرافي وضعف المؤسسات. وينطبق الأمر نفسه على الوضع الاقتصادي، إذ يضع ذوو الدخل المنخفض الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والخدمات الأساسية في صدارة الأولويات بوصفها ضرورات معيشية مباشرة، بينما يعطي ذوو الدخل الأعلى وزناً أكبر نسبياً لإصلاح المؤسسات ونزاهة الحوكمة. ومع ذلك، لا تؤدي الفروقات الطبقية إلى تطلعات مختلفة جذرياً، بل تجعل بعض الفئات أكثر إلحاحاً في مطالبها وأقل قبولاً بالإصلاحات التدريجية أو الشكلية.

وتُظهر هذه الأنماط أن تحليل الفروقات بين الأجيال يظل مفيداً، لكنه يصبح أقل قدرة على تفسير الاختلافات عندما تكون الظروف الهيكلية هي العامل الأكثر تأثيراً. فالعمر يساعد على فهم الأزمات، لكنه لا يفسّر وحده أين تكون آثارها أشد وطأة. وفي المقابل، تبدو عوامل مثل الموقع الجغرافي والمواقف الطائفية والهشاشة الاقتصادية أكثر قدرة على تفسير الفروقات بين المشاركين بصورة منتظمة. لذلك، تبرز أهمية منظور الأجيال أساساً كأداة تساعد على فهم الطريقة التي تُصاغ بها الأولويات، أكثر من كونه عاملاً مستقلاً يحدد ما يريده المواطنون فعلياً.

6. العوائق أمام تجديد العقد الاجتماعي

تتفق نتائج الاستبيان ومشاورات الخبراء على تشخيص أساسي مفاده أن العوائق التي تحول دون تحقيق تطلعات تجديد العقد الاجتماعي في لبنان ليست مؤقتة، بل هي عوائق هيكلية متجذرة تاريخياً ومترابطة في ما بينها على نحو يعزز أثرها. وتشير مختلف أدوات البحث إلى أن الإصلاح يظل مقيّداً بفعل البنية السياسية والاقتصادية القائمة، والممارسات المؤسسية السائدة، والظروف الإقليمية المحيطة، وهي عوامل تحد مجتمعةً من إمكاناته وترتيب أولوياته ومصداقيته. ومن منظور تحليلي، يتمثل العائق الجوهري أمام تحقيق هذه التطلعات في غياب مسارات موثوقة وتسمح بتحقيق إصلاح تدريجي، من دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار أو إلى استحواذ القوى القائمة على هذا الإصلاح وتحويله إلى عملية شكلية فاقدة للأثر الحقيقي.

وتكشف نتائج الاستبيان عن وجود تشخيص واسع لحالة الجمود الإصلاحي. إذ يحدد المشاركون بصورة متكررة ثلاثة عوائق رئيسية تُعدّ الأكثر تأثيراً في الحد من إمكان إحداث تغيير هيكلي عميق، تتمثل في الانهيار الاقتصادي والعجز المالي، وهيمنة النُخب السياسية، والانقسام الاجتماعي الطائفي. ولا تُفهم هذه العوامل باعتبارها منفصلة، بل بوصفها عناصر مترابطة بشكل وثيق. فالانهيار الاقتصادي يُضعف قدرة الدولة على توفير الحماية والخدمات؛ وهيمنة النُخب السياسية تحد من المساءلة وإعادة توزيع الموارد وخلق الحوافز اللازمة للإصلاح؛ في حين يؤدي الانقسام الطائفي إلى إضعاف إمكانية تشكّل ضغط جماعي وإلى الحد من فرص بلورة أجندات إصلاحية موحدة. وبالتالي، يُنظر إلى الإصلاح على أنه يواجه قيوداً تفرضها علاقات القوة القائمة واستمرار التدهور الاقتصادي.

ويُظهر التحليل أيضاً أن أكثر العوائق تقييداً للإصلاح ليست بالضرورة تلك الأكثر تداولاً في الخطاب العام. فعلى الرغم من الاعتراف الواسع بالفساد والمحسوبية وضعف إنفاذ القانون، فإن المشاركين نادراً ما ينظرون إليها بوصفها مجالات يمكن الانطلاق منها لإحداث تغيير فعلي. ويؤدي ذلك إلى تعميق أزمة الثقة في جدوى الإصلاح، إذ تُقابَل حتى الإصلاحات المصممة جيداً بقدر كبير من الشك، بسبب تراكم تجارب سابقة أظهرت أن القوانين كثيراً ما لا تُطبَّق بالشكل الذي يجعلها فعّالة، أو تُطبَّق بصورة انتقائية، أو يجري التراجع عنها لاحقاً. ومن هنا، تتعزز حالة الإرهاق من الإصلاح مع تراكم الانطباع بأن هذه المسارات نادراً ما تفضي إلى نتائج ملموسة ومستدامة.

6.1. النظام الذي تشوبه العيوب

تعزز المرئيات النوعية هذا الفهم الهيكلي من خلال ربطه بتجربة لبنان التاريخية مع التحولات السياسية ومحاولات التغيير المتكررة. فعلى مستوى النظام السياسي، تشير المقابلات مع الخبراء إلى أن نظام تقاسم السلطة التوافقي في لبنان يشكّل إحدى الآليات الأساسية التي تعيق الإصلاح. وقد وصفه أحد أساتذة العلوم السياسية بأنه نوع من "الفيتوقراطية" (Vetocracy)، أي نظام تمتلك فيه الجماعات الطائفية قدرة واسعة على تعطيل القرارات من خلال حق النقض، بما يتجاوز منطق حكم الأكثرية. كما تُستخدم الميثاقية بصورة متكررة لوقف أي تغيير يُنظر إليه على أنه قد يهدد امتيازات جماعة معينة، حتى عندما يكون هذا التغيير محدوداً. وبناءً عليه، تصبح التطلعات إلى إعادة صياغة العقد الاجتماعي محكومة بمنطق سياسي لا يعمل فيه التوافق كوسيلة للإدماج بقدر ما يتحول إلى آلية تعطيل متبادل بين الأطراف.

6.2. سلوك النُخب

يشدّد الخبراء كذلك على أن العوائق أمام الإصلاح لا ترتبط ببنية النظام السياسي وحدها، بل أيضاً بسلوك النُخب السياسية وممارساتها الفاسدة. فالمشكلة لا تقتصر على التصميم المؤسسي الرسمي، بل تشمل أيضاً أنماطاً راسخة من تركيز السلطة وضعف الإرادة السياسية

لإحداث تغيير فعلي. وفي هذا السياق، وصف أحد محرري مجلة المفكرة القانونية (Legal Agenda) النظام اللبناني بأنه نظام "مغلق"، معتبراً أن النُخب الحاكمة تعمّدت إغلاق المجالات المؤسسية والاقتصادية لمنع أي تحدٍّ جدّي أو أي فرصة للتجديد. كما شبّه أحد الناشطين السياسيين الشباب هذا الواقع بـ"أخطبوط يقود المشهد"، في إشارة إلى شبكة نفوذ تمتد إلى مجالات مترابطة تشمل الأعمال والمصارف والقضاء والمؤسسات الأمنية والنقابات والقطاع العام وحتى الجاليات في الخارج. ويزداد هذا التركّز في النفوذ بفعل ضعف الفصل بين السلطات وغياب الضوابط والتوازنات الفاعلة، ما يحد من قدرة الجهات الفاعلة الجديدة أو الأفكار الإصلاحية على اختراق البُنى القائمة.

وقد قدّم أحد الخبراء الدستوريين تفسيراً عملياً لهذا الشك في جدوى الإصلاح، موضحاً أن القوانين الإصلاحية، مثل تلك المتعلقة باستقلالية القضاء أو إعادة هيكلة القطاع المالي، غالباً ما تُناقش وتُصاغ وفقاً لتوازنات القوى القائمة، ويتم إقرارها بصيَغ مخففة تُضعف أثرها. ولذلك، تحمل هذه القوانين عناوين إصلاحية، من دون أن تُحدث تغييراً فعلياً في التطبيق. وبالمثل، أشار خبير في شؤون الانتخابات شارك في إعداد قانون الانتخابات الأخير إلى أن المفاوضات لم تُبنَ على القيَم أو المبادئ بقدر ما خضعت لموازنة مصالح النُخب الحاكمة. ووفق هذا التوصيف، تعكس بعض أحكام القانون الانتخابي حجم نفوذ الأطراف المتفاوضة، بل وتدخل فيها أحياناً اعتبارات اقتصادية وتجارية ضمن الخيارات التقنية الخاصة بتصميم هذا النظام. وأضاف الخبير نفسه أن بعض الإصلاحات التي تدافع عنها أطراف سياسية اليوم سبق أن عارضتها هذه الأطراف في دورات سابقة، وهو ما يعزز الانطباع السائد بأن الإصلاح في لبنان غالباً ما يُستخدم كأداة ظرفية قابلة للتبدّل، أكثر من كونه مساراً ثابتاً للتغيير.

6.3. السعي إلى الاستقرار

تبرز المخاوف من عدم الاستقرار وتجدّد النزاع بوصفها من أكثر العوائق تأثيراً، ولا سيما في ما يتصل بالإصلاح السياسي. وتُظهر نتائج الاستبيان أن هذه المخاوف تحتل موقعاً بارزاً في انطباعات المشاركين، خصوصاً لدى الفئات الأكبر سناً وفي المناطق الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن. وغالباً ما يجري تقييم إعادة هيكلة النظام السياسي من خلال منظور قائم على تقدير المخاطر، تشكّل بفعل تجارب ماضية وحاضرة مرتبطة بالعنف والانهيار المؤسسي والنزاعات الإقليمية. وتضع المرئيات النوعية هذه المخاوف في سياق التجربة التاريخية التي عاشها لبنان. إذ يشير الخبراء إلى أن تكرار التجارب التي تزامنت فيها محاولات الإصلاح مع موجات من العنف أو عدم الاستقرار قد رسّخ لدى النُخب والمواطنين على حد سواء نزعةً إلى الحذر وتجنّب المخاطر. ونتيجةً لذلك، غالباً ما يتم التعامل مع الحماية بصورة ضمنية على أنها شرط مسبق للإصلاح لا نتيجة مترتبة عليه، وهو ما ينعكس مباشرةً على ترتيب التطلعات الإصلاحية وتحديد القيود التي تحكمها.

6.4. محدودية المعرفة والمخاوف بين الطوائف

تشير نتائج البحث والملاحظات الميدانية وآراء الخبراء إلى وجود فجوة مستمرة بين القيَم التطلعية وبين ما تقتضيه عملياً في الحياة اليومية. فعلى الرغم من التأييد الواسع لمبادئ مثل العدالة والمساواة وتوفير الرعاية الاجتماعية، غالباً ما تتم مقاومة ما يترتب عليها من تبعات اجتماعية واقتصادية ملموسة. وقد أشار نائب سابق في البرلمان يعمل في قطاع الرعاية الصحية إلى أن تأييد فكرة الدولة الرعائية غالباً ما يتراجع عندما يواجه المواطنون نتائجها العملية، مثل ارتفاع الضرائب، أو تقليص امتيازات القطاع الخاص، أو إطالة فترات الانتظار في المستشفيات العامة. وتظهر توترات مشابهة في النقاشات المتعلقة بقضايا مثل منح المرأة حق نقل جنسيتها إلى أطفالها، حيث تتصادم الالتزامات المبدئية بالمساواة مع مخاوف متصورة تتعلق بالتكاليف الاجتماعية أو الديموغرافية التي قد تترتب عليها. وتكشف هذه التوترات عن محدودية الفهم العملي للإصلاحات التي يدعو إليها الرأي العام. كما تتقاطع مع المخاوف بين الجماعات الطائفية المختلفة ومع السرديات الموروثة التي تشكّلت بفعل النزاعات السابقة. ويؤكد الخبراء أن إعادة التفاوض حول العقد الاجتماعي لا يمكن فهمها من منظور مؤسسي فقط، لأن الذاكرة الجماعية والوصم الاجتماعي وانعدام الثقة، التي يُعاد استذكارها عبر العائلات والأنظمة التعليمية ووسائل الإعلام، ما تزال تحد من القبول الاجتماعي بالإصلاحات البنيوية، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في اتفاق الطائف لعام 1989، الذي اعتبره بعض الخبراء أقرب ما يكون إلى عقد اجتماعي في الحالة اللبنانية. وقد استعاد أحد المتحدثين محاولة جرت في تسعينيات القرن الماضي لتعديل قوانين الأحوال الشخصية الدينية، إلا أنها فشلت لا بسبب معارضة النُخب السياسية، بل نتيجة معارضة شعبية واسعة. ومن اللافت أن المتحدث نفسه أشار إلى أن النُخب السياسية، التي تسجّل عائلاتها في كثير من الأحيان معدلات مرتفعة من الزواج بين أتباع الطوائف أو الأديان المختلفة، كانت أقل تأثراً بهذه المخاوف من عموم المواطنين، بما يبيّن أن المقاومة الشعبية نفسها قد تتحول إلى عائق حاسم أمام الإصلاح.

6.5. التأثير الخارجي

تُظهر نتائج البحث أن الديناميات الإقليمية والدولية قد تشكّل، في بعض الأحيان، عوائق حاسمة أمام إمكانية تحقيق الإصلاح. فقد شدّد عدد من الخبراء على أن التوصل إلى توافق سياسي داخلي، حتى عندما يتحقق، لا يكون كافياً بمفرده لإحداث تغيير هيكلي عميق. وفي هذا السياق، أوضح أحد المستشارين السياسيين الكبار الذين تمت مقابلتهم أن التحولات السياسية الكبرى تتطلب في العادة غطاءً أو دعماً خارجياً مثل الدعم المقدم من المملكة العربية السعودية أو الولايات المتحدة، معتبراً أن السياسة اللبنانية تبقى، في كثير من الأحيان، محكومةً بتوازنات القوى الإقليمية. وفي هذا السياق، تظل محاولات تعديل التوازنات الداخلية – سواء عبر الإصلاح السياسي، أو تعزيز القطاع الأمني، أو إعادة ترسيخ سلطة الدولة – رهينةً للتوازنات الإقليمية. وكما قال المستشار: "حتى لو أرادت جميع النُخب اللبنانية إجراء تغيير معين، وإذا قررت دول مثل الولايات المتحدة أو السعودية أو إيران معارضته، فهل يستطيع أحد فعلاً إحداث هذا التغيير؟ لا يمكن لأي تغيير أن يحدث في لبنان من دون ضوء أخضر خارجي". ويظهر هذا العائق جلياً في القضايا المرتبطة بالأمن والسيادة، ومن بينها تمويل الجيش اللبناني وحجم قدرته. فعلى الرغم من وجود توافق مجتمعي واسع على الحاجة إلى جيش لبناني أقوى وأكثر قدرة، يرى الخبراء أن تحقيق هذه التطلعات يبقى مقيّداً بواقع التوازنات العسكرية الإقليمية وبالمعادلات القائمة في الدول المجاورة.

7. الفرص المتاحة لتجديد العقد الاجتماعي

على الرغم من عمق الإحباط وتدنّي مستويات الثقة في المؤسسات، لم ينظر المشاركون إلى لبنان بوصفه بلداً يخلو تماماً من الفرص. بل حددوا، عبر مختلف أدوات البحث، مداخل واقعية ومحدودة يمكن الانطلاق منها لتحقيق خطوات ملموسة. ولم تُطرح هذه الفرص على أنها تحولات شاملة أو إعادة صياغة كاملة للنظام، بل بوصفها خطوات تسهم في بناء المصداقية من خلال إجراءات تدريجية وواضحة وقابلة للتنفيذ، تعطي مؤشرات ملموسة إلى عدالة أكبر، وعلاقة أكثر وضوحاً وانتظاماً مع الدولة، وإمكانية ترسيخ مواطنة قائمة على الحقوق ضمن العوائق الحالية.

ومن المهم الإشارة إلى أن الاستياء الواسع من الأوضاع الراهنة لا يعني رفضاً لفكرة الإصلاح. بل على العكس، تُظهر اتجاهات الرأي العام استعداداً واضحاً لتأييد أي إجراء ينعكس بصورة ملموسة على تحسين ظروف المعيشة. فقد أبدى المشاركون، عبر نتائج الاستبيان والمرئيات النوعية، انفتاحاً على الإصلاحات التي تساهم في تخفيف الأعباء المعيشية، وتحسين توفير الخدمات، أو تعزيز الشعور بالإنصاف. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى هذا الاستياء بوصفه مورداً اجتماعياً كامناً: فالإحباط إزاء الوضع القائم يوفّر قاعدة اجتماعية واسعة يمكن أن يستند إليها الإصلاح التدريجي، شرط أن تظهر نتائجه بوضوح وأن تتسم بالاتساق والاستمرارية.

7.1. فاعلية الأجيال

على الرغم من أن النقاشات التي دارت في جلسات النقاش المركّزة ومع الخبراء عكست في أحيان كثيرة تراجعاً في مستوى الأمل لدى مختلف الأجيال، فإن نتائج الاستبيان تكشف عن جانب أكثر تفاؤلاً. إذ إن نسبة ضئيلة جداً فقط من المشاركين في جميع الفئات العمرية، تراوحت بين 2% و4%، ترى أن جيلها لا يملك أي دور فعلي في رسم مستقبل لبنان. ويعني ذلك أن التطلعات إلى التغيير لا تزال قائمة، وتترافق مع اعتقاد بأن الإسهام في صنع المستقبل ما زال ممكناً، حتى في ظل ضعف الثقة بالمؤسسات.

الجدول 1. أبرز ثلاثة أدوار مستقبلية اختارتها كل فئة عمرية من بين أكثر من سبعة أدوار محتملة

الفئة العمرية	الدور المستقبلي 1	الدور المستقبلي 2	الدور المستقبلي 3
24-18 عاماً	تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في الحوكمة لتحسين الكفاءة المؤسسية	المساهمة في تعزيز الاقتصاد من خلال بناء علاقات مع المستثمرين الإقليميين والدوليين	الدعوة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتأثير في صنع القرار بالتعاون مع القيادات المحلية والوطنية
38-25 عاماً	الدعوة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتأثير في صنع القرار بالتعاون مع القيادات المحلية والوطنية	تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في الحوكمة لتحسين الكفاءة المؤسسية	المساهمة في تعزيز الاقتصاد من خلال بناء علاقات مع المستثمرين الإقليميين والدوليين

53-39 عاماً	تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في الحوكمة لتحسين الكفاءة المؤسسية	الدعوة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتأثير في صنع القرار بالتعاون مع القيادات المحلية والوطنية	المساهمة في تعزيز الاقتصاد من خلال بناء علاقات مع المستثمرين الإقليميين والدوليين
أكثر من 54 عاماً	الدعوة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتأثير في صنع القرار بالتعاون مع القيادات المحلية والوطنية	الحفاظ على التقاليد الثقافية والدينية	الاستثمار في الإنتاج المحلي والزراعة

ويظهر التمايز بين الأجيال أساساً في المسارات التي تتصورها كل فئة لإحداث التغيير. فالشباب يركّزون بصورة أكبر على دورهم في التحديث وفي الدفع نحو مسارات إصلاحية، بما في ذلك توظيف الابتكار التكنولوجي في الحوكمة والمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي. أما الفئات الأكبر سناً، فترى لنفسها أدواراً مكمّلة تجمع بين دعم الإصلاح، والحفاظ على الاستمرارية الثقافية، وتعزيز القدرة على الصمود اقتصادياً. وتُظهر هذه الأنماط أن الاختلاف بين الأجيال يتعلق بتنوع أشكال الإسهام في التغيير، أكثر مما يعكس تبايناً في الرؤى أو تعارضاً بينها.

7.2. الاستفادة من التكنولوجيا

برز التحديث التكنولوجي، عبر مختلف النقاشات، بوصفه واحدة من أبرز الفرص المتاحة. فقد أشار المشاركون مراراً إلى نماذج عالمية في الحوكمة الإلكترونية، وتوفير الخدمات الرقمية، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي، باعتبارها مسارات واعدة لتحسين الكفاءة، والحد من الوساطة، وتقليص هامش إساءة استخدام السلطة التقديرية. ولا يُنظر إلى التكنولوجيا هنا على أنها مجرد أداة للتحديث، بل أيضاً كوسيلة لتعزيز الشفافية داخل المؤسسات وتحسين تكافؤ الوصول إلى الخدمات. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى النُظم الرقمية باعتبارها قادرة على الحد من فرص المحسوبية والتطبيق الانتقائي للقوانين، بما يعزز الوضوح والانتظام في العلاقة بين الدولة والمواطنين. كما أن التقدم العالمي السريع في مجالَي الذكاء الاصطناعي والأتمتة يرسّخ الانطباع بأن لدى لبنان نماذج عملية يمكن الاقتداء بها، وهو ما يجعل الإصلاح المؤسسي التدريجي أكثر واقعية وقابلية للتحقق.

7.3. الأطر القائمة

شدّد الخبراء والمشاركون في جلسات النقاش المركّزة مراراً على أن إحراز التقدم لا يتطلب بالضرورة استحداث أطر قانونية أو سنّ قوانين أو إبرام اتفاقيات جديدة، بقدر ما يتطلب تطبيقاً موثوقاً وفعّالاً لما هو قائم بالفعل. فقد جرى الاستشهاد مراراً بالدستور اللبناني، واتفاق الطائف، والأحكام القانونية المعمول بها، باعتبارها مرجعيات كافية من حيث المبدأ، غير أن تطبيقها الانتقائي هو ما يقوّض الثقة بها. وبالنسبة إلى كثير من المشاركين، تبدأ الفرصة الحقيقية للإصلاح من استعادة الوضوح والاتساق في عمل الدولة، أي من خلال تطبيق القواعد على الجميع بصورة متساوية، وإنفاذ القرارات بشكل عادل، والحد من الطابع التعسفي في ممارسات الحوكمة اليومية. وكما لخّص أحد المشاركين هذه الفكرة بقوله: "ليست المشكلة في غياب القوانين، بل في تطبيقها بشكل انتقائي وبما يخدم المصالح الخاصة".

7.4. التشريعات المتعلقة باستقلالية القضاء

ضمن هذا المنطق المرتبط بإنفاذ القوانين، برزت استقلالية القضاء بوصفها إحدى الفرص الإصلاحية ذات الدلالة الخاصة. ويُنظَر إلى مشروع القانون المطروح حالياً أمام البرلمان باعتباره اختباراً فعلياً للمصداقية. وعلى الرغم من أن التوقعات بشأن إحداث تحوّل شامل في النظام القضائي لا تزال متواضعة، شدّد المشاركون على أن إدخال التحسينات في مجال استقلالية القضاء أو إنفاذ القوانين أو المساءلة، مهما كانت جزئية، من شأنها أن تحمل قيمة رمزية وعملية كبيرة. ويتمثل الطموح الأساسي هنا في صدور إشارات واضحة وملموسة تفيد بأن الإفلات من العقاب لم يعد هو القاعدة السائدة. ويتماشى ذلك مع نتائج الاستبيان، حيث تحتل مكافحة الفساد وإصلاح النظام القضائي باستمرار مكانة متقدمة ضمن أولويات الإصلاح.

7.5. القطاعات غير المتنازع عليها

أشار المشاركون أيضاً إلى عدد من القطاعات التي تبدو أقل استقطاباً سياسياً – مثل حماية البيئة، ومبادرات التنمية المحلية، والمشروعات الاقتصادية الصغيرة – باعتبارها مساحات محتملة للتعاون وبناء الثقة. ويُنظر إلى هذه المجالات على أنها أقل خضوعاً للمنافسة السياسية ذات المحصّلة الصفرية، وأكثر قابلية لتعزيز التعاون بين مختلف المجموعات، ولا سيما على المستوى المحلي. ومن هذا المنظور، لا تُعرّف الفرصة هنا انطلاقاً من طبيعة القطاع بحد ذاته، بقدر ما تُعرّف من خلال الخصائص العملية للتجربة المؤسسية: الاتساق، والمساواة في المعاملة، وموثوقية المتابعة والتنفيذ.

7.6. المناخ الدولي الداعم

أخيراً، أشار بعض المشاركين إلى أن المناخ الدولي الأوسع يبدو، في المرحلة الراهنة، أكثر دعماً لاستقرار لبنان وإصلاحه مقارنةً بفترات سابقة. إذ يعتبرون أن الجهات الفاعلة الدولية تعطي أولوية أكبر للاستقرار وتعزيز المؤسسات والتعافي الاقتصادي. وعلى الرغم من استمرار التشكيك بالتدخل الخارجي، يبرز في المقابل إدراك مفاده أن الدعم الدولي، إذا اقترن بتعزيز مصداقية المؤسسات، يمكن أن يرفد جهود الإصلاح بدل أن يقوّضها. فالفرصة تكمن في حسن توظيف هذا الدعم بما يعزز قدرة الدولة ويحد من التشتت والانقسام المؤسسي.

8. الإصلاحات المنشودة لتجديد العقد الاجتماعي

بحسب نتائج البحث، يُجمع المشاركون على أن الإصلاح مسار تدريجي وعملي يراعي المخاطر، وليس تحوّلاً سريعاً أو شاملاً. فالتغيير الجذري أو المستعجل يُنظر إليه غالباً على أنه عامل قد يفضي إلى زعزعة الاستقرار. وبناءً عليه، ترتكز الإصلاحات المنشودة على تحولات محدودة، ولكن موثوقة في الممارسة الفعلية، تكون قادرة على استعادة الثقة من دون إثارة ردود فعل سياسية أو اجتماعية أو أمنية سلبية. ويتمثل جوهر هذا التصور في التطبيق المتسق للأطر القائمة بدلاً من الانشغال بصياغة اتفاقيات أو ترتيبات جديدة. وبذلك، لا يُفهم الإصلاح بوصفه إعادة تأسيس شاملة للنظام، بقدر ما يُفهم بوصفه استعادةً لقابلية التوقع، والحياد، والمساءلة في عمل المؤسسات.

8.1. الإصلاحات المرتبطة بالمشاركة

- تنفيذ الالتزامات الدستورية القائمة، ولا سيما اتفاق الطائف: اعتبر الخبراء السياسيون والقانونيون أن اتفاق الطائف يشكّل الركيزة المؤسسية الأكثر واقعية لقيادة الإصلاح ضمن النظام القائم. ولم يُقدَّم الاتفاق بوصفه حلاً شاملاً، بل باعتباره إطاراً يتضمن بنوداً متفقاً عليها ولكنها لم تُنفَّذ بعد، من بينها الإلغاء التدريجي للطائفية السياسية، واعتماد نظام المجلسَين، وتعزيز سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، وحصر السلطة الشرعية بيدها.
- إصلاح قوانين الانتخابات وتلك المتعلقة بتنظيم الأحزاب السياسية بما يعزز التمثيل والمساءلة: أوصى المشاركون بجعل الأطر الانتخابية أكثر شمولاً، وخفض سن الاقتراع إلى 18 عاماً، وتعزيز تطبيق القوانين الناظمة للأحزاب السياسية. وتُعدّ هذه الإجراءات خطوات تدريجية من شأنها توسيع نطاق الوصول إلى المؤسسات من دون زعزعة استقرار النظام.
- عدم الاكتفاء بالانتخابات وحدها: يُنظر إلى الانتخابات، على نطاق واسع، باعتبارها غير كافية بمفردها. فتصبح المشاركة ذات معنى عندما تسهم في الحد من الاستبعاد، وتوسيع التمثيل، وتوليد مساءلة تراكمية. ومن هذا المنطلق، لا تكتسب الزيادة التدريجية في الوصول إلى المؤسسات، ولا سيما بالنسبة إلى الأجيال الشابة، قيمة فعلية إلا إذا أفضت إلى تأثير ملموس.

8.2. الإصلاحات المرتبطة بالحماية

- تعزيز السيادة وحماية المناطق الحدودية وبسط السيطرة على الأراضي: دعا المشاركون، على اختلاف خلفياتهم، إلى ضرورة تعزيز حضور الدولة في مجال إدارة الحدود، ومواجهة الاعتداءات الخارجية، ومكافحة التهريب، وضمان الأمن في المناطق المعرّضة للنزاعات. فلا بد من أن تشكّل الحماية التزاماً سيادياً أساسياً للدولة، لا وظيفة انتقائية أو ظرفية.
- تعزيز دور المؤسسات الأمنية الرسمية بوصفها مؤسسات محايدة: برز تقارب واسع في الآراء حول ضرورة أن يضطلع الجيش اللبناني والقوى الأمنية الرسمية بدور أوضح وأكثر فاعلية في توفير الحماية. ويُعزى القصور القائم إلى محدودية الموارد السيادية وغياب القرارات السياسية الحاسمة، أكثر مما يُعزى إلى نقص القدرة المؤسسية وحدها.

- إضفاء الطابع المهني على مؤسسات الأمن الداخلي وإزالة الطابع الطائفي عنها: تركّز مطالب الإصلاح على اعتماد ممارسات أمنية قائمة على صون الكرامة، والمساواة في المعاملة، وتحسين سلوك الأجهزة الأمنية في تعاملها مع المواطنين. كما تُعدّ آليات المساءلة داخل هذه المؤسسات عنصراً أساسياً لاستعادة الثقة بها.
- توسيع الوصول الشامل إلى الحماية القانونية وتعزيز الوعي القانوني: شدّد المشاركون على ضرورة ضمان أن يكون اللجوء إلى القضاء عادلاً وغير خاضع للوساطات أو الارتباطات السياسية. وفي هذا الإطار، يُعتبر الفصل بين السلطات شرطاً ضرورياً لتحقيق حماية قانونية منصفة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الوساطة المجتمعية: أوصى الخبراء بالاعتراف الرسمي بآليات الوساطة المجتمعية وتسوية النزاعات على المستوى المحلي باعتبارها آليات مكمّلة لدور الدولة في توفير الأمن، ولا سيما في المناطق المحرومة أو الأقل استفادة من الخدمات.

8.3. الإصلاحات المرتبطة بتوفير الخدمات

- إعادة بناء التعليم العام باعتباره أحد الممكّنات الطويلة الأمد التي يرتكز عليها العقد الاجتماعي: تُعدّ المدارس والجامعات مساحات محورية لإعادة تشكيل القيَم المدنية وقيَم المواطنة، وتعزيز التفكير النقدي وتطبيع التعايش في مجتمع تعددي. ويُنظر إلى إصلاح المناهج التعليمية وتهيئة بيئات تعليمية مختلطة اجتماعياً باعتبارهما آليتَين تراكميتَين لبناء الثقة.
- تعزيز توفير الخدمات العامة الشاملة: تعطي التطلعات نحو الإصلاح أولوية لتحسين التعليم في المدارس الرسمية، وتعميم الرعاية الصحية، وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي، وتحسين البنية التحتية الأساسية. ويُعدّ توفير الخدمات بصورة موثوقة وغير تمييزية اختباراً ملموساً لمدى تحقق المواطنة المتساوية.
- إزالة الطابع السياسي عن الوصول إلى الحماية الاجتماعية: يُنظر إلى إصلاح نظام الضمان الاجتماعي كآلية للحد من الاعتماد على الوسطاء الطائفيين أو السياسيين، والانتقال من التوزيع التقديري للمنافع إلى استحقاقات قائمة على الحقوق.
- ضمان حوكمة سليمة في مجال الإصلاحات المدعومة خارجياً: يدرك المشاركون أن الإصلاحات الهيكلية في مجال توفير الخدمات تتطلب موارد مالية كبيرة، وغالباً ما تستدعي دعماً دولياً. إلا أنهم شدّدوا على ضرورة أن تقترن أي مساهمة خارجية بضمانات تحول دون الاستحواذ السياسي عليها، حفاظاً على مصداقية الإصلاح ونزاهته.

8.4. تعزيز آليات الرقابة

- دعم مؤسسات الرقابة والمساءلة: شدّد المشاركون على ضرورة دعم هيئات الرقابة المستقلة، بما في ذلك أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة، وهيئات مكافحة الفساد، والهيئات التنظيمية، بما يضمن إنفاذ القواعد بصورة منتظمة في مختلف القطاعات. ويُنظر إلى هذه المؤسسات باعتبارها عنصراً أساسياً للحد من الطابع التعسفي في ممارسة السلطة، واستعادة الثقة في عدالة المؤسسات ونزاهتها.
- إضفاء الطابع المؤسسي على إنفاذ القواعد بدلاً من تطبيقها التقديري: تكررت الإشارة عبر مختلف أدوات البحث إلى أن المشكلة لا تكمن في غياب القوانين، بل بتطبيقها الانتقائي. وبذلك، يُعدّ تعزيز آليات الرقابة وسيلة لضمان الاتساق والشمول في تطبيق القواعد والأطر القائمة.
- إصلاح منظومة الرقابة بوصفه عاملاً تمكينياً يمتد عبر مختلف المجالات: يؤدي إصلاح الرقابة وظيفة تمكينية تتجاوز قطاعاً بعينه؛ فهو يعزز الحماية من خلال ترسيخ المساءلة داخل المؤسسات الأمنية، ويدعم توفير الخدمات عبر الحد من الاستحواذ السياسي، كما يقوّي المشاركة من خلال ضمان أن يفضي الانخراط المدني والسياسي إلى أثر ملموس ونتائج قابلة للمساءلة.

8.5. الإصلاحات القطاعية

- الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية: يُنظر إلى توسيع نطاق الحوكمة الإلكترونية، والأتمتة، وتوحيد الإجراءات الإدارية بوصفه مساراً عملياً للحد من التعسف وتقليص الوساطة وتعزيز الشفافية. ويرى المشاركون أن النُظم الرقمية تشكّل أداة فعّالة لرفع الكفاءة والحد من المحسوبية، شرط أن يجري اعتمادها وترسيخها مؤسسياً على نحو مستدام.
- الاستفادة من القطاعات الأقل استقطاباً سياسياً لبناء الثقة تدريجياً: جرى تحديد مجالات مثل حماية البيئة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومبادرات التنمية المحلية بوصفها قطاعات إصلاحية أقل تأثراً بالمنافسة السياسية ذات المحصّلة الصفرية. وتتيح هذه المجالات فرصاً لتعاون تشاركي قائم على الاحتياجات، يمكن أن يسهم في إعادة بناء الثقة بصورة تدريجية من دون استثارة مواجهات سياسية عالية الكلفة.

قائمة المراجع

Barazy, Maan. “The End Game to Lebanon’s Woes: IMF Reform and Political Willingness.” *Georgetown Journal of International Affairs*, November 10, 2023. https://gjia.georgetown.edu/2023/11/10/the-end-game-to-lebanons-woes-imf-reform-and-political-willingness/.

D’Agostino, Fred. “Contemporary Approaches to the Social Contract.” In *The Stanford Encyclopaedia of Philosophy*, Fall 2023 Edition, edited by Edward N. Zalta and Uri Nodelman. https://plato.stanford.edu/entries/contractarianism-contemporary/.

Della Volpe, Galvano. “The Marxist Critique of Rousseau.” *New Left Review* I, no. 59 (January–February 1970): 101–109.

Editors of Encyclopaedia Britannica. “Social Contract.” *Encyclopaedia Britannica*. Last modified March 13, 2024. https://www.britannica.com/topic/social-contract.

Enna, Antea. “Shifting Paradigms: Social Protection vs. Social Policy in Lebanon.” *Mediterranean Politics*, published online December 25, 2024. https://doi.org/10.1080/13629395.2024.2446116.

Fraser, Nancy. *Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World*. New York: Columbia University Press, 2009.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks*. Edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith. New York: International Publishers, 1971.

Habermas, Jürgen. *The Theory of Communicative Action*. Vol. 1: *Reason and the Rationalization of Society*. Translated by Thomas McCarthy. Boston: Beacon Press, 1984.

Harb, Mona. “Youth in Lebanon: Policy Narratives, Attitudes, and Forms of Mobilization.” *Arab Center Washington DC*, June 17, 2021. https://arabcenterdc.org/resource/youth-in-lebanon-policy-narratives-attitudes-and-forms-of-mobilization/.

Heller, Sam. *Navigating Lebanon’s Financial Collapse: Dollarization, Banking Dysfunction, and the Road to Recovery*. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2023. https://www.dohainstitute.org/en/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/navigating-lebanons-financial-collapse-dollarization-banking-dysfunction-and-the-road-to-recovery.pdf.

Lafont, Cristina. *Democracy Without Shortcuts: A Participatory Conception of Deliberative Democracy*. Oxford: Oxford University Press, 2020.

Loewe, Markus, Amr El-Haddad, Mark Furness, Annabelle Houdret, and Tina Zintl. “Drivers of Change in Social Contracts: Building a Conceptual Framework.” *Mediterranean Politics* (2024): 1–27. https://doi.org/10.1080/13629395.2024.2379733.

Loewe, Markus, Bernhard Trautner, and Tina Zintl. *The Social Contract: An Analytical Tool for Countries in the Middle East and North Africa (MENA) and Beyond*. IDOS Policy Brief

17/2019. Bonn: German Development Institute / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2019. https://www.idos-research.de/uploads/media/BP_17.2019.pdf.

Loewe, Markus, and Tina Zintl. “State Fragility, Social Contracts and the Role of Social Protection: Perspectives from the Middle East and North Africa (MENA) Region.” *Social Sciences* 10, no. 12 (2021): 447. https://www.mdpi.com/2076-0760/10/12/447.

Mezzera, Marco, David Sogge, and Sarah Lister. *Engaged Societies, Responsive States: The Social Contract in Situations of Conflict and Fragility*. New York: United Nations Development Programme and the Norwegian Peacebuilding Resource Centre, 2016. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Social_Contract_in_Situations_of_Conflict_and_Fragility.pdf.

Proudfoot, Philip, and Sami Zoughaib. *The Politics of Social Assistance in Lebanon*. BASIC Research Policy Briefing 5. Brighton: Institute of Development Studies, February 5, 2025. https://doi.org/10.19088/BASIC.2025.001.

Rawls, John. *A Theory of Justice*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971.

Zoughaib, Sami. *Distorted Social Contract: The Dangerous Trajectory of Social Protection Systems in Lebanon*. Beirut: The Policy Initiative, November 4, 2022. https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/230/distorted-social-contract-the-dangerous-trajectory-of-social-protection-systems-in-lebanon.

قائمة الملاحق

- الملحق 1: البحث في المؤلفات والمراجع
- الملحق 2: المنهجية التفصيلية

الاطلاع على قائمة الملاحق المتوفرة باللغة الإنجليزية.

مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD) هي هيئة عامة بريطانية تكرّس جهودها لدعم الديمقراطية حول العالم. وتعمل المؤسسة على الصعيد الدولي، وتتعاون مع البرلمانات، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك في مجال الانتخابات، للمساعدة في جعل الأنظمة السياسية أكثر عدلاً وشمولاً وخضوعاً للمساءلة

امسح الرمز أعلاه للتسجيل في أخبار مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

مؤسسة وستمنستر للديمقراطية هي هيئة عامة تنفيذية غير وزارية، ترعاها وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة.

وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة

مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية (WFD)، لندن، المملكة المتحدة

Westminster Foundation for Democracy Limited, Clive House, 102 Petty France, London, SW1H 9AJ, United Kingdom